الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (407)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	28
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	39
حقوق الانسان في العالم	134

حقوق الإنسان تقوم بجولات ميدانية على المصالح الرسمية

المصدر: صحيفة عكاظ السبت 17 شوال 1434 هـ - 24 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130824/Con20130824631031.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)
نفذت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عددا من الجولات الميدانية على المصالح الحكومية بمدينة الطائف شملت إدارة الضمان الاجتماعي، وإدارة توقيف الوافدين؛ وإدارة تنفيذ الأحكام،
من خلال فريق مكون من المشرف على مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة سليمان الزايدي وممثلها بمحافظة الطائف عادل الثبيتي.
وأوضح رئيس الفريق بأن هذه الزيارات تأتي ضمن خطط الجمعية لمراقبة تطبيق اجهزة القطاع العام للأنظمة والتعليمات التي تكفل حقوق المواطنين والمقيمين وتحقق العدالة والمصلحة المتوخاة من هذه المصالح؛ مؤكدا أن الهدف من فوائد هذه الجولات نشر الوعي الحقوقي والنظامي بما يساهم في نشر حق المواطن والمقيم والعامل من خلال الاداء بتلك الجهات.
وأفاد الزايدي بأنه سوف يتم إعداد تقرير مفصل عن هذه الزيارات ورفعها إلى جهات الاختصاص. الزايدي نوه بحسن تفهم وتعاون مسؤولي الجهات التي تمت زيارتها واجاباتهم على استفسارات الفريق بكل شفافية ووضوح.

من ضمنها بقاء 4 موقوفين في سجنهم رغم انتهاء محكومياتهم حقوق الإنسان ترصد ملاحظاتها على الجهات الحكومية بالطائف

المصدر: صحيفة الرياض الاحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/25/article862153.html

الطائف-هلال الحارثي
اختتم فريق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة جولته الميدانية التي امتدت لثلاثة أيام متتالية، وشملت عددا من المصالح والمرافق الحكومية بالطائف. وأكد رئيس الفريق المشرف على مكتب الجمعية في المنطقة الدكتور سليمان الزايدي أن فريق الزيارة الحقوقي زار إدارة الضمان الاجتماعي، وإدارة توقيف الوافدين بالجوازات، وإدارة تنفيذ الأحكام بالطائف، ورصد خلال الجولات بعض الملاحظات الحقوقية على أداء تلك الجهات، والتي يأتي من أبرزها وجود أربع حالات لسجناء انتهت محكومياتهم، ولا يزالون خلف القضبان (ثلاثٌ منها في سجن ترحيل الجوازات،

وواحدة في إدارة تنفيذ الأحكام)، مفيداً أنه سيجري إعداد تقرير مفصل عن هذه الزيارات، ورفعها إلى جهات الاختصاص.
وأشار إلى أن هذه الجولات تأتي ضمن خطط الجمعية لمراقبة تطبيق أجهزة القطاع العام للأنظمة والتعليمات، التي تكفل حقوق المواطنين، والمقيمين، وتحقق العدالة والمصلحة المتوخاة من هذه المصالح. ونوه الزايدي بأهمية هذه الجولات في نشر الوعي الحقوقي والنظامي، بما يسهم في نشر حق المواطن والمقيم من خلال أداء تلك الجهات، مشيداً في الوقت ذاته بتفهم مسؤولي الجهات التي تمت زيارتها لأهداف الجولة، وحسن تعاونهم مع الفريق بكل شفافية ووضوح.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

انتشار متسولات بأبنائهن لجمع المال حقوق الإنسان" لـ"الاقتصادية:

فتيات مراهقات يتسولن في الشوارع بتوجيه من أسرهن

المصدر: صحيفة الاقتصادية الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/08/25/article_780790.html

مريم الجهني من المدينة المنورة
اعتبرت المشرفة العامة على مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة استغلال الأطفال في التسول "انتهاكاً لحقوق الطفل"، مشددة على ضرورة تطبيق القانون بحق الأشخاص الذين يستغلون براءتهم في التسول وبحق الأسر التي تزج بهم للشارع غير آبهة بالمخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها مقابل نيل مبالغ مالية جراء التسول.
وأوضحت لـ "الاقتصادية" شرف بنت أحمد القرافي، أن صور التسول بالأطفال لها عدة أشكال، حيث يوجد أطفال يقوم أفراد من أسرهم باستغلالهم في التسول بصورة يومية ومنتظمة، وآخرون يقوم أفراد من خارج أسرهم بأخذهم من أسرهم الموجودة منذ زمن قانونياً أو بصورة غير قانونية، لاستغلالهم في التسول، أو صغار السن أقل من عام أحياناً يتم استئجارهم من أسرهم بواسطة أشخاص لغرض استخدامهم كأدوات مصاحبة ومساعدة يستدرون بها العطف والشفقة أثناء التسول، أو فتيات في سن الطفولة أو سن المراهقة يتسولن في الشوارع بتوجيه من أسرهم، أو أطفال معوقون يتم استئجارهم بغرض التسول استدراراً لعطف المحسنين في المواسم الدينية وخلال فصل الصيف، أو أطفال يعملون في بيع الأشياء الصغيرة كالمناديل الورقية أو المياه المعدنية في الشوارع وبين السيارات وعلى الأرصفة.
وأضافت المشرفة على جمعية حقوق الانسان أن هناك عدة أشكال استغلالية للأطفال في "بيئة التسول" وصفتها جميعاً بـ "لا إنسانية"، وقالت: "هذه الأشكال تحمِّل الأطفال عناء لا يستحقونه وتعرضهم لخطر حقيقي ناتج من بقائهم ساعات طويلة في الشوارع تحت درجات الحرارة المرتفعة وخطر المرور بين السيارات، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر بهم وبحياتهم".
وأشارت إلى أن تلك الصور من استغلال الأطفال تعد انتهاكاً لحقوق الطفولة في الحياة الكريمة والآمنة، فالمسؤولية الجنائية تقوم في حق الفاعل الذي غالباً ما يكون في هذه الحالة أحد أفراد الأسرة.
ويلاحظ المواطن والزائر لمنطقة المدينة المنورة انتشار نساء يحملن أطفالاً يتسولن بهم في المجمعات التجارية وأمام المساجد، حيث تخصص كل واحدة منهن لها موقعها لا يزاحمها عليه الأخريات، ولا تنتقل منه مدة طويلة، فيما يحظى المتمركزات منهن على أبواب المجمعات بالنصيب الأكبر من المال.
وطالب المواطن محمد العلي، إدارة مكافحة التسول في منطقة المدينة المنورة بتفعيل دورها والقيام بجولات على المواقع التي تحتضن هؤلاء المتسولات اللاتي أكد أن مشاهدة الزائر للمدينة المنورة لهن ترسم صورة مسيئة للمنطقة.
وأشار إلى أن المتسولات بأطفالهن أغلبهن وافدات، لكنهن يرتدين عباءة الرأس والنقاب للتمويه على الناس بأنهن سعوديات، مطالباً بالقبض عليهن والتحقق من هوية الأطفال الذين بصحبتهن ومن الذي يقوم بدعمهن وتوزيعهن على هذه المواقع.

فيما طالبت "أم وسن" أئمة المساجد وأصحاب المحال بمنع المتسولات من الجلوس أمام أبوابهم، من أجل تخفيف انتشار هذه الظاهرة المسيئة للمنطقة، وقالت: "لم نشاهد أي دور ملحوظ لمكافحة التسول في منع هذه الظاهرة، بل إن العدد يزداد يوماً بعد آخر حتى باتت المتسولات يتنافسن على المواقع الأكثر جذباً للمارة".

حقوق الإنسان" ترصد أربع حالات لسجناء انتهت محكومياتهم في الطائف

المصدر: صحيفة الشرق السبت 17 شوال 1434 هـ - 24 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/24/925110

الطائف – عبدالعزيز الثبيتي
رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال تنفيذها جولات على بعض الإدارات والمصالح الحكومية في محافظة الطائف الأسبوع الماضي عدداً من الملاحظات، وقال المشرف على مكتب الجمعية في منطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي «إن الجولات شملت إدارة الضمان الاجتماعي؛ وإدارة توقيف الوافدين؛ وإدارة تنفيذ الأحكام، وقد رصدنا بعض الملاحظات الحقوقية على أداء تلك الجهات، منها بعض حالات السجناء الذين انتهت محكومياتهم، وعددهم أربعة أشخاص؛ ثلاثة منهم في توقيف ترحيل الجوازات؛ وواحد في إدارة تنفيذ الأحكام».
وأكد الزايدي أن هذه الزيارات تأتي ضمن خطط الجمعية لمراقبة تطبيق أجهزة القطاع العام الأنظمة والتعليمات التي تكفل حقوق المواطنين والمقيمين وتحقق العدالة والمصلحة المتوخاة من هذه المصالح؛ وتهدف لنشر الوعي الحقوقي والنظامي بما يُسهم في نشر حق المواطن والمقيم والعامل من خلال الأداء في تلك الجهات.
وأفاد الزايدي أنه سيتم إعداد تقرير مفصل عن هذه الزيارات ورفعه إلى جهات الاختصاص.

التقرير المفصل سيرفع إلى جهات الاختصاص

حقوق الإنسان" تقف على عدة ملاحظات حقوقية بالطائف»

المصدر: صحيفة الجزيرة السبت 17 شوال 1434 هـ - 24 أغسطس 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130824/ln1.htm

الطائف - فهد الثبيتي:
نفذت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس، من الأسبوع الماضي عدداً من الجولات الميدانية على المصالح الحكومية بمحافظة الطائف، شملت: إدارة الضمان الاجتماعي؛ إدارة توقيف الوافدين ؛ إدارة تنفيذ الأحكام .
ورصدت الجمعية أثناء الزيارة بعض الملاحظات الحقوقية على أداء تلك الجهات من خلال فريق الزيارة الحقوقي المكون من المشرف على مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة سليمان الزايدي، وممثلها بمحافظة الطائف عادل الثبيتي. وقد أوضح رئيس الفريق سليمان الزايدي أن هذه الزيارات تأتي ضمن خطط الجمعية لمراقبة تطبيق أجهزة القطاع العام للأنظمة

والتعليمات التي تكفل حقوق المواطنين والمقيمين، وتحقق العدالة والمصلحة المتوخاة من هذه المصالح.وأضاف : بأن من فوائد هذه الجولات نشر الوعي الحقوقي والنظامي بما يساهم في نشر حق المواطن والمقيم والعامل من خلال الأداء بتلك الجهات.

وأفاد الزايدي : بأنه سوف يتم إعداد تقرير مفصل عن هذه الزيارات ورفعها إلى جهات الاختصاص ؛ بما في ذلك أفراد متابعات من الجمعية لبعض حالات السجناء الذين انتهت محكومياتهم ، وهم لا يزالون خلف قضبان السجن بفرط البيروقراطية في أداء بعض الأجهزة ، مما أوقع الضرر بهؤلاء السجناء وهدر حقوقهم وتقييد حرياتهم التي كفلها لهم النظام، وعدد هذه الحالات أربع: ثلاثٌ منها بسجن ترحيل الجوازات ؛ وواحدة بإدارة تنفيذ الاحكام.الزايدي، نوه بحسن تفهم وتعاون مسؤولي الجهات التي تمت زيارتها وإجاباتهم على استفسارات الفريق بكل شفافية ووضوح

بالتعاون مع حقوق الإنسان.. والتحفظ على محتجزيها

أمن الطائف يحرر خمسينية تحبسها عائلتها منذ3 سنوات

المصدر: صحيفة سبق الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://sabq.org/W0Bfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

حررت الجهات الأمنية بمحافظة الطائف بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان امرأة " 50 عاماً" من غرفة أشبه بالسجن، حُجزت فيها لقرابة ثلاث سنوات، على خلفية مشاكل عائلية مع والدها وإخوانها على بعض ممتلكاتها.

وعلمت "سبق" من مصادرها أن وكيل محافظة الطائف أحمد السميري وجّه شرطة المحافظة في خطابٍ عاجل، حصلت "سبق" على صورة منه، بسرعة الوقوف على حالة احتجاز لسيدة داخل منزل منذ ثلاث سنوات، يوصلون لها ما تُريد ويُخاطبون مُحتجزينها، وهم والدها الثمانيني وإخوانها من والدها، فيما أبلغ شُرطة المحافظة بضرورة الوقوف على الحالة والتقصي عاجلاً والإفادة.

وكشفت إحدى بناتها خلال زيارتها أمس قادمة من الرياض أمر احتجازها، وتقدمت ببلاغ لدى وكيل محافظة الطائف، وبدوره وجّه "السميري" الشُرطة بسرعة التأكد من البلاغ الوارد، فيما علمت "سبق" أن الجهات الأمنية ممثلةً في مركز شرطة السلامة بالمحافظة، حضرت من خلال فرق بحثها عند المنزل بأحد الأحياء من أجل تحرير السيدة، وتم لها ذلك ونجحت إنسانياً في إخراج السيدة من السجن المنزلي، والتحفظ على المُحتجزين لدى الشرطة، كما جرى نقل السيدة لمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي.

وتدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق ممثلها بمحافظة الطائف عادل بن تركي الثبيتي لمتابعة الحالة مع الجهات المسؤولة، حيث قال "الثبيتي" في تصريح خاص لـ"سبق": تم تلقي اتصال من أحد أقارب السيدة أفاد فيه بأن هناك سيدة محتجزة داخل غرفة أشبه بالسجن، وأنهم يسيئون معاملتها، وتم التواصل على الفور مع مدير مركز شرطة السلامة بالطائف، الذي أبدى تعاونه واهتمامه البالغ بالحالة، ومناشدة الجمعية بسرعة الوقوف على الحالة والتأكد من صحة البلاغ وتحرير المجني عليها ونقلها إلى المستشفى لمتابعة وضعها الصحي، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق محتجزيها وتطبيق النظام بحقهم وتقديمهم للعدالة، مؤكداً أنه تم تحرير السيدة من الاحتجاز ونقلها لمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي لمتابعة وضعها الصحي.

وأشار إلى أنه سوف يتم إعداد تقرير متكامل عن الحالة ورفعه للجمعية للمتابعة، مثمناً في الوقت نفسه شكر وتقدير الجمعية لوكيل محافظة الطائف أحمد السميري على سرعة الاستجابة المتمثلة في توجيه الشرطة لمتابعة وضع الحالة وإنقاذ السيدة وتحرير احتجازها، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المحتجزين لها.

مطالب بسعودة وظائف المستخدمات لحل أزمة الأرامل والمطلقات

مختصون يقترحون تعديل شروط الضمان وزيادة الإعانة إلى 2000 ريال

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
رابط الخبر

فاطمة مشهور ـ جدة

طالب عدد من المختصين والمختصات بإعادة النظر في الشروط المتعلقة بحصول بعض المطلقات والأرامل على إعانة الضمان الاجتماعي، خاصة مع تلقي الجمعيات الخيرية شكاوى كثيرة لحالات تشكو العوز والفقر، ولم يتم قبولها في الضمان.

كما طالبوا بتوفير فرص عمل للأرامل والمطلقات من الأميات سواء بسعودة وظائف المستخدمات في المستشفيات وصالات الأفراح، وصالونات التجميل.

وأشاروا إلى أن هناك آلاف الوظائف التي تناسبهن، والتي يمكنهن العمل بها من غير الحاجة إلى شهادات دراسية وأي خبرات ودعوا القطاع الخاص للتعاون مع الدولة لتوظيف هذه الفئة نظرا لعدم وجود العائل.

بداية تقول الأرملة مريم عمر: فقدت زوجي منذ نحو السبع سنوات، وتقدمت حينها للضمان الاجتماعي للحصول على معونة، وبالفعل حصلت مع أبنائي الثلاثة على مبلغ يقارب الـ 1750ريالا ووجدت أنا هذا المبلغ لايكفي فتقريبا يذهب كله في إيجار المنزل فبحثت عن عمل ولم أجد بحجة أنني أمية ولاتوجد وظيفة تناسب سوى مستخدمة براتب لايتجاوز الـ800ريال فرفضت الوظيفة، وبدأت البحث عن عمل آخر، ولكن لم أجد عندها بدأت في طرق أبواب الجمعيات الخيرية للبحث عن مساعدات.

وتقول المطلقة فاطمة الحربي: بأنها عملت فترة كحارسة أمن في إحدى الدوائر الحكومية، ولكن بعد فترة استغنوا عنها بحجة أنها أمية ويجب أن تكون على الأقل حاملة لشهادة الكفاءة مع أنها كانت تتقاضى راتبا لايتجاوز الـ 2500 على بند الأجور ورغم أنها مطلقة ولديها ثلاث بنات تعيلهن بعد أن طلقها والدهن وتنازل عنهن بحثت عن عمل بعدها ولم تجد غير أن تطرق أبواب المحسنين والجمعيات الخيرية.

وأضافت بأنها لا تنكر بأن أهل الخير كانوا يعطونها بعض المساعدات، ولكن وجدت بأنها تذل لهم فطلب الناس المساعدة مؤلم وقاسٍ، ولكن في ظل الحاجة والجوع والفقر فماذا أفعل أما بالنسبة للجمعيات الخيرية فكل ستة أشهر أحصل منهم على مبلغ 400 ريال، وهذا أكثر ما يقدمونه.

وتشير أم سعيد الحويطي إلى أن لديها 7 من الأبناء نصفهم معاقون تعيش على راتب الضمان الاجتماعي والذي بالكاد يصرف على إيجار الشقة ومستلزمات المنزل وليس لديها عائل أبدا بدأت في البحث عن عمل ولانها أمية وتتجاوز الخمسين من العمر فقد كانت فرصة الحصول على وظيفة غير ممكنة فأصبحت تمد يدها طلبا للمساعدة تقول حينها أشعر بأنني ذليلة، وما أصعب على المحتاج عندما يستجدي.

سعودة صالات الأفراح

من جانبها قالت الناشطة الاجتماعية ومسؤولة الأسر المنتجة في الغرفة التجارية الصناعية بجدة حياة بن محفوظ: لدينا العديد من المشروعات والمجالات في السعودية تستوعب وبقوة جميع الأميات كالعمل في المستشفيات، والتي تستقطب العمالة الوافدة من الفلبين وسيرلانكا فنساء البلد أحوج لتلك الوظائف، وأيضًا صوالين التجميل، والتي جاء قرار سعودتها ولم يطبقها أصحابها فلو عملت السعودية الأمية براتب 2000 ريال والموارد البشرية تعطيها نفس الراتب لأصبح راتبها

4000، وأيضا قصور الأفراح والعاملات فيها لماذا لايتم سعودتها لعمل هؤلاء الفئة فيها ولماذا لاتعمل السعودية قهوجية أو مسؤولة عن العباءات.
وترى الإخصائية الاحتماعية في دار الضيافة وعضو لجنة الحرفيات بمكة المكرمة شادية غزالي: إن على رجال الأعمال التعاون مع الدولة لمساعدة هذه الفئة المنسية، والتي تعيش على معونة الضمان الاجتماعي متسائلة لماذا لايتم بناء مراكز تدريب لهن لتأهيئتهمن ودخولهن سوق العمل وتعليمهن حرفا ولماذا لايتم توفير المواد الأولية والمدربات لصقل مهاراتهن فتوفير المكان ضروري، وأيضًا توفير رواتب لهؤلاء المدربات لماذا لايكون على عاتق رجال الأعمال وبصراحة في مكة المكرمة لانجد من يدعم منهم.
وذكرت سيدة الأعمال الجوهرة الصالح أن على الدولة أن تجري مسحا كاملا لحصر الأسر المحتاجة وبالتحديد من المطلقات والأميات المتعففات وتتكفل بكل مايتعلق بحياتهن خاصة أن الضمان الاجتماعي لا يفي باحتياجاتهن.
أما الناشطة الاجتماعية وعضو لجنة حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين بن علي فقالت إن هذه الفئة بحاجة للتدريب على حرف يدوية تستطيع من خلال ذلك أن يتوفر لها عمل مناسب لها فإذا كان لديهن موهبة الخياطة ونستطيع من خلال ذلك محو أميتها، إضافة إلى أنه يجب أن تكون هناك مؤسسات مجتمعية تتبنى إقامة مراكز لتدريبهن وتوفير لهن العمل المناسب حسب مالديهن من مهارات وطاقات ونرى العمل الذي من الممكن أن تبدع فيه تلك السيدة وتتفوق وندربها عليه.
عضو شورى: توفير الوظائف هو الحل
قال عضو مجلس الشورى، حمد القاضي، إن مشكلة الأرامل والمطلقات في الحياة أصعب من غيرهن لأن المطلقة تخلى عنها الرجل الذي ينفق عليها، وكذلك الأرملة ذهب عنها زوجها، الذي يتكفل بمعيشتها ومعيشة أبنائها، وبالتالي يجب أن يتم النظر إلى المطلقات والأرامل اللواتي لم يتعلمن لأن فرص العمل لديهن ضئيلة جدًا.
وأشار إلى وجود جهات عديدة تتولى رعاية هؤلاء ومساعدتهم كالضمان الاجتماعي والمؤسسات الخيرية وهذا جانب جيد لكن يرى أن الأهم هو توفير فرص العمل للأرامل والمطلقات سواء كن متعلمات بحيث عندما تتساوى المؤهلات والخبرات تقدم الأرامل والمطلقات في ميدان التوظيف، أما فيما يخص غير المتعلمات من الأرامل والمطلقات فوضعهن أصعب، ولكن هناك ألاف الوظائف، التي يمكن أن يعملن بها ولتحقيق هذا الهدف لابد من أمرين أولهما أن تقتنع المطلقة والأرملة أن العمل شرف فهو يقيها ويقي أبناءها ذل الحاجة والسؤال.. والأمر الآخر وهو القطاع الخاص وتحديدا الذي تتوفر فيه آلاف الوظائف من عاملات ومستخدمات ومن أعمال كثيرة لا تتطلب إلى شهادات دراسية وخبرات.
«حقوق الإنسان»: مبالغ «الضمان» لا تكفي
أكدت نائب رئيس الحمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة الدكتورة نورة العجلان ضرورة مراجعة الأنظمة وتقييم هذه البرامج عن طريق إعداد دراسات ميدانية وعلمية موثقة على عدد من مستفيدات (الضمان الاجتماعي) بهدف الوصول إلى حلول تدعم وتعزز حصولهن على مبالغ كافية، خاصة أن الحياة لم تعد مجرد سكن وغذاء ومواصلات، الأمر الذى يتطلب زيادة المبالغ الممنوحة لهن إلى 2000 ريال على أقل تقدير.
وشددت على إعادة النظر في في الشروط المتعلقة بحصول بعض المطلقات والأرامل على إعانة الضمان الاجتماعي..
وأضافت أن الجمعية تتلقى شكاوى كثيرة لحالات تشكو العوز والفقر، ولم يتم قبولها في الضمان، وهو يعني كفالة الذين يعنون من عجز مالي.. ودعت العجلان من يباشر موضوع المتقدمات الاتى لاتنطبق علي إحداهن الشروط الرفع بتلك الحالة ليتم استثناؤها وتحصل على مايسد حاجتها.

لجنة من 10 جهات حكومية للبت في القضية

تحرير خمسينية احتجزتها عائلتها 3 سنوات في غرفة ضيقة

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130826/Con20130826631638.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

حررت الجهات الأمنية بمحافظة الطائف بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان فجر أمس امرأة في العقد الخامس من عمرها بعد أن كانت محتجزة 3 سنوات في غرفة أشبه ما تكون بالسجن على خلفية خلافات عائلية وممتلكات.

وجاء تدخل الجهات الأمنية بعد توجيه من وكيل محافظة الطائف أحمد السميري الذي تلقى شكوى من زوج ابنة المرأة المحتجزة والتي جاءتها في زيارة خاصة لها من الرياض.

الى ذلك أكد الناطق الأمني بشرطة الطائف المقدم تركي الشهري أن بلاغا ورد لوكيل محافظ الطائف من احد اقارب المجني عليها عن احتجازها من قبل ذويها داخل منزل بأحد الاحياء بمحافظة الطائف، وجرى احالة البلاغ لمركز شرطة السلامة وانتقال الجهات الامنية المعنية لمباشرة البلاغ والتحقق منه، فيما جرى احالة المجني عليها الى المستشفى.

وأوضح الشهري أنه تم التحفظ على المدعى عليهم، مشيرا الى أن العمل جار على احالة كامل اوراق القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام.

وأكدت مصادر لـ «عكاظ» أن المرأة المحتجزة كانت تسكن في الرياض، وأخذت بالقوة إلى الطائف، وأن الخلافات العائلية هي سبب حجزها في غرفة منعزلة كل هذه السنوات، وأن ابنتها التي زارتها بعد 3 سنوات هي من اكتشفت أمرها وأبلغت محافظة الطائف.

ومن جهة علمت «عكاظ» أنه تم تأمين حراسات أمنية على غرفة السيدة بالمستشفى.

ومن جانبه يؤكد المتحدث باسم صحة الطائف سراج الحميدان، أن المرأة المحتجزة وصلت الى قسم الطوارئ بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي في تمام الساعة الثالثة فجرا عن طريق احد اقسام الشرطة بالمحافظة، وتم عمل الفحوصات الطبية اللازمة لها وتبين انها لا تعاني من اي مشاكل صحية.

وعلى صعيد متصل تابعت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان عن طريق ممثلها في الطائف عادل الثبتي الحالة اثر تلقيها اتصالا من زوج ابنة السيدة يؤكد احتجازها ومعاملتها بطريقة سيئة، ما دعانا للتواصل مع الجهات الأمنية التي تجاوبت مشكورة وتم تحريرها، مشيرا الى أن الجمعية وقفت أمس على حالتها في المستشفى، وتواصلت مع إدارة التخصصي لتوفير كافة احتياجاتها الصحية، لافتا الى أن الجمعية سترفع تقريرا متكاملا للمركز الرئيسي وستتابع الحالة مع دار الرعاية الاجتماعية حتى يتم البت فيها.

ومن ناحيته اوضح مدير الرعاية الاجتماعية بالطائف حسين العبادي أن فريق بحث متخصصا انتقل مباشرة للسيدة في المستشفى إضافة إلى فريق رجالي، وقف على منزل السيدة ووضعها الاجتماعي، وسيتم كتابة تقرير متكامل عنها، مشيرا إلى أن تقارير نهائية ستصل للدار لاتخاذ الاجراءات اللازمة، فيما نعمل على توفير الحماية الاجتماعية لها وتأمين منزل لها حتى البت في قضيتها، مشيرا الى ان هناك لجنة رئيسية مكونة من 10 جهات حكومية بالمحافظة ستتخذ قرارها في القضية.

احتجاز والدها واثنين من إخوانها والبحث عن3 هاربين

خمسينية الطائف المحررة": الآن بدأت أسترجع الحياة'

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://sabq.org/Q5Bfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

استقر حال السيدة الخمسينية المحررة من السجن المنزلي داخل غرفة خاصة بمستشفى الملك عبد العزيز التخصصي بمحافظة الطائف، وسط متابعة طبية بالغة، وقالت بعد تحريرها: "الآن بدأت أسترجع الحياة".

وعلمت "سبق" أن السيدة ظهرت من سجنها وهي تشبه "الهيكل العظمي"، وكان ضابط التحقيق أثناء الاستماع لأقوالها مساء أمس السبت متأثراً بالوضع الذي هي عليه.

وكانت السيدة تتحدث بطريقة غريبة، وكأنها لا تعرف ذلك الواقع الذي خرجت له، كما أنها لا تستطيع تجميع معلوماتها، ولا تستذكر ما مضى عليها من أوقات صعبة في تلك الغرفة التي شهدت سجنها.

وذكرت أنها كانت تتبول في أكياس، ويعمد محتجزوها (والدها وإخوانها) لإخراجها، حتى عملوا لها دورة مياه في الفترة الأخيرة.

وأقسمت بأنها لم تتناول أي وجبة منذ أيام بسيطة بخلاف الأيام التي سبقت، وأن بعض الأطعمة التي كانت تدخل إليها كان قد مضى عليها أيام، وهو ما يعني أنهم يعمدون لتعذيبها وإهانتها.

وكشفت معلومات عن إصابات قديمة ظهرت على جسد السيدة، وهو ما يعني أنها كانت تُعذَّب بالضرب. ولفتت إلى أن والدتها توفيت بالأسلوب نفسه؛ إذ تم حبسها حتى ماتت.

وتستوقف الشرطة محتجزيها (والدها واثنين من إخوانها منه)، وما زالت تبحث عن ثلاثة آخرين مطلوبين في القضية.

وخُصّص فريق طبي متكامل ليشرف على وضع السيدة الصحي، مكون من استشاريين وأخصائيات نفسيات، واجتماعيات، ونوّمت بغرفة خاصة داخل مستشفى الملك عبد العزيز التخصصي بالطائف، ضمن جهود مدير المستشفى الدكتور خالد الثمالي الذي تابع الحالة منذ وصولها للمستشفى.

وسيتم إعداد برنامج تأهيلي متكامل للسيدة حتى تجتاز وضعها النفسي، وكذلك تكثيف البرامج العلاجية لها.

وقال الناطق الإعلامي بصحة الطائف سراج الحميدان لـ"سبق": "وصلت المرأة إلى قسم الطوارئ بمستشفى الملك عبد العزيز في تمام الساعة الثالثة فجر اليوم عن طريق أحد أقسام الشرطة بالمحافظة".

وأضاف: "تم عمل الفحوصات الطبية اللازمة لها، وتبين أنها لا تعاني من أي مشاكل طبية، وتم تنويمها، وسوف يتم عرضها على استشاري نفسي لمعرفة الحالة النفسية، كما سيتم عمل أشعة وفحوصات أخرى للتأكد من سلامتها وأنها لا تعاني من شيء".

وكان ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف عادل بن تركي الثبيتي قد زار اليوم برفقة الفريق الطبي السيدة داخل المستشفى، ووقف على حالتها مطلعاً على الإجراءات التي تمت حيالها.

واستمع "الثبيتي" لأقوال السيدة ومعاناتها من خلال السجن المنزلي الذي قضت فيه أسوأ أيام حياتها، مؤكدة له أن الدافع وراء سجنها هو الاستيلاء على ممتلكاتها.

وثمن "الثبيتي" في تصريح إلى "سبق" باسم الجمعية الدور الذي قام به المستشفى ممثلاً في مديره الدكتور "الثمالي"؛ لمتابعة الحالة والجهود المبذولة تجاه السيدة.

وقال: "تواصلنا مع رئيس لجنة الحماية بالطائف، وتم إطلاعه على كامل تفاصيل الحالة". وأكد أن فريقاً من لجنة الحماية سوف يقوم بزيارة السيدة والوقوف على حالتها وبحث الطرق المناسبة لحمايتها.

وكانت قضية السيدة الخمسينية التي انفردت "سبق" بنشر تفاصيلها قد لاقت اهتماماً بالغاً من قِبل المتابعين الذين اعتبروها جريمة غريبة، وقالوا إنهم ينتظرون أن يصدر العقاب الرادع لمن سولت له نفسه احتجازها وتعذيبها طوال السنوات الثلاث الماضية.

وأشادوا بالدور الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في متابعتها للقضايا، وكذا الجهات الأمنية.
وكانت الجهات الأمنية بمحافظة الطائف، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قد حررت المرأة (50 عاماً) من غرفة أشبه بالسجن، حُجزت فيها قرابة ثلاث سنوات، على خلفية مشاكل عائلية مع والدها وإخوانها على بعض ممتلكاتها.
وعلمت "سبق" أن وكيل محافظة الطائف أحمد السميري هو من وجّه شرطة المحافظة في خطاب عاجل، حصلت "سبق" على صورة منه، بسرعة الوقوف على حالة احتجاز لسيدة داخل منزل منذ ثلاث سنوات، ليوصلوا لها ما تريد، ويخاطبوا محتجزيها، وهم والدها الثمانيني وإخوانها من والدها، فيما أبلغ شرطة المحافظة بضرورة الوقوف على الحالة، والتقصي عاجلاً، والإفادة.
وكشفت إحدى بنات السيدة خلال زيارتها أمس قادمة من الرياض أمر احتجازها، وتقدمت ببلاغ لدى وكيل محافظة الطائف.
وبدوره وجّه "السميري" الشرطة بسرعة التأكد من البلاغ الوارد، في حين حضرت الجهات الأمنية، ممثلة في مركز شرطة السلامة بالمحافظة من خلال فرق بحثها عند المنزل بأحد الأحياء من أجل تحرير السيدة، وتم لها ذلك، ونجحت إنسانياً في إخراج السيدة من السجن المنزلي، والتحفظ على المحتجزين لدى الشرطة، في حين نُقلت السيدة لمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي.

استدعاء متهمين آخرين من خارج الطائف في قضية احتجاز خمسينية

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631739.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف)
تواصل الجهات الأمنية بمحافظة الطائف تحقيقاتها مع المدعى عليهم في قضية السيدة الخمسينية التي ظلت محتجزة أكثر من ثلاث سنوات في غرفة ضيقة أشبه بالسجن بسبب خلافات عائلية.
وعلمت «عكاظ» من مصادرها أنه تم أمس إخلاء طرف أحد الأشخاص بكفالة، فيما لايزال التحقيق متواصلا مع آخرين من العائلة مازالوا موقوفين بالقسم.
وأكدت مصادر أمنية استدعاءها لمتهمين آخرين في القضية من خارج الطائف للتحقيق في احتجاز الخمسينية، بعد نقلها من الرياض إلى الطائف، وعلمت «عكاظ» من مصادرها أن السيدة كانت تعمل في أحد القطاعات الحكومية الصحية.
وأوضح الناطق الأمني بشرطة الطائف المقدم تركي الشهري، أنه تم التحفظ على المدعى عليهم، مشيرا إلى أن العمل جار على إحالة كامل أوراق القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام، إلى ذلك، تواصل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان متابعتها للقضية، وأكد لـ«عكاظ» ممثل الجمعية بالطائف عادل الثبيتي، أنها تتابع سير التحقيق مع جهات أمنية، مبينا أن الجمعية التقت مدير مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف الدكتور خالد الثمالي، واطمأنت على الوضع الصحي للخمسينية، والعناية الصحية التي يقدمها لها المستشفى، مشيرا إلى أنه سيتم رفع تقرير متكامل للمركز الرئيسي للجمعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

إصدار اللائحة التنفيذية قريبا .. والسجن عاماً والغرامة50 ألفاً للمعنفين .. مختصون:

المحاكم معنية بتغليظ العقوبة ونزع الولاية عند تكرار العنف

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631722.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

رحب حقوقيون ومختصون في الشأن الاجتماعي بصدور نظام الحماية من الإيذاء، وأجمع كل من الدكتور علي الحناكي المستشار بوزارة الشؤون الاجتماعية، والدكتور حسين الشريف المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، والمحامي والمستشار القانوني سعد المالكي، على أهمية النظام، مؤكدين فعاليته في معالجة القضايا الأسرية وحماية أفراد الأسر والحفاظ على حقوقهم.

وقالوا «إن النظام يأتي استكمالاً للمنظومة الحقوقية لوضع القواعد النظامية لتنظم الشؤون الحياتية وتوفير الحماية من العنف بأنواعه وتقديم المساعدة والمعالجة للمتضرر واتخاذ الإجراءات الرادعة للمتسبب في حالات الإيذاء ومعاقبته»، مطالبين بتفعيل دور المحاكم في إصدار العقوبات لحماية المجتمع والأسر من العنف، مؤكدين أن امتناع بعض الآباء عن تعليم أو علاج أطفالهم بسبب التعنت والمشكلات الأسرية عقب الطلاق، يعد نوعاً من أنواع الإيذاء النفسي الذي يستوجب العقوبة.

وأوضحوا أن المحاكم العامة حالياً ومحاكم الأحوال الشخصية لاحقاً ستكون المرجع في إصدار عقوبات تعزيرية على المدانين بقضايا العنف، وللقضاء في هذه الحالة يعمل على تغليظ العقوبة في حالة تكرارها، وقد تصل إلى نزع الولاية عن رب الأسرة وفق ما تراه المحكمة.

إلى ذلك أبلغت «عكاظ» مصادر أن وزارة الشؤون الاجتماعية ستتولى إصدار اللائحة التنفيذية للنظام قريباً. وعرف مشروع النظام «الإيذاء» بأنه «أي شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية بما فيها التحرش، سواء تم الفعل أو لم يتم أو كان تهديداً به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر بما له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية، ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم».

وأوجب النظام الحفاظ على سرية المبلغ، ويعفى المبلغ حسن النية من المسؤولية إذا تبين أن الحالة التي بلغ عنها ليست حالة إيذاء، ويعاقب النظام بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن 50 ألفا أو بإحدى العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من أفعال الإيذاء، وفي حالة العودة تضاعف العقوبة. وتنسجم مواد النظام مع مبادئ الدين وتتفق مع المبادئ الدولية لحقوق الطفل، والتمييز ضد المرأة.

الخلع وخلافات عائلية وراء احتجاز سعوديتين لسنوات

المصدر: صحيفة الحرة الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alhurra.com/content/saudi-women/231357.html

كشفت مصادر صحافية سعودية النقاب عن "مأساة" سيدتين في المملكة العربية السعودية تم احتجازهما بمعرفة عائلتيهما بسبب خلافات على الممتلكات بالنسبة لإحداهن ولجوء الأخرى للخلع من زوجها بسبب "إدمانه".

وقالت صحيفة "عكاظ" واسعة الانتشار إن الجهات المعنية السعودية في محافظة الطائف حررت امراة خمسينية احتجزتها عائلتها مدة ثلاث سنوات في غرفة اثر خلافات عائلية بسبب ممتلكات.

وأضافت أن "تدخل الجهات الأمنية حصل بعد توجيه من وكيل محافظة الطائف أحمد السميري الذي تلقى شكوى من زوج ابنة المرأة المحتجزة".

ونقلت عن الناطق باسم شرطة الطائف المقدم تركي الشهري أن السلطات قامت بالتحفظ على المدعى عليهم كما أن العمل جار لإحالة كامل أوراق القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام.

ونسبت "عكاظ" إلى مصادر لم تحددها أن "المرأة المحتجزة كانت تسكن في الرياض، وأخذت بالقوة إلى الطائف، وأن الخلافات العائلية هي سبب حجزها في غرفة منعزلة كل هذه السنوات".

وأضافت أن الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، وهي جهة رسمية، ستتابع حالة المرأة مع دار الرعاية الاجتماعية للبت فيها.

عقاب بعد الخلع

وفي قضية مماثلة، ذكرت الصحيفة أن "سعودية تقبع سجينة في منزل عائلتها في مكة المكرمة منذ 14 عاما بعد قرارها خلع زوجها المدمن في حين ترفض دار الحماية الاجتماعية التدخل لأن هذه القضية ليست ضمن صلاحيتها".

ونقلت عن المحامية أمونة عبدالله توكل قولها إن "خلع المرأة الأربعينية زوجها المدمن منذ 14 عاماً تسبب بمعاقبتها من قبل أشقائها الثلاثة فأصدروا حكمهم عليها بالحجر مدى الحياة".

ومضت تقول "لقد حرموها من أهم حقوقها في الحياة بمواصلة التعليم ومخالطة الناس، ومنعها من تكرار تجربة الزواج، ورفض أي خطيب يتقدم لها".

وأوضحت المحامية أن دار الحماية الاجتماعية رفضت "التدخل لإخراجها من بيت ذويها وانقاذها من المعاملة السيئة من قبل أشقائها الثلاثة، وعللت رفضها بأن إخراجها من منزل أهلها لا يدخل ضمن صلاحيتها".

وتابعت أن "أشقاءها الثلاثة اعتبروا خلعها لزوجها بعد أربعة أشهر من الزواج وصمة عار لن يغفروها لها".

وأكدت الصحيفة نقلا عن توكل أن "الفتاة أجبرت على الزواج من رجل مطلق لديه ثلاثة أطفال لتتفاجأ بعد زواجها والانتقال للعيش معه في المنطقة الشرقية بخلو المنزل من الأثاث، ما اضطرها الى بيع حليها لتأثيث المنزل من جديد".

وأشارت إلى "سوء معاملته لها وضربها وعدم اكتراث أهلها بمصيرها (...) لكنهم منعوها من الخروج من المنزل إلا للمستشفى أو بيوت أشقائها وأخذوا جميع أوراقها الثبوتية والبطاقة البنكية لحرمانها من مخصص الضمان الاجتماعي، وإغلاق أصفاد الابواب والتناوب على مراقبتها، حتى لا تتمكن من الهرب"، كما قالت المحامية

واتهمت المحامية الأشقاء الثلاثة بأنهم "يعتدون على شقيقتهم بالضرب والشتم في كل مرة تنتفض على وضعها وتطالب بحقها في الزواج والأمومة والتعليم والاختلاط بالآخرين كسائر الفتيات، وتنذرهم بالانتحار أو الهروب من المنزل".

يشار إلى أن المرأة السعودية ما تزال بحاجة إلى ولي أمر ذكر أو محرم لاتمام كل معاملاتها، بما في ذلك الحصول على جواز سفر والسفر، وهي ممنوعة من قيادة السيارات.

طفلان يلجآن إلى حقوق الإنسان للحماية من والدهما

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631966.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)
لجأ طفلان إلى مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة بمفردهما وطالبا الجمعية بحمايتهما من العنف الذي وقع عليهما من والدهما، وعلى أشقاء لهما محبوسين في المنزل من قبل والدهم، بعدما تعرضا للضرب المبرح والحرمان من الطعام والأذى النفسي والجسدي.

حقوق الإنسان: وزارات وراء تعثر توظيف النساء في القطاع الحكومي

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/28/928481

أبها – عبده الأسمري
انتقد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، تأخر توظيف النساء في القطاع الحكومي، وقال لـ «الشرق»، إن توظيف النساء في هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى تنظيم وتسريع، مضيفاً أن هناك وظائف شاغرة في القطاعات الحكومية، إلا أن بعض الوزارات تتأخر في عمليات التوظيف رغم وجود الميزانية، وهو ما يمثل أحد العوائق أمام توظيف المرأة. وأوضح أن الجمعية طالبت بتوظيف النساء وفق التوجيهات السامية في قطاعات الدولة وفتح مجالات جديدة للتوظيف بما يتناسب مع ظروف المرأة.
وأفاد القحطاني أنه فيما يتعلق بالقطاع الخاص، لا يزال الوضع متعثراً في ظل غياب التنظيم والإشراف ووضع تنظيم جديد لضبط العلاقة بين صاحب العمل والموظفات من جهة تمكين المرأة من الوظائف المناسبة لها من حيث الراتب وتلمُّس احتياجاتها في إجازات الحمل والولادة والرضاعة ووسائل النقل المختلفة. وأشار إلى أن بعض أرباب العمل يتهربون من توظيف النساء والشباب، إذ إنهم يرون أنه يراكم عليهم أعباء مالية تتمثل في التأمين الطبي، والتأمينات الاجتماعية، ومكافأة نهاية الخدمة، مطالباً الدولة بمساعدة القطاع الخاص على الأقل في مجال التأمين الطبي؛ حتى يتسنى توظيف أكبر عدد من النساء والشباب. واعتبر أن بيئة العمل الخاصة بالمرأة حتى الآن غير مناسبة وتحتاج إلى مزيد من الإجراءات التنظيمية، ومد يد العون من الوزارات المسؤولة إلى صاحب العمل .
وفي تصريح سابق لـ «الشرق»، قالت عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية رئيس المجلس التنفيذي لسيدات الأعمال سميرة الصويغ، إن المرأة السعودية تمتلك إمكانات كبيرة وهائلة في خدمة المجتمع، إلا أنها لا تتناسب مع واقع الإحصاءات المتاحة، إذ لا تمثل المرأة وفقاً لتقديرات رسمية سوى 13.5% من قوة العمل البالغة حوالي 8 ملايين، فيما تشكل السعوديات 5% من إجمالي الكوادر الوطنية العاملة في القطاع الخاص.. وأشارت إلى أن العمالة النسائية غير السعودية تمثل حوالي 93% من إجمالي القوى العاملة النسائية في المملكة، الأمر الذي يتناقض مع المكتسبات التي حققتها الدولة للمرأة في مجال التعليم كماً ونوعاً، إذ تشكل النساء في المملكة نسبة 60% من خريجي الجامعات السعودية، ويمتلكن نحو 40% من الحسابات المصرفية التي تقدر بأكثر من 40 مليار ريال، وعلى الرغم من ذلك فإن عدد العاملات السعوديات لا يزيد عن 565 ألف سعودية من إجمالي عدد الإناث الذي يزيد على 8 ملايين و500 ألف نسمة.

إحالة الجانب الجنائي إلى الجهات المعنية

حقوق الإنسان" يستجيب لإغاثة الطفلين ويسلمهما لوالدتهما

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130828/Con20130828632399.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)

استجاب مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة للطفلين المعنفين من قبل والدهما بعد أن لجأ الطفلان إلى مكتب الجمعية،

وأوضحت شرف القرافي مدير فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة لـ«عكاظ»، أن مكتب حقوق تفاعل على الفور مع قضية الطفلين، وبدأ بتقصي الحقائق والتواصل مع والدة الطفلين والجهات المختصة لتأمين الحماية لهما ولأشقائهما الموجودين في المنزل، وتوثيق الإصابات الناتجة عن العنف بتقرير طبي، مشيرة إلى أنه والحمد لله تم تقديم المساعدة للطفلين واتخاذ التدابير اللازمة لتمكينهما من حقهما في الحياة الآمنة وإنهاء معاناتهما خلال ساعتين، آخذين بالاعتبار أهمية الوقت وضعف الحالة.

وأكدت القرافي أنه تم تسليم الطفلين إلى والدتهما بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص ومتابعة المسار القانوني للقضية، حيث أحيل الجانب الجنائي إلى الجهات المعنية.

وثمنت القرافي دور شرطة منطقة المدينة في التجاوب السريع والفعال والعمل على توفير الحماية الأمنية للأطفال، كما أشادت بالموقف البطولي للطفلين اللذين لجآ إلى مكتب الجمعية، مطالبين بحقهما في الحياة الكريمة والآمنة.

وكان الطفلان قد تقدما أمس إلى مكتب جمعية حقوق الإنسان لحمايتهما من عنف والدهما، مشيرين إلى أن لديهما أشقاء لهما محبوسون في المنزل من قبل والدهم، وقد تعرضا وأشقاؤهما للضرب المبرح والحرمان من الطعام والأذى النفسي والجسدي لفترة زمنية طويلة، حيث لم يطق جسداهما الصغيران الاحتمال، وقررا وضع حد لهذا الأمر.

وناشدا مكتب الجمعية بتمكينهما من الذهاب إلى والدتهما التي حرما من زياراتها أو التواصل معها منذ سبع سنوات.

حقوقيون ومختصون: نظام الحماية من الإيذاء سيقلل من معدلات العنف الأسرى

أكدوا أنه سيحمي الأطفال والزوجات من حالات الاعتداء داخل المنزل

المصدر: صحيفة المدينة الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
رابط الخبر

علي العميري - مكة المكرمة

أكد عدد من المختصين في مجال حقوق الإنسان والاستشارات القانونية، أن موافقة مجلس الوزراء، أمس الأول، على نظام الحماية من الإيذاء سيقلل من حالات العنف ضد الأطفال سواء داخل الأسرة أو المدرسة وغيرهما، واعتبر المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان بن عواض الزايدي إقراره خطوة إيجابية؛ للحد من حالات الإيذاء، والعنف التي يتعرض لها الأطفال؛ مشيرًا إلى أن النظام سبق وأن دُرس من قِبَل مجلس الشورى دراسة مستفيضة، حيث يقوم على حماية الأطفال من الإيذاء سواء داخل الأسرة أو المجتمع أو في المؤسسات التربوية، ودور الإيواء؛ مؤكدًا أن الجمعية تدعم كل الأنظمة، والقوانين، التي تحد من التجاوزات. وعن حالات العنف والإيذاء، التي تتلقاها الجمعية قال الزايدي، إن الجمعية تتلقى يوميًا العديد من البلاغات عن حالات العنف، والإيذاء، وتتم دراستها من قبل الأخصائية الاجتماعية؛ دراسة وافية، ثم سماع ما لدى الطرفين؛ وإذا ثبت وجود حالات إيذاء يتم تسليم الطفل لإدارة الحماية، التي تتولى دراسة حالته، ورعايته، ويتم كذلك إبلاغ الجهات الأمنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفقًا لنظام الإجراءات الجزائية.

ورحبت عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين بنظام «الحماية من الإيذاء»، والذي اشتمل على نصٍ رسمي يجرم إيذاء الأطفال، ويعتبر ذلك من الجرائم المستحقة للعقوبة، مشددةً على أهمية أن يصاحب صدور هذا النظام توعية، وتصحيح لبعض مفاهيم الخطاب الديني، والإجراءات المتخذة في المحاكم العامة؛ خاصة في ظل اعتماد بعض القضاة في أحكامهم على أحاديث ضعيفةٍ أو موضوعةٍ تعطي الرجل الحق الكامل في إيذاء زوجته، وضربها باعتبارها ناقصة الأهلية، من منطلق حق القوامة الوارد في قول الله تعالى «الرجال قوامون على النساء». وأشارت زين العابدين إلى وجود بعض الأحاديث الضعيفة، التي يعتمد عليها بعض القضاة في إصدار الأحكام، كما ورد في ابن كثير، الذي أورد حديثًا ضعيفًا عن عدم سؤال الرجل عن ضرب زوجته مؤكدةً أن الأئمة الأربعة اجتهدوا في بعض قضايا المرأة وبعض اجتهاداتهم خالفت نصوص القرآن والسنة، فهم اعتبروا المرأة كالدار المستأجرة، بل إن الإمام الزهري قال: إن الرجل لا يقتل بزوجته، وكذا حديث «لا يقتل الوالد في ولده»؛ مشيرةً إلى أنها اطلعت على بعض الصكوك الشرعية الصادرة من المحاكم وفيها تطليق المرأة من زوجها بحجة عدم تكافؤ النسب اعتمادا على أحاديث ضعيفة في هذا الباب. وشددت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية أن يصاحب هذا النظام تصحيح للمفاهيم الدينية في المحاكم وإعادة تأهيلية لدور الإيواء التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية فهذه الدور تقوم باستقبال المُعَنَف بضعة أيام ثم بعد ذلك تعيده إلى المُعنِّف «ولي الأمر» ليعود إلى تعذيبه؛ مؤكدةً أهمية قيام هذه الدور بمعالجة المعنف والمُعنِّف على حد سواء بعد معاقبة المُعنِّف على فعلته؛ مشيرةً إلى تطبيق هذا النظام مع استمرار المفاهيم الدينية القائمة حاليًا لن يحقق الهدف المنشود. ومن جهته بين المحامي والمستشار القانوني الدكتور قيصر مطاوع، إن صدور نظام الحماية من الإيذاء يعتبر خطوة موفقة وضرورية لحماية بعض الفئات، سواء كان الأطفال أو النساء أو كبار السن وغيرهم، من الإيذاء بجميع أشكاله، سواء كان الإيذاء جسديا أو لفظيا أو غيره. ولا يضمن النظام المذكور فقط توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وإنما أيضًا تقديم المساعدة والمعالجة للشخص، الذي تعرض للإيذاء وتوفير الإيواء المناسب له والرعاية

الاجتماعية والنفسية والصحية وأي مساعدة لأزمة يحتاجها. وأشار إلى أن النظام قرر اتخاذ إجراءات نظامية بحق المتسبب بالإيذاء واعتبار الإيذاء جريمة معاقب عليها.. وألزم النظام كل من اطلع على أي حالة إيذاء أن يقوم بالإبلاغ عنها فورًا وعدم السكوت عليها. وذكر أن النظام ضمن حماية المبلغ عن حالة الإيذاء وعدم الإفصاح عن هويته إلا برضاه أو في الحالات، التي ستحددها اللائحة التنفيذية للنظام.. كما أن على موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وكل من يطلع - بحكم عمله - على معلومات عن حالات إيذاء بالمحافظة على سرية ما يطلعون عليه.
وألزم النظام كذلك كل موظف عام مدني أو عسكري وكل عامل في القطاع الخاص اطلع على حالة إيذاء - بحكم عمله - إحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، والتي بدورها يجب عليها إبلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها.
ومضي مطاوع يقول: «ومن شأن النظام أن يحد من حالات العنف الأسري، والتي ارتفعت في الآونة الأخيرة، سواء كان ذلك عن طريق ضرب أو تعذيب أو الحبس للزوجات والأطفال، والذي وصل إلى القتل في بعض الحالات.. حيث وفقًا لإحصائيات الإدارة العامة للحماية الاجتماعية عن حالات العنف الأسري العام الماضي، فقد وصلت إلى (1049) حالة، وهذه الأرقام المعلنة، أما غير المعلنة فهي أكثر من ذلك».
وبين أن من شأن صدور النظام أن يزيد الوعي لدى المجتمع بخصوص الإيذاء والعنف وأنها جريمة يعاقب مقترفها، بالإضافة إلى زيادة الوعي عن وأهمية التبليغ عن أي حالات إيذاء وعدم السكوت عنها بأي حال من الأحوال.

أمير الباحة يوجّه بسرعة استكمال الإجراءات في مطاردة بلجرشي

زوجة الضحية تنتظر موعداً لعلاجها وابنها ووالدتها

المصدر: صحيفة المدينة الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
رابط الخبر

عمر محمد الغامدي - الباحة
أمير الباحة يوجّه بسرعة استكمال الإجراءات في "مطاردة بلجرشي"وجه صاحب السمو الملكي الامير مشاري بن سعود امير منطقة الباحه الجهات المختصة في قضية حادث مطاردة بلجرشي بسرعة استكمال كل الإجراءات وإكمال اللازم بشأنها كل فيما يخصه وتزويد تلك الجهات بصور من خطاب سموه وإبلاغ الوكيل الشرعي للقضية حيث يرتبط الحادث بمقتل مواطن وبتر يد زوجته وإصابة ابنائه إثر مطاردته من دورية أمنية تبعتها فرقة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
وأوضح الوكيل الشرعي لزوجة ضحية حادث بلجرشي محمد بن صالح الغامدي أن القضية لا تزال منذ 14 شهرًا عالقة بين المحكمة والإدارية بمكة المكرمة وهيئة الرقابة والتحقيق بالباحة وعدد من الجهات الأخرى ولم يبت فيها حتى الآن وأن جميع هذه الجهات لم تعط افادة واضحة عن مجريات القضية مطالبًا بسرعة انجاز القضية حيث إن الحق الخاص لورثة عبدالرحمن مرتبط بحكم المحكمة الادارية كما أنه حتى الآن لم يتم استدعاء زوجة الضحية لطلب افادتها عن القضية كونها كانت حاضرة مشهد الحادث وإحدى ضحاياه.
واضاف الغامدي: إن عائلة عبدالرحمن الغامدي تعيش وضعا مأساويا وتخلت عنهم كل الجهات التي قدمت الوعود باكمال علاج سميرة وتركيب اليد الصناعية لها ولم تحدد حتى مواعيد للمراجعة وكانت جميعها فرقعة اعلامية فمنذ ان قدمت وزارة الصحة وعودها منذ ما يقارب الشهرين ونصف وحتى الان لم تتلق اتصالا واحدا يعيد لها الامل في علاج يدها وابنها وامها.

واشار الى ان سميرة لا تستطيع حتى شرب الماء الا بمساعدة والدتها العاجزة هي الاخرى فضلا عن القيام بالواجبات المنزلية الاخرى وتربية ابنائها والاهتمام بشؤونهم وعناية رضيعتها الصغيرة فيما زدات معاناتها بعد هروب خادمتها كما ان خالد -ابن الضحية- يعاني من نوبات الودخة جراء اصابته قي رأسه من الحادث واحيانا يفقد السيطرة على نفسه.
وقال الوكيل الشرعي: ان سميرة وابناءها كانوا يتحملون تكاليف التنقلات للعلاج من مواصلات وتذاكر طيران وخلافها وهم احق واولى بهذه النفقات وهم في امس الحاجة للدعم المادي والنفسي كما ان هناك بعض الاجراءات الادارية والمالية المتعلقة بحقوق الاسرة لم تستكمل بعد منوها بجهود سمير امير منطقة الباحة والذي يوجه دائمًا بسرعة انجاز كل ما يتعلق بهذه القضية ويتابع عن قرب اوضاع اسرة الفقيد ويتلمس احتياجاتهم.
وطالب من جمعية حقوق الانسان مواصلة الدعم ومتابعة القضية والمطالبة من خلالهم بسرعة انجاز القضية وتوكيل محامٍ للترافع عن القضية بعد ان رفضت تلك الجهات اطلاعي على ملفات القضية ومسارها لافتًا إلى ان سميرة الغامدي لن تتنازل عن حقها وحق ابنائها وزوجها الشرعي من المتسببين في الحادث.
وإلى ذلك حصلت «المدينة» على صورة من خطاب وزارة الصحة الموجه لمدير عام مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية المؤرخ في 23 / 7 / 1434 هـ باعتماد العلاج التأهيلي وتأمين الاطراف الصناعية للمريضة سميرة الغامدي لمدة ثلاثة أشهر على نفقة الدولة إلا أن ذلك لم يتم حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.
من جانبه أوضح المحامي والمستشار القانوني خالد الدقاس الزهراني أنه لا يمكن المطالبة بالحق الخاص لورثة ضحية حادث بلجرشي إلا بعد صدور الحكم في الحق العام حسب ما نصت اللائحة ومن ثم المطالبة عبر المحاكم الشرعية بالحق الخاص.
وأضاف أنه من حق الوكيل الشرعي أو المحامي المترافع عن القضية الاطلاع على جميع المستندات واوراق الدعوى من تقارير وبيانات ومحاضر ضبط ومحاضر تحقيق حسب نصوص النظام، مشيرًا إلى أنه يحق للوكيل الشرعي التظلم لرئيس الدائرة من بطء الاجراءات او التراخي في القضية بتسريع الاجراءات.

الوئام

..تقدَم بشكوى لأمارة مكة وهيئة حقوق الإنسان

مُسن يتهم كهرباء خليص بهدم سور منزله وانتزاع عداد الكهرباء

المصدر: صحيفة الوئام الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alweeam.com.sa/221313/مُسن-يتهم-كهرباء-خليص-بهدم-سور-منزله/

مكة – الوئام – بدر الهويل:
اتهم مواطن مُسن يسكن قرية الشعبة بمحافظة الكامل، شركة الكهرباء بخليص بنزع عداد الكهرباء الخاص بمنزله دون وجه حق؛ بعد عام من تركيبه، بالاضافة لهدم سور منزله، وتركه يقيم في الظلام الدامس مع أفراد أسرته منذ الثاني والعشرين من شهر شعبان الماضي وحتى اليوم.
وقال عبدالحميد بخيت القرشي لـ"الوئام": "أنا أحد سكان قرية الشعبة بمحافظة الكامل التابعة لأمارة منطقة مكة المكرمة، تقدمت بطلب عداد لمنزلي الجديد ففوجئت برفض طلبي من قبل كهرباء خليص؛ بحجة وجود عداد لي في منزل آخر أملكه وهو عبارة عن بيت قديم متهالك، فقمت بإحضار خطاب رسمي من البلدية يُثبت حاجة منزلي الجديد لعداد الكهرباء، لكنهم أصروا على رفض طلبي وتعندوا مع رجل طاعن في السن، ولم يقدروا كبرسني ويرحموا شيبي، مما دفعني للتوجه لشركة الكهرباء بمكة المكرمة، وتم توجيه كهرباء خليص بتركيب عداد لمنزلي، وبالفعل تم تركيب العداد من قبل فنيي شركة الكهرباء بخليص، ولكنني فوجئت بعدها بطلب استدعاء من قبل شرطة محافظة الكامل بناء على شكوى مقدمة من كهرباء خليص؛ للتحقيق معي وإلزامي بدفع غرامة مالية قدريها 4100 ريال".

وتابع القرشي قائلا: "وقالوا بأنني قمت بنقل العداد من المنزل القديم إلى الجديد، على الرغم من أن موظفي الشركة هم من قاموا بعملية التركيب".
وأضاف القرشي: "قمت بمراجعة الشرطة ووقعت على تعهد بمراجعة مدير شركة كهرباء خليص، فقمت بمراجعته، لكني لم أتوصل معه إلى حل ولم يتفهم موقفي، وفي يوم 22/ 8 / 1434هـ – بعد قرابة عام من تركيب العداد – فوجئت بتهجم العمال على منزلي وهدم جزء من السور وانتزاع العداد، دون مراعاة حرمة المنزل ووجود النساء والأطفال في الداخل، وتركونا في لهيب الحر، حاملين العداد معهم بالقوة، ومازلت أعيش حتى اللحظة مع أسرتي في المنزل بلا كهرباء، ولك أن تتخيل الأجواء الحارة التي تمر بها المنطقة، وتسائل عن الذنب الذي أقترفه ليتم تركه في اللهيب".
وأردف بالقول: "تقدمت برفع شكوى رسمية لأمارة مكة المكرمة ولفرع الجمعية الوطنية لحقوق الأنسان أتظلم فيها من فصل التيار الكهربائي عن منزلي وأطالب بتشكيل لجنة لمحاسبة المتسبب في هدم سور منزلي وانتزاع عداد الكهرباء دون وجه حق على حد قوله".
من جانبه أكد مسؤول بشركة كهرباء مكة، أن المواطن قام بنقل العداد من منزل له قديم إلى منزله الجديد دون علم الشركة أو موافقتها وبطريقة مخالفة للنظام، وتم إثبات الحالة مع الجهات الأمنية المختصة.

خمسون سجيناً سعودياً في العراق يتظلّمون من تأخير ترحيلهم إلى المملكة

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/29/929466

أبها – عبده الأسمري
تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شكاوى وتظلمات من حوالي خمسين سجيناً سعودياً في العراق ومن ذويهم خلال الشهر الجاري تتعلق بتأخر ترحيلهم إلى المملكة.
وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، لـ «الشرق»، إن السجناء المتظلمين هم من انتهت محكومياتهم وممن شملهم العفو وفق الاتفاقية التي وقّعتها السعودية مع الجانب العراقي، لافتاً إلى أنهم يقضون أياماً صعبة في سجن واحد جُمعوا فيه تمهيداً لترحيلهم، وتم استخراج جوازات سفر مؤقتة لهم.
وأضاف أن الجمعية بصدد مخاطبة الجهات المعنية في السعودية لإيجاد الإجراءات والآليات المناسبة لنقلهم إلى الأراضي السعودية، وذلك في ضوء الاتصالات التي لا تزال تتوالى على الجمعية مطالبة بسرعة الإفراج عنهم.
وحول وجود سجناء آخرين في دول أخرى، لفت القحطاني إلى أن الجمعية تتابع مع الوفود الخارجية التي تزور الجمعية ملفات السجناء، وتتابع ما يرد إليها من تظلمات من ذويهم، ثم تقوم بدورها من خلال متابعة ملفات السجناء وقضاياهم ومدى توافر الجوانب الحقوقية لهم في قضاء فترة محكوميتهم ومدى إمكانية إطلاق سراحهم والتسريع فيه بعد انتهاء فترة محكومياتهم.

النظام واضح ويبقى التطبيق مرهوناً بوعي الرقيب" وردة فعل الكفيل

لا تسحب إقامة العامل..!

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/29/article863089.html

أبها، تحقيق - مريم الجابر

نصت المادة (33) من نظام الإقامة في المملكة التابع للمديرية العامة للجوازات أن "وزارة الداخلية" لها الحق في سحب إقامة أي أجنبي، مع تكليفه بمغادرة البلاد متى شاءت وبدون إبداء الأسباب"، إلاّ أن ما نلاحظه اليوم هو سحب بعض الجهات إقامة الأجنبي؛ مما يعرضه إلى فقد هويته النظامية بالإقامة الشرعية داخل المملكة!.

وتُعد الإقامة تعريفاً بهوية العامل، لذلك لا يحق لأي جهة مصادرتها أو سحبها، لأنها البطاقة الوحيدة التي تُثبت أحقية المقيم في إقامته داخل المملكة، ومتى ما تم مصادرتها من أي جهة بدون وجه حق، وبدون أن يكون قد ارتكب مخالفة، وتضرر من ذلك، وواجهته مشاكل أو مخاطر، فله حق الشكوى للجهات القضائية، والمطالبة بتعويضات مادية وأدبية ومعنوية، حيث يُمثل سحب الإقامة بدون وجه حق مخالفة يعاقب عليها القانون، ويمكن أن تنظر فيها المحاكم الإدارية والعمّالية.

وتُخطئ بعض الجهات بسحب إقامة المقيم، وقد يتعدى ذلك إلى انتقاص حقوقه، وهو ما يُمثل جهل تلك الجهات ب"الثقافة الحقوقية"، مما يوقعها في بعض المخالفات التي يعاقب عليها القانون، حيث كان بإمكانها أن تلجأ إلى طرق أخرى ك"التوقيف" و"الحجز" وكذلك "الغرامة المالية"، أمّا سحب الإقامة فلا يحق لها ذلك؛ لأنه يُعد مخالفة صريحة، وقد تتسبب بأضرار كبيرة على المجتمع.

مخالفة قانونية

وقال "د.علي الشعبي" -عضو جمعية حقوق الإنسان بمنطقة عسير-: متى حصل الوافد على الإقامة بطريقة مشروعة وقانونية، ولم يرتكب مخالفة نظامية يعاقب عليها القانون، فإنه لا يحق لأي جهة أو فرد أياً كان سحب إقامته، وجعله في حالة غير نظامية تعيق تحركاته وتمنعه من ممارسة حقوقه المشروعة، مضيفاً أنه يستثنى من هذا الجهات التي حددها النظام إذا كان هناك ما يُبرر ذلك، مبيناً أن المقيم أتى وفق عقد أو اتفاق، ويخضع لأنظمة البلد التي تكفل له كغيره كامل حقوقه، مبيناً أن سحب الإقامة بدون وجه حق مخالفة يعاقب عليها القانون، ويمكن أن تنظر فيها المحاكم الإدارية والعمّالية، مشيراً إلى أن المقيم يفترض أن يحافظ على حقوقه كاملة، وأن لا يتعرض لأي انتهاكات لحقوقه كإنسان له كرامته، ذاكراً أننا في هذه البلاد نطبق شرع الله ونستشعر هذه المسؤولية أفراداً ومؤسسات حكومية وأهلية.

ثقافة حقوقية

وأوضح "د.ماجد قاروب" -محامي- أن الإقامة هي للتعريف بهوية العامل، ويقابله بطاقة الأحوال المدنية للمواطن، لذلك لا يحق لأي جهة حكومية أو خاصة مصادرتها أو سحبها، لأنها البطاقة الوحيدة التي تُثبت أحقية المقيم في إقامته، وكذلك تثبت هويته وإقامته النظامية، مضيفاً أن المقيم متى ما تم مصادرة إقامته من أي جهة بدون وجه حق، وبدون أن يكون قد ارتكب مخالفة يحق فيها سحب إقامته، وتضرر من ذلك، وواجهته مشاكل أو مخاطر، فله حق الشكوى للجهات القضائية، والمطالبة بتعويضات مادية وأدبية ومعنوية؛ نتيجة الضرر الذي تعرض له، لافتاً إلى أن هذا النظام موجود، لكننا نعاني من الجهل بالثقافة الحقوقية، ونجهل أيضاً أن هذه المخالفات النظامية وهذه الممارسات يعاقب عليها القانون، وهي ما يُسبب عدم معرفة بعض الأنظمة في معظم الحالات ومنها ما تم التطرق حوله بهذه القضية.

نظام وعقد

ورأى "د.سعد عثمان" -رئيس لجنة المسؤولية الاجتماعية في الغرفة التجارية بعسير- أن المقيم مثله مثل المواطن في الحقوق والواجبات؛ كونه يملك إقامة نظامية، وله حق المعاملة الطيبة، لذلك لا يحق لأي جهة أن تعاقبه إذا أخطأ أو خالف

بسحب إقامته مهما كان، لأنها الوثيقة الوحيدة التي تثبت نظاميته، مضيفاً: "يجب أن يعاقب بموجب النظام والعقد"، مبيناً أن الكفيل نفسه لا يحق له الاحتفاظ بإقامة عامله، والجهة الوحيدة المسموح لها بذلك هي وزارة الداخلية فقط، مؤكداً على أنه لا علم له إذا كان هناك أنظمة أو تعاميم بين الجهات يتيح لها سحب إقامة الأجنبي؛ لأن ضرر السحب أكبر من فائدته، مشيراً إلى أن هناك بعض الجهات تتصرف مع المقيم بسحب الإقامة، وقد يتعدى ذلك إلى الإهانة أو انتقاص حقوقه، موضحاً أن ذلك لا يجوز، فهو قبل كل شيء إنسان مكرم الإنسانية، وضيف على البلد ويؤدي خدمة لها، ولا يجوز لأي جهة أياً كانت أن تتصرف بشيء يسيء لسمعة الوطن.

عقوبات متعددة

وكانت المديرية العامة للجوازات قد أكدت عبر "الرياض" على أنه لا يجوز لرجال الجوازات سحب إقامات العمالة المخالفة، موضحة أن الجوازات يختص عملها على ضبط المخالفين في الأماكن العامة، وذلك وفق الإجراءات النظامية، وبواسطة دوريات الجوازات الرسمية ورجالها الذين تميزهم أزياؤهم الرسمية وهوياتهم الصادرة عن المديرية العامة للجوازات، في حين تختص وزارة العمل والجهات الرسمية المشرفة على النشاطات التي تمارسها المنشآت.

وقال "د.هادي اليامي" -عضو هيئة حقوق الإنسان- إن بطاقة الأحوال المدنية لا يحق سحبها أو إتلافها أو رهنها، وينطبق ذلك أيضاً على بطاقة الإقامة للأجنبي، مضيفاً أن العقوبات متعددة ومنها التوقيف والحجز واستدعاء الكفيل، وكذلك الغرامة المالية، أمّا سحب الإقامة فلا يحق لأي جهة ذلك؛ لأنه يُعد مخالفة صريحة للقانون، وقد يتسبب هذا السحب بأضرار أكبر للمقيم، لذلك يحق للمتضرر إذا اشتكى للجهات المختصة التعويض.

حقوق وواجبات

ولم يتبق على انتهاء مهلة تصحيح أوضاع العمالة سوى أقل من شهرين، حيث تُعد حلاً وطنياً تعمل به وزارتا الداخلية والعمل، وتُمثل جوانب إيجابية لا تنحصر لمواجهة مخاطر العمالة المخالفة، سواء من النواحي الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، وبعد وجود سلوكيات سلبية عذرها الدائم الجهل بالنظام، وعدم وجود لائحة تنظيمية معممة ومعروفة، لذا على الجهات المختصة إصدار لوائح وتعليمات واضحة وصريحة تبين ما هي حقوق وواجبات العامل الأجنبي، وتُعمّم على جميع القطاعات الخاصة من منشآت ومؤسسات، وكذلك القطاع الحكومي، خاصة بعد حملة التصحيح، التي تُلزم كل عامل بالعمل مع كفيله ضمن التخصص الذي جاء من أجله كوافد، مما يحمي صاحب العمل ويحمي العامل. ويأتي ما طُرح في التحقيق من باب الحرص على حقوق الإنسان وأسلوب التعامل معه، فغالبية من لديهم عمال يجهلون الطرق الصحيحة للتعامل مع بعض الجنسيات غير الناطقة بالعربية، وقد يتصرف معهم بشكل سلبي وغير لائق، لذلك يجب أن يكون من التعليمات واللوائح إعطاء أهمية لجانب المعاملة، حتى لا تكثر أيضاً جرائم العمالة، أو محاولة الهرب من الكفيل، مما قد يعرض العامل وصاحب المنشأة إلى المساءلة القانونية والغرامة، لأن ذلك يُعد من المخالفات التي يعاقب عليها القانون.

الشؤون الاجتماعية توافق على إطلاق مبادرات لتأسيس جمعيات تعاونية

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/546257

جدة - عبدالرحمن باوزير

وافقت وزارة الشؤون الاجتماعية أخيراً، على إطلاق عدد من المبادرات لتأسيس جمعيات تعاونية جديدة في السعودية، تشمل الجمعيات الاستهلاكية، جمعيات للإسكان، إضافة إلى جمعيات تهتم بالادخار والتمويل، بالاشتراك مع مجلس

الجمعيات التعاونية، الذي يسعى ليكون مرجعاً للعمل التعاوني في البلاد، لتحقيق تنمية مستدامة بحلول 2020م، ولخلق جمعيات تعاونية تسهم في بناء مؤسسات مدنية في مجالات عدة.

وأكد مصدر موثوق في مجلس الجمعيات التعاونية لـ«الحياة» موافقة وزير الشؤون الاجتماعية بإطلاق عدد من المبادرات التأسيسية لجمعيات تهتم بالإسكان، الاستهلاك، التدريب والاستشارات، الادخار والتمويل، الأندية الرياضية والاجتماعية، الشؤون الصحية والتعليمية، الأسر المنتجة، حضانة ورياض الأطفال، إضافة إلى جمعيات لخدمات الحج والعمرة والنقل، وجمعيات حرفية ومهنية.

وأوضح المصدر أن مجلس الجمعيات التعاوني خاطب جهات قانونية واستشارية عدة، رغبة في مشاركة مكاتب استشارية مختصة لتأسيس تلك الجمعيات، مبيناً أن المجلس سيحفز أصحاب المبادرات في المناطق الثلاث الرئيسة في السعودية (الرياض، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية) بعد إبراز شهادة تسجيل الجمعية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية بـ 50 ألف ريال دفعة واحدة.

وأضاف المصدر: «أما المبادرات التي تؤسس في المناطق الأخرى فيتراوح مبلغ دعمها بين 60 إلى 70 ألف ريال لكل مبادرة، من أجل تشجيع إطلاق المبادرات في المناطق النامية والنائية، ووجود فرق بين مبلغ الدعم والتحفيز بين المناطق الثلاث الرئيسة وغيرها».

ويلزم مجلس الجمعيات التعاونية المكاتب الاستشارية بتقديم طلب يوضح نوع الجمعية ونطاقها، مدى الحاجة لها، ومقومات نجاحها، إضافة إلى بيان أسماء المؤسسين للجمعية وفق نموذج طلب تأسيس الجمعيات المعتمد من وزارة الشؤون الاجتماعية والمتوافر على موقع المجلس الإلكتروني، بشرط توضيح رقم وتاريخ تقديم الطلب للوزارة أو فروعها، كما يشترط المجلس نسخة من اتفاق المكاتب الاستشارية مع طالبي التأسيس تتضمن التزام المكتب بإعداد الدراسة الاقتصادية للمشروع الأول للجمعية، مع ضرورة تمثيل المؤسسين بمراجعة الوزارة وجهات الإشراف المرتبطة بالترخيص وتزويد مجلس الجمعيات بتقارير دورية عن مجريات التأسيس.

من جهته، طالب العضو في الجمعية الوطنية في حقوق الإنسان طلال قستي في حديثه إلى «الحياة» بضرورة وجود تقويم سنوي للجمعيات التعاونية القائمة حالياً من الجهة مانحة الترخيص، لتجنب تجربة جمعية «حماية المستهلك» التي وصفها بـ«الفاشلة وغير الفاعلة»، معتبراً قرار وزارة الشؤون الاجتماعية بالموافقة على مبادرات تأسيس الجمعيات الجديدة «انفراجة» في مسيرة الجمعيات التعاونية في السعودية.

وأكد أهمية وجود التقديم الدوري للجمعيات، لأن الجمعيات لابد أن تمارس عملها بحرفية، ومقياس نجاح عمل أي جمعية يكمن في فعاليتها، وتحقيق ما يتطلعه المجتمع منها، مضيفاً «قرار وزارة الشؤون الاجتماعية بالموافقة على مبادرات أطلقها مجلس الجمعيات التعاونية جيد، وأتمنى أن يكون بداية للانطلاق نحو تنظيم أكثر لمؤسسات المجتمع المدني.

وأوضح قستي أن المرحلة الحالية في تاريخ مؤسسات المجتمع المدني تعد مرحلة متطورة، ومشجعة لاندماج الجمعيات تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، إذ تتمكن الوزارة من دعم الجمعيات ومتابعة أعمالها، وتقويمها ومراقبتها، لوجود مئات الجمعيات التي تخدم المجتمع في تخصصات عدة.

الثبيتي: سنتابع جميع حقوقها الإنسانية والقانونية والاجتماعية

الخمسينية المُحررة تنتقل إلى لجنة الحماية الاجتماعية بالطائف

المصدر: صحيفة سبق الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://sabq.org/gMBfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
سلّمت الجهات الأمنية بمحافظة الطائف رسمياً السيدة الخمسينية، التي حُررت من سجنها المنزلي، للجنة الحماية الاجتماعية بالمحافظة، حيث تمضي أيامها مع سجانة داخل دار المسنين التابعة للشؤون الاجتماعية لحين انتهاء إجراءات من يتولى رعايتها.
وكان مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي قرّر إخراجها بعد انتهاء دوره في عملية متابعة حالتها الصحية وخضوعها لجلسات طبية ونفسية من قبل فريق استشاري مُتكامل.
وعلمت "سبق" من مصادرها أن السيدة لا زالت تُعاني نفسياً جراء الاحتجاز، الذي طالها طوال ثلاث سنوات قضتها في سجنها المنزلي عن طريق والدها وإخوتها من والدها.
وواصلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق ممثلها بالطائف عادل بن تركي الثبيتي جهودها مع الجهات المختصة حتى تم تسليمها إلى لجنة الحماية الاجتماعية، وأكد "الثبيتي" أن الجمعية سوف تواصل متابعتها بما يكفل حقوقها الإنسانية والقانونية والاجتماعية.

HUMAN RIGHTS WATCH

السعودية ـ منع منظمات حقوقية من العمل

غياب الإطار القانوني الخاص بالمنظمات المستقلة يجعل النشطاء عرضة إلى الملاحقة

المصدر: هيومن رايتس ووتش الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/29

(بيروت) -
المسؤولين السعوديين يرفضون تسجيل المنظمات الحقوقية، وهو ما يجعل المنتمين إليها عرضة إلى المحاكمة الجنائية بتهمة "الاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة". ويتعين على السلطات السعودية الكف عن تعطيل تسجيل المنظمات

الحقوقية وغيرها من المنظمات المستقلة، وتبني قانون خاص بتكوين الجمعيات يعطي للمنظمات الحق في العمل دون تدخل لا مبرر له من طرف الحكومة.

في 28 أغسطس/آب 2013، تلقى مؤسسو مركز العدالة لحقوق الإنسان قرارا من إحدى محاكم الاستئناف يؤكد رفض وزارة الشؤون الاجتماعية تسجيل المركز. وقالت الوزارة إنها تستطيع تسجيل المنظمات الخيرية دون سواها، وإن أنشطة مركز العدالة لا يشملها تعريف الوزارة لمفهوم "الخيرية". وكان هذا الرفض أحدث حلقة في سلسلة من قرارات رفض تسجيل منظمات حقوقية أخرى.

قال جو ستورك، القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "بلغ عدد الحالات التي رفضتها السعودية 22 حالة، وهي تستغل هذا الوضع لمضايقة نشطاء حقوق الإنسان ومحاكمتهم. ويتعين على السلطات أن تتبنى على الفور قانونًا للجمعيات يستجيب للمعايير الدولية، وأن تسمح لنشطاء حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء المستقلين بالعمل دون مضايقة".

تحدث مسؤولون سعوديون عن تبني قانون خاص بالجمعيات سيسمح بإنشاء منظمات غير خيرية. وفي 2006، قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية مسودة أولى من القانون إلى مجلس الشورى، وهي أعلى هيئة استشارية للملك. واستنادًا إلى المركز الدولي للقانون غير الربحي، وافق مجلس الشورى على نسخة معدلة من مشروع القانون وعرضها على مجلس الوزراء للموافقة النهائية في 2008، ولكن الوزراء لم يتخذوا أي خطوات بشأنه منذ فرغوا من دراسته في 2009. وتسمح آخر نسخة من مشروع القانون للمنظمات بالعمل، ولكن فقط بعد الاستجابة إلى شروط تقييدية جدا.

يوجد مركز العدالة لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، وهو يسعى، بحسب ما جاء في موقعه الالكتروني، إلى "نشر الثقافة الحقوقية وبناء القدرات"، و"وتعزيز العلاقة مع الجهات الحقوقية والإعلامية"، و"رصد وتوثيق قضايا حقوق الإنسان"، و"ودعم ومساندة ضحايا الانتهاكات". وكان النشطاء الذين أنشؤوا المركز قد تقدموا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بطلب تسجيل منذ ديسمبر/كانون الأول 2011.

وفي غياب قانون خاص بالجمعيات، تُشرف الوزارة على المنظمات غير الحكومية بحسب ما تنص عليه لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية (قرار مجلس الوزراء رقم 107 للعام 1990). وتسمح المادة 2 من هذه اللائحة للوزارة بتسجيل الجمعيات التربوية والثقافية والصحية التي "لها علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الربح المادي".

وفي ديسمبر/كانون الأول 2011، أعلمت الوزارة مركز العدالة أنها رفضت مطلبه لأن أهدافه "لا تتوافق مع لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية".

وفي أبريل/نيسان 2012، رفع أعضاء من المركز دعوى ضدّ الوزارة في إحدى المحاكم الإدارية، وأوضحوا أن "نشر ثقافة حقوق الإنسان" و"تعليم المواطنين بحقوقهم وواجباتهم" لا تتعارض مع أحكام المادة 2. كما لاحظ محامي مركز العدالة أن إنشاء المركز يتماشى مع الهدف الأول للمخطط التاسع للملك عبد الله، الصادر في 2009، والذي يسعى إلى "ضمان حقوق الإنسان"، وغيره من الأهداف الأخرى.

وبعد معركة قضائية دامت 13 شهرًا، رفضت لجنة من ثلاث قضاة في المحكمة الإدارية بالإجماع مطلب مركز العدالة في 27 مايو/أيار 2013، وساندت موقف الوزارة. وعارض نصّ الحكم، الذي اطلعت هيومن رايتس ووتش على نسخة منه، اعتماد المركز على المبادئ الدولية لقانون حقوق الإنسان، ونصّ على "أنه من المعلوم يقينًا أن كثيرًا من القوانين الوضعية غير موافقة للشريعة الإسلامية، وأن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية دستورها هو كتاب الله وسنة رسوله...".

استأنف مركز العدالة الحكم في 9 يوليو/تموز، لكن محكمة استئناف سعودية أيدت حكم المحكمة الإدارية الصادر في 28 أغسطس/آب. قال نشطاء محليون لـ هيومن رايتس ووتش إن مركز العدالة ربما يغلق أبوابه في ظل عدم تمرير قانون للجميعات يسمح للمركز باكتساب وضع قانوني.

قال جو ستورك: "في الوقت الذي تخوض فيه السعودية حملة للفوز بمقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السنة المقبلة، يتعين على الدول الأطراف أن تلاحظ أن محكمة سعودية قضت بأن بعض معايير حقوق الإنسان غير قابلة للتطبيق في المملكة. تُعتبر حرية تكوين الجمعيات مبدأ أساسيًا في حقوق الإنسان، إلا أنه مازال من المستحيل ممارسة هذا الحق في السعودية".

حالات أخرى

جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان

في أواخر أبريل/نيسان، حاولت مجموعة من النشطاء المقيمين في الرياض إنشاء منظمة حقوقية جديد أطلقوا عليها اسم جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان، وقدموا مطلبًا لتسجيلها، ولكن الوزارة رفضت المطلب في مايو/أيار. وفي رسالة الرفض، التي اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش، قال مشوح بن عبد الرحمن الحوشان، المدير العام للمنظمات الخيرية، إنه

"بدراسة الطلب اتضح أنه لا يتماشى مع لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية... ويرى التريث لحين صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يتيح تأسيس جمعيات أهلية في مجال حقوق الإنسان".
وقال أحد مؤسسي المنظمة لـ هيومن رايتس ووتش إنه تلقى مع ثلاثة أعضاء آخرين في المنظمة استدعاءً من محققين في وزارة الداخلية للتحقيق معهم في مايو/أيار ويونيو/حزيران، وهددوهم بتوجيه تهمة إنشاء منظمة غير مرخص فيها لهم إذا لم يكفوا عن نشاطاتهم. كما قال العضو المؤسس إن المنظمة قررت تعليق أعمالها إلى حين تُصدر السلطات قانونًا للجمعيات.

مرصد حقوق الإنسان في السعودية

قال وليد أبو الخير لـ هيومن رايتس ووتش، وهو ناشط حقوقي ومحامي مستقر في جدة، إنه حاول سنة 2009 تسجيل مرصد حقوق الإنسان في السعودية، ولكن وزارة الشؤون الاجتماعية رفضت طلبه وأغلقت صفحة المنظمة على موقع فيسبوك. كما قال أبو الخير إنه قام بتسجيل المنظمة في كندا في 2012 ثم بعث برسالة إلى الملك يطلبه فيها بالاعتراف بالمنظمة في السعودية، فردّ الديوان الملكي على ذلك بإحالة الطلب إلى وزارة الداخلية التي فتحت تحقيقًا حول المنظمة. ويواجه أبو الخير في الوقت الحالي محاكمة في المحكمة الجنائية في جدة بتهم منفصلة من بينها "الاعتداء على الجهاز القضائي" و"ومحاولة تشويه سمعة المملكة".

جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية

قال نشطاء من الرياض لـ هيومن رايتس ووتش إن مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية لم يحاولوا تسجيل المنظمة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية خشية أن يؤدي رفض التسجيل إلى اعتبار المنظمة غير قانونية بشكل رسمي ويعرض أعضاءها إلى الملاحقة الجنائية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قدم أعضاء المنظمة مطلبًا مباشرًا للملك للاعتراف بهم، ولكن الديوان الملكي لم يرد على طلبهم.
وفي مارس/آذار 2013، أدانت محكمة في الرياض محمد القحطاني وعبد الله الحميد، وهما عضوان في المنظمة بتهم من بينها "الاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة". كما أمر نص الحكم بـ "حلّ الجمعية المسماة جمعية الحقوق المدنية والسياسية وحسم وإغلاق جميع مناشطها... لعدم حصولها على إذن بمواصلة أعمالها". كما قضت محكمة جنائية مختصة على محمد البجادي، وهو ناشط آخر في المنظمة، بالسجن لمدة أربع سنوات بلائحة تهم تظم "الاشتراك في تأسيس جمعية غير مرخصة".

وقال نشطاء محليون لـ هيومن رايتس ووتش إن أعضاء مركز العدالة يخشون أن يجعلهم الحكم القضائي الجديد عرضة إلى المحاكمة الجنائية بسبب المشاركة في منظمة غير مرخصة. ويواجه فاضل المناسف، أحد أعضاء مركز العدالة، محاكمة في إحدى المحاكم الجنائية المختصة بتهم تضمنت "الخروج على ولي الأمر"، بسبب مزاعم تتعلق بالتخطيط لتنظيم احتجاجات والمشاركة فيها. كما اتهمته السلطات بانتهاك أحكام قانون مكافحة جرائم الانترنت و"التواصل مع جهات إعلامية خارجية تسعى إلى تضخيم الأخبار والإساءة إلى حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها". وتم تحديد الجلسة الثانية لقضية فاضل المناسف لـ 22 أغسطس/آب.

مشروع قانون الجمعيات

يوجد في المملكة السعودية هيئتان حقوقيتان تعملان بشكل قانوني. ففي 2005، أنشأ القرار رقم 207 لمجلس الوزراء لجنة لحقوق الإنسان تابعة للحكومة تتمثل مهمتها في ضمان امتثال الحكومة للاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والعهود التي انضمت إليها المملكة، ومنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.
ولمراقبة حقوق الإنسان، أنشئت في 2004 الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بموجب مرسوم ملكي لرصد الانتهاكات ونشر تقارير دورية حول وضعية حقوق الإنسان في البلاد. واستنادًا إلى التقرير الأمريكي لحقوق الإنسان في السعودية لسنة 2012، تتلقى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دعمًا ماليًا من صندوق خاص بحوزة للملك الراحل فهد. ولأن المنظمتين تتمتعان بموافقة تنفيذية مباشرة للعمل، فهما لا تخضعان إلى لائحة المؤسسات والمنظمات الخيرية.
وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية قد تقدمت بمشروع قانون خاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، وعرضته على الحكومة للموافقة عليه منذ 2006. وسوف يسمح هذا القانون بالترخيص للمؤسسات والجمعيات الأهلية والعلمية.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2007، قام مجلس الشورى، وهو أعلى هيئة استشارية في السعودية، بمراجعة مشروع القانون، وأصدر نسخة معدلة منه. وفي يناير/كانون الثاني 2008، نشرت جريدة الوطن نسخة من مشروع القانون مع تعديلات أخرى. ويبقى هذا المشروع أحدث نسخة نُشرت للعموم.
وإضافة إلى أن هذا القانون سينشئ الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية التي لها صلاحية تنظيم المنظمات غير الحكومي، فهو أيضا سيمنح السلطات حرية كبيرة للتدخل غير المبرر في عمل المنظمات. وستتمتع الحكومة بسلطة حلّ مجلس أي منظمة، أو تعويضه، من جانب واحد، في بعض الظروف، مثل العمل ضدّ النظام العام أو عدم احترام الشريعة الإسلامية. ولن يسمح القانون للمنظمات غير الحكومية بالحصول على تمويل أجنبي إلا بموافقة الهيئة. وقالت هيومن رايتس ووتش إن هذه الأحكام القانونية سوف تحدّ بشكل كبير من قدرة المنظمات غير الحكومية على العمل بشكل مستقل.
واستنادًا إلى الموقع الالكتروني لهيئة الخبراء لمجلس الوزراء، التي تقوم بمراجعة ودراسة واقتراح التعديلات التي يأخذها مجلس الوزراء بعين الاعتبار، فإن الهيئة راجعت القانون في 2009، ولكن النتيجة لم تُنشر للعموم.
وفي إطار ما تمكنت هيومن رايتس ووتش من التأكد منه، لم تتخذ السلطات أي خطوات أخرى بشأن مشروع القانون منذ 2009، رغم أن أعضاء من هيئة حقوق الإنسان قالوا لأحد باحثي هيومن رايتس ووتش في الرياض في يوليو/تموز إن القانون مازال قيد الدرس وربما يصدر في وقت قريب.
قالت هيومن رايتس ووتش إن عدم وجود قانون سعودي خاص بالجمعيات يعرض نشطاء حقوق الإنسان إلى العمل دون قاعدة قانونية، بينما تسمح لهم آخر نسخة من مشروع قانون الجمعيات بالعمل فقط في ظروف مقيدة للغاية. ويتعين على السلطات مراجعة وتبني قانون خاص بالجمعيات يسمح للمنظمات الحقوقية وغيرها من المنظمات الأهلية بالعمل بحرية في المملكة

وماذا بعد تحلل جثة اليتيم محمد في غرفته ؟

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
رابط الخبر

د. سهيلة زين العابدين حماد

وماذا بعد تحلل جثة اليتيم محمد في غرفته ؟رعاية الأيتام والعناية بهم مسؤولية جد كبيرة حملتها على عاتقها وزارة الشؤون الاجتماعية، ورعاية الأيتام تتطلب متابعة مستمرة مع حسن المعاملة، وحسن المخاطبة، وحسن اختيار من يتولى مهام هذه الرعاية ومسؤولياتها، ولكن كما يبدو أنّ من القائمين والقائمات على دور الأيتام واليتيمات من هم ليسوا أهلًا لتحمّل المسؤولية المُناطة إليهم، وهناك إهمال متعمد من قبل بعض المسؤولين عن هذه الدور، وظهر هذا واضحًا في:
1.الطريقة التي اتُبعت في تبني الطفل اليتيم فيصل – رحمه الله – ومقتله على يد متبنيه بعد أربعة أشهر و تسعة أيام من متبنيه، فلم تقم إدارة كفالة الأيتام بوزارة الشؤون الاجتماعية بزيارة الطفل فيصل في بيت متبنيه إلّا مرة واحدة خلال مائة وتسعة وعشرين يومًا ، ولم تتحرّ جيدًا عن أهلية المتبني وزوجته لتربية الطفل فيصل ورعايته.
2.العثور على جثة اليتيم محمد عبد الله متحللة في غرفته داخل سكن الأيتام التابع للمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام في جدة بعد مضي 24 ساعة من وفاته طبقًا لتقرير الطب الشرعي، ومعروف لدى القائمين على المؤسسة بمرضه بالسكر، وأنّ نوبات غيبوبة السكر تأتيه كثيرًا، فكيف يُترك في غرفته بمفرده، ويغيب في أيام العيد، ولا يُسأل عنه؟
وممّا يجدر ذكره أنّ اليتيم محمد بن عبد الله قد ذهب بنفسه إلى جريدة المدينة قبيل وفاته بأيام شكا خلالها من جملة ملاحظات تتمحور جميعها في الإهمال الذي يتجرّع مرارته، وقد أوضح نزلاء الدار مدى تردي السكن الذي يعيشون فيه وافتقاره للأثاث المناسب وتكرار انقطاع الكهرباء والمياه عن البناية المكونة من طابقين، إضافة إلى عدم وجود الصيانة وكثرة النفايات في ظل عدم وجود عامل للنظافة، وعدم توفر جميع وسائل الراحة والترفيه والأكل والشرب المناسبين،

وكذلك عدم مراعاة توفير المواصلات المناسبة حتى يتمكّنوا من مواصلة دراستهم، خصوصًا وأنّ المدارس بعيدة عن سكنهم، وقد تأثرت دراستهم بسبب عدم وجود مواصلات وتسببت في تعثرهم دراسيًا.

3. ما حدث من تجاوزات في دار الأيتام بجازان، وصلت إلى عدم توفير ملابس للأيتام، وقد أقر معالي وزير الشؤون الاجتماعية بتلك التجاوزات، وللأسف وزارة الشؤون الاجتماعية لم تتنبّه إلى هذا الإهمال والقصور في دار الأيتام بجازان إلّا من خلال الصحافة، وتقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن هذه الدار!

وقضية قتل اليتيم فيصل- رحمه الله- كشفت لنا مدى القصور في الطرق المتبعة في التبّني، كما كشف موت اليتيم محمد بن عبد الله– رحمه الله- وتحلل جثته، وعدم علم إدارة الأيتام بوفاته رغم افتقاده طوال أيام العيد، مدى الإهمال الذي يُعاني منه الأيتام البالغون من العمر 18 سنة، وحسب ما نشرته جريدة "الرياض" في العدد رقم 14278 وتاريخ 14 رجب 1428 هـ فإنّ اثنين من الأيتام أحدهما يبلغ من العمر (16) عاماً ويعاني من مرض الصره يسكن في الحدائق وينام تحت الجسور والكباري من ثلاثة أشهر بعد طرده من دار التوجيه بالرياض، وأنّه تعرض لمحاولة اعتداء في إحدى الحدائق من مجهولين ، فيما اعترف الآخر (19) عاماً أنّه فشل في دراسته الجامعية في السنة الأولى إثر فشل البرامج التي كانت تقدم له طيلة بقائه في دور الأيتام ومؤسسة التربية النموذجية، وفي مكة المكرمة قامت جمعية الأيتام بطرد يتيمين مما أدى بهما إلى اللجوء للحدائق العامة كمسكن لهما حسب ما نشرته جريدة "المدينة" يوم الاثنين 2 رجب 1428 هـ.

كل هذا يكشف لنا مدى الخلل في أنظمة دور الأيتام والإهمال من إدارتها وبعض موظفيها، وأرجو من معالي وزير الشؤون الاجتماعية أن يسمح للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان بزيارة جميع الدور التابعة لها بدون إذن مسبق، بحيث تكون زياراتها مفاجئة لتطلع على واقع تلك الدور، وكشف ما فيها من مخالفات، ورفعها لمعاليه لتلافيها، أمّا أن تكون الزيارات بعلم سابق سيعطي فرصة لإدارات تلك الدور إخفاء الكثير من السلبيات الموجودة في تلك الدور، وقد أشار إلى هذا بعض الأيتام في دار الأيتام بجازان الذين شكوا من عدم توفير ملابس لهم، قائلين" يلبسوننا ملابس مقطعة، وعندما يزورنا مسؤول يلبسوننا ملابس جديدة، وأحذية وجوارب، ويُحضرون لهم الأطعمة الجيدة؛، مع أنّهم يعانون من سوء التغذية، ويؤكد هذا ما نشرته جريدة عكاظ في عددها رقم (4365) الصادر في 1434/7/20هـ الموافق 2013/5/30م عن شكوى مجموعة من فتيات قرية الأيتام بدار الملاحظة الاجتماعية الجديدة في المدينة المنورة مما اعتبرنه سوء معاملة وتغذية، وقلن لـ«عكاظ» إنّ أجسامهن نحلت وأصبن بضعف البنية الجسدية من جراء تكرار تناول الخبز والجبن و«الأندومي» في الوجبات دون تغيير. وضربن مثلًا بما يعتبرنه سوء معاملة من قبل الإدارة، مشيرات إلى أنّ فتاتين من القرية تعرضن لترحيلهما إلى دار مكافحة التسول الخميس الماضي، حيث تم حجزهما عقابًا لهما على المبيت في منزل صديقة لهما مع أنّ والدة تلك الصديقة كانت استأذنت الإدارة للسماح لهما بالمبيت في دار أسرتها. وقالت(أ.و): نعاني من تكرار وجبات الخبز والجبن و«الأندومي» إلى أنّ نحلت أجسادنا وتعبنا نفسيًا، وعندما نعترض على ذلك يأتي الرد سريعًا بأنّ علينا الدخول إلى المطبخ لطبخ وجباتنا بأنفسنا مع أنّه لم يُعلّمنا أحد فنون الطبخ".

وأقول: عند زيارتي لجميع دور اليتيمات في الشرقية والمدينة المنورة مع الدكتورة وفاء طيبة رأينا طبّاخات يُعددن الطعام لنزيلات الدور، فهل هؤلاء الطباخات تمّ إحضارهن في جميع الدور أم في بعضها أثناء زيارتنا فقط، أم هنّ ثابتات في كل الدور؟

الذي يكشف هذه الحقائق الزيارات المفاجئة، وأدعو معاليه لزيارة تلك الدور بنفسه زيارات مفاجئة ليقف بنفسه على ما يُعاني منه الأيتام واليتيمات من إهمال وعنف لفظي، وسوء تعامل، وغلو في فرض العقوبات عليهم، كما أدعوه إلى إعادة النظر في القيادات الإدارية لتلك الدور، وكذلك في الموظفين والموظفات الذين يفتقد بعضهم إلى أسس التعامل الإنساني والتربوي مع هؤلاء الأيتام، ولعل حادثة وفاة اليتيم محمد تكشف له افتقار بعض القائمين والموظفين على دور الأيتام للعامل الإنساني، والإحساس بالمسؤولية تجاه من هم مسؤولون عنهم، وعدم عملهم بالحديث الشريف" كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته"

هيئة حقوق الإنسان

حقوق الإنسان ترصد 366 شكوى صحية و182 تعليمية خلال عام

أكدت ضعف أداء بعض المعلمين وتقادم الأجهزة الطبية

المصدر: صحيفة المدينة السبت 17 شوال 1434 هـ - 24 أغسطس 2013م
رابط الخبر

جابر المالكي - الرياض

كشف تقرير لهيئة حقوق الإنسان عن صعوبات وأوجه قصور متنوعة تواجه قطاعي التعليم والصحة في المملكة، ورصدت فى مجال التعليم (182) حالة تتعلق بالحق في التعليم خلال العام الماضي بجانب (366) شكوى في جانب الرعاية الصحية.

وبخصوص قطاع التعليم ذكرت الهيئة أنها رصدت عبر جولات ميدانية قامت بها للمدارس في عدة مناطق عن حالات تكدس للتلاميذ بسبب عدم كفاية الفصول الدراسية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، كما أنه لا تزال هناك العديد من المدارس المستأجرة التي لا تتوفر فيها المعايير والشروط اللازمة لممارسة العملية التربوية والتعليمية.

وقالت الهيئة إنها رصدت أيضًا عدم الاهتمام بصحة الطفل من حيث توفير الغذاء المناسب في المراحل الأولية بالإضافة إلى أن بعض المباني المدرسية غير صالحة لتكون بيئة مثالية لجذب النشء وتلقي العلوم والمعارف والمهارات اللازمة وعدم وجود قواعد واضحة في توفير الحماية اللازمة للمعلمين والحفاظ على حقوقهم.

وأوضح تقرير الهيئة للعام الماضي اطلعت «المدينة» على نسخة منه أن هناك تدنيًا في مستوى مخرجات التعليم العام وضعف تأهيل بعض المعلمين والمعلمات، وأشارت إلى أنها تلقت خلال العام الماضي (182) حالة تتعلق بالحق في التعليم وهذا النسبة تمثل 2.2% من إجمالي الشكاوى الواردة للهيئة.

في السياق ذاته رصدت الهيئة من خلال الجولات والزيارات التي قامت بها للمستشفيات والمراكز الصحية المختلفة التابعة لوزارة الصحة في مناطق المملكة عددًا من الملاحظات الخدمية منها قلة إعداد المستشفيات الحكومية في مناطق المملكة وعدم توافقها مع الزيادة السكانية، ووجود أخطاء طبية وقصور في آليات المعاقبة ومعايير التعويض. وأشارت الهيئة إلى أن هناك ضعفاً عامًا في مستوى الخدمات الصحية المقدمة خصوصًا في المناطق النائية وأيضًا ضعف الكوادر الطبية، وكذلك وجود قصور في خدمات الأسعاف والطوارئ.

وبينت الجولات أن هناك تباعدًا زمنيًا في فترات مواعيد العلاج في المستشفيات وعدم ملائمة بعض المباني وضعف صيانتها ومستوى نظافتها وتقادم الأجهزة الطبية فيها، بالإضافة إلى نقص في بعض التخصصات واقتصارها على مناطق ومراكز معينة.

وأوضح التقرير أن هناك نقصًا حادًا في مراكز الرعاية الصحية الأولية وعدم قيامها بالدور المناط بها وعدم توفر بعض الأدوية والمواد الطبية اللازمة في عدد من المستشفيات، كما أنه هناك قلة في عدد مستشفيات ومراكز الصحة النفسية كما أن الحاجة تدعو إلى تطوير القائم منها حاليًا.

غالبية الشكاوى لـ حقوق الإنسان من قلّة التوظيف وغياب حقوق العمل"

المصدر: صحيفة الحياة الجمعة 16 شوال 1434 هـ - 23 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/544334

الرياض - ماجد الخميس
كشفت هيئة حقوق الإنسان عن تركز غالبية الشكاوى المرسلة إليها في قضيتي التوظيف والافتقار إلى حقوق العمل.
ويشمل ذلك شكاوى تظلم معلمين من إيقاف مكافآتهم، على رغم أنهم يعملون في مناطق نائية، إضافة إلى شكاوى من عدم توافر فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية لحامليها.
وتشير هيئة حقوق الإنسان السعودية في تقريرها الذي صدر أخيراً (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إلى أن ملفاتها تزخر بالقضايا الاجتماعية التي يتناولها الشارع السعودي، لاسيما قضايا التوظيف والعمل، وهما القضيتان اللتان سلط تقرير الهيئة الصادر بعنوان «حالة حقوق الإنسان في السعودية» الضوء عليها.
وأوردت نماذج من الشكاوى التي تتلقاها حول الحق في العمل، خصوصاً «شكاوى كثيرة من عدم توافر فرص عمل لحديثي التخرج تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية». وأكدت أن بعضهم شكوا من أنه «مرت عليهم أعوام من دون عمل».
إضافة إلى شكاوى في شأن «طلب تحسين الوضع الوظيفي أو الترقية لمستوى أعلى». (للمزيد)
وذكرت الهيئة أنها تلقت شكاوى عن «شغل وظائف بمتعاقدين غير سعوديين»، وجاءت إفادة وزارة الخدمة المدنية إلى «الهيئة» حول الأمر بأنه «تقدم للوزارة 753 متقدماً وعقدت لهم لجان، واجتاز المقابلة 245 أما البقية فلم يجتازوها».
كما أوردت هيئة حقوق الإنسان في تقريرها المذكور شكاوى تشمل «عدم تحقيق الرغبة في نقل العمل من مكان إلى آخر، وأكثرهم معلمون ومعلمات». إضافة إلى شكاوى معلمين من إيقاف مكافآتهم لقاء عملهم في مناطق نائية. وشكاوى معلمات من «قرار ندبهن الإجباري للعمل في مكان آخر».

حائل: حقوق الإنسان" تستهدف 150 ألف طالب

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/26/926810

حائل – الشرق
ينفذ فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل مشروعاً يستهدف طلاب وطالبات المدارس والمسؤولين الذين يزيد عددهم على 150 ألف طالب وطالبة في مختلف المراحل تنفيذاً للتوجيه السامي بنشر ثقافة حقوق الإنسان حسب بيان صادر من فرع حائل أمس.
وبحسب البيان، قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان: إن أبناءنا الطلاب والطالبات هم الغرسة التي من خلالها تمتد الثقافة الحقوقية إلى الأسرة وفئات المجتمع، وما هذا المشروع الذي تشارك الهيئة والإدارة العامة للتربية والتعليم المجتمع في تحقيقه إلا باكورة جهود سنشهد نتائجها على أرض الواقع.

طردته جدته بعد انفصال والديه

حقوق الإنسان تتحرى في رواية طفل حول تعرضه للتعذيب والتشريد

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130826/Con20130826631588.htm

خالد البلاهدي (الدمام)

تتحرى هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية في شكوى طفل يعيش منذ عدة أسابيع هائما في شوارع حي الثقبة بالخبر ينام حول بناية تحت الإنشاء. وذكر شهود عيان لـ «عكاظ» أن الطفل (ي. ب. ر) البالغ من العمر 13 عاما يتخذ من عمارة تحت الإنشاء في حي الثقبة ملجأ له فينام متوسدا يديه في ظل البناية، في درجة حرارة عالية تتجاوز 45 درجة.

«عكاظ» وقفت على حالة الطفل ونقلت بدورها حالته إلى هيئة حقوق الإنسان حيث أكد الطفل أن والديه منفصلان منذ خمس سنوات ويعيش مع جدته لوالده، ولم ير والدته منذ سنتين، ووالده منذ عدة أشهر. وذكر الطفل أنه يعيش مع جدته التي تمارس ضده وشقيقاته العنف قبل أن تطرده من المنزل دون أسباب -حسب قوله- فخرج هائما على وجهه وأنه يعتمد على صدقات أهل الخير في تناول طعامه. وطبقا لرواية الطفل فإن أقسى الأيام التي مرت عليه كانت في الأيام التي سبقت العيد.. فاستضافه أحد الجيران وقدم له كسوة العيد التي لم يلبسها إلا في دورات مياه أحد مساجد الحي ولم يجد من يعايد عليه أو من يقدم له التهنئة بالعيد، وأضاف أنه يخشى أن يفوته العام الدراسي حيث إنه يدرس في الصف الأول متوسط ولم يحصل حتى الآن على مستلزمات الدراسة.

المواطن فهد العصيمي قال إنه رصد الطفل في موقع تحت الإنشاء وعرض عليه مع آخرين استضافته إلا أنه رفض العرض وفضل البقاء في البناية، وأضاف بأن الطفل بحاجة ماسة للحماية الأسرية، حيث وجد أن الطفل تعرض للضرب من ذويه وتم طرده من البيت.

إلى ذلك أكد مدير فرع هيئة حقوق الإنسان المكلف سعد الصويغ تلقي الهيئة الشكوى ووعد بإيجاد حل مناسب لمشكلة الطفل وشقيقاته الثلاث.

قاض لـ"متهمي إرهاب": لو أُمرتني "الداخلية" لما بقيت ساعة

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=157535&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد

عاد مشهد إنكار التهم إلى الواجهة من جديد أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في أمن الدولة والإرهاب، في حين رفض ناظر إحدى القضايا التشكيك في الأحكام الصادرة من المحكمة وأن المحكمة تتسلمها من الأجهزة الأمنية، وصاحب ذلك استفزاز أحد المدعى عليهما للقاضي بقوله إن الأحكام مدونة سلفاً.

ومثل خلال جلسة أمس مدعى عليهما في خلية الـ 86 وهما الـ16 والـ17، إذ أكدا أن الاتهامات التي ساقها الادعاء العام غير صحيحة، في حين رد ناظر القضية على الادعاءات التي قالها المدعى عليه الـ 17 بشأن التشكيك في الأحكام الصادرة من المحكمة بقوله: "والله لو أُمرت من الداخلية بإصدار حكم ما، لما مكثت في كرسي القضاء ساعة واحدة".

وأطلق المدعى عليه عبارات حملت الدعاء على مسؤولين، الأمر الذي قابله قاضي المحكمة بنكران ذلك مطالباً باحترام المحكمة وتذكيره بأنه سبق أن أخذ عليه تعهد سابق في ذلك.

وتابع المتهم الـ 17 قوله على الاعترافات المصدقة شرعاً بأن علاقته مع أحد المدعى عليهما والمطلوبين علاقة "سطحية"، مطالباً بالرجوع إلى رده على لوائح التهم التي سبق أن أدلى بها أمام المحكمة، مطالباً في ذات الوقت بإعطائه مهلة كافية لإحضار جواب مفصل وكامل على الاعترافات التي أدلى بها.

وشدد ناظر القضية بأن الإكراه المؤثر في القضاء هو "الذي يمس إرادة الإنسان"، مضيفاً أن ذلك المبدأ يُعمل به في جميع المحاكم.

من جانبه، رد المدعى عليه رقم 16 على الاعترافات المصدقة شرعاً بالقول إنه قد جرى تصديق اعترافاته وهو فاقد الأهلية، كما أن قاضي الاعترافات قام بالمصادقة وهو يعلم بأنه تحت الإكراه ولم يعتد به. من جهة أخرى، عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة جلسة أخرى تم خلالها تسلم جواب المتهم الرئيس في خلية الـ 16 والذي طلب من رئيس الجلسة إمهاله وقتا حتى جلسة مقبلة، مفيداً بأنه قام بتعديل ثلث المذكرة الدفاعية وبقي ثلثاها، وعليه يحتاج إلى عدة أيام لإكمالها بشكل نهائي، في حين شكى المدعى عليه من تعرضه لسوء معاملة من قبل الحراسات الناقلة له إلى مقر المحكمة، الأمر الذي دونه ممثل هيئة حقوق الإنسان ورصد شكواه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد سعي المملكة لإيجاد أنظمة وتشريعات تحمي من الإيذاء العيبان: خادم الحرمين حريص على حفظ حقوق أفراد المجتمع وكرامتهم

المصدر: صحيفة الاقتصادية الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/08/28/article_781465.html

"الاقتصادية" من الرياض

رفع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان باسمه ونيابة عن مجلس هيئة حقوق الإنسان، بالغ شكره وعظيم امتنانه إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وحكومته الرشيدة بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على نظام الحماية من الإيذاء، مؤكداً سعي المملكة الحثيث لإيجاد أنظمة وتشريعات تسهم في الحماية من الإيذاء.

وأكد أن خادم الحرمين الشريفين حريص على حفظ الحقوق والمحافظة على كرامة أفراد المجتمع وسلامتهم وأمنهم الإنساني وعدم انتهاكها بالاعتداء أو بالإيذاء بأي شكل كان، وخاصة الفئات الأكثر عرضة لهذه الانتهاكات وهم كبار السن والمرأة والطفل، وأن يحظى الإنسان على أرض هذا الوطن الغالي بكامل حقوقه، وأن تحفظ كرامته.

وقال إن النظام سيشكل نقلة نوعية في مجال الحماية من الإيذاء، ويؤكد المستوى الحضاري الذي وصلت إليه بلادنا ولله الحمد من التأكيد على حمايتها لمكونات مجتمعها من أن تتعرض للإيذاء والعنف الذي ترفضه الشريعة والأخلاق والأعراف السوية، وأن يعلم كل من يعتدي على أي إنسان آخر مهما كانت علاقته به أو قرابته منه بأن النظام المنبثق من تعاليم شريعتنا الإسلامية الغراء سيكون له بالمرصاد، قال تعالى "ولقد كرمنا بني آدم"، وحيث إنه تم رصد متزايد للشكاوى حول العنف تجاه المرأة والطفل في المجتمع من قبل عدد من الجهات المعنية ومن بينها هيئة حقوق الإنسان، وكان لا بد من نظام يوفر الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، ويقدم المساعدة والمعالجة وخدمات الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية، والتصدي للمُعنفين، وهو ما اشتملت عليه مواد هذا النظام.

وأوضح أن موضوع الحماية من الإيذاء يشكل أهمية بالغة للهيئة ومن أهم أولوياتها منذ انطلاق عملها، وقد أوصى تقرير الهيئة الذي حظي بدعم خادم الحرمين الشريفين بعدد من التوصيات التي طالبت بسن الأنظمة التي تسهم في الحد من العنف، وتؤكد أهمية وجود نظام خاص بالحماية من الإيذاء، مشدداً على أهمية تعاون شرائح المجتمع ومؤسسات الدولة المعنية كافة بهذا النظام في العمل على تنفيذه، وتتطلع الهيئة إلى تكاتف الجهود بين أفراد المجتمع والجهات المعنية الموكل إليها تطبيق النظام، والعمل على التوعية به بين شرائح المجتمع، خاصة في المدارس والجامعات ومنابر المساجد، كما ستقوم الهيئة بمتابعة آلية تطبيقه وتنفيذه مع الجهات المعنية بشكل سريع.

وختم رئيس هيئة حقوق الإنسان بالدعاء لله- عز وجل- أن يحفظ على هذا الوطن العزيز أمنه واستقراره وازدهاره في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

الرياض في مجمع الأمل للصحة النفسية تروي قصص مريضات يعانين ظلم ذوي القربى

لا تتركونا..!

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/28/article862895.html

الرياض، تحقيق- أسمهان الغامدي

تسكن عشرات المريضات "مجمَّع الأمل" بمدينة "الرياض"؛ مِمَّن تنوعت أمراضهن مابين فصام واكتئاب واضطراب وجداني، بعد أن كُنَّ يعشن حياتهن بشكل طبيعي وسط أُسرهنَّ، قبل أن تتكالب عليهنَّ ظروف الحياة بشكل أقوى مما يحتملنه، فسقطن أسرى لمرضٍ نفسي عزلهنَّ عن الواقع، حيث يشعرن بأوهام وتعب وتشنُّجات عصبية تجعلهنَّ بحاجةٍ كبيرةٍ لمعاملة من نوع خاص تتناسب ودرجة حساسيتهن المفرطة تجاه كل ألم، ثم عاقبهن ذووهنَّ برفض استلامهن بعد أن منّ الله على بعضهن بالشفاء؛ مما أدى إلى انتكاسة حالة المريضة وجعلها في حال أسوأ ممَّا كانت عليه سابقاً؛ فأصبح "مجمَّع الأمل" مأوىً لهنَّ، على الرغم من الضغط الكبير الذي يعاني منه؛ نتيجة محدوديَّة عدد الأسرة والبالغة (74) سريراً فقط، وتزايد قوائم الانتظار.

"الرياض" التقت بعدد من المريضات المُقيمات بالمجمع منذ سنوات طويلة، كما التقت بعدد من الأخصائيات، وعدد من المُختصين فخرجنا بالحصيلة التالية:

حالات صعبة

كانت حالة المريضة (ل.غ) -نزيلة منذ ثلاثة عشر عاماً- احدى الحالات التي توحي لمن يراها للوهلة الأولى أنَّها ليست مريضة بوسواس قهري كما هو حالها في حقيقة الأمر، لقد تخلى عنها ذووها ولم يزوروها إلاَّ مرتين أو ثلاث فقط منذ أن أودعوها مجمع الأمل، كانت بشوشة بما يكفي ليشعر من أمامها بتمام صحتها، وتحدثت عن هواياتها في رياضات "الجمباز" و"الكاراتيه" وعن شغفها بالرياضة، غير أنَّ حالها هذا لا يدوم طويلاً لتُفاجئ من يتحدث معها بعد فترة قصيرة وكأنَّها إنسانةٌ أخرى لا تمت للأولى بصلة، حينها تبدأ بالشكوى والتذمُّر من كونها باتت عالةً على مجتمعها ومنبوذةً من كافَّة المحيطين بها، قبل أن تلتحف بخمارها معتقدةً وجود بعض الرجال في المكان، تأمرنا بالستر وتخوِّفنا من عقاب الله مؤكدةً على أنَّها ترى ما لا نراه!.

ولم تكن المريضة (ن.ع) بأفضل حال من سابقتها، فهي تقيم هنا منذ ما يُقارب ثمانية أعوام؛ بسبب إصابتها بمرض "الفصام"، أوحت لنا عند الحديث معها أنَّها تعلَّمت (1000) لغة تجيدها تحدثاً وكتابة، مُضيفةً أنَّ تميُّزها وتفوقها على أقرانها كان سبباً مُباشراً في إيداعها المُجمَّع.

أمَّا المريضة "ع.ن" -داعية سابقة، ونزيلة بالمجمع منذ (20) عاماً بسبب إصابتها بمرض "الفصام"-، فكانت وقت لقائنا بها تُرتِّل بعض الآيات القرآنية التي كانت تحفظها عن ظهر قلب، وطلبت حينها جلب بعض"الخواتم" التي تُستخدم في عدّ مرات الاستغفار لتقدمها هدية لأهلها الذين لم يزوروها منذ فترة طويلة، ثم وقفت في احدى زوايا غرفتها تبكي على فراق أبنائها وزوجها الذين لم يكن لهم وجود إلاَّ في مُخيلتها؛ لكونها لم تتزوج حتى الآن!.

انتكاس الحالة

وتُقيم المريضة(ع.ع) بالمجمع منذ (18) عاماً تقريباً، وتمَّ تأهيلها بعد عدَّة أشهر من دخولها المجمع، بيد أنَّ رفض ذويها لها أدخلها في حالتها تنتكس لتُصاب على إثرها بمرض نفسي مُزمن، وفي هذا الوقت تمكَّن والدها من الاقتران بزوجة ثانية، ولم يعد لديه وقت كافٍ للعناية بابنته، كما تخلى عنها أشقاؤها. أمَّا المريضة (ر.ف) فكانت تخرج من المُجمَّع فترة من الزمن ثمَّ تعود إليه مرةً أخرى، وما بين هذه وتلك تمكنت من الزواج وأنجبت طفلتها الأولى، ومع ذلك فإنَّها لاتزال على ماهي عليه من قبل من حيث دخولها وخروجها الدائمين من وإلى المُجمَّع.

وإلى جانب الحالات السابقة، لفت انتباهنا وجود حالات أخرى داخل بعض غُرف "مُجمَّع الأمل" لمريضات كُنَّ تحت أغطية أسرتهنَّ، وقد أخذ منهنَّ التعب والوهن والأرق ما أخذ، واللافت أنَّ من بينهن من امتهنت المُحاماة إلى جانب من احترفت الكتابة، وكذلك طالبات من التعليم العام وأُخر جامعيَّات.

دور الأسرة

وقالت "هدى العمر" -أخصائية اجتماعية-: "المريضات النفسيات لسن فاقدات العقل، بل إنهنَّ أفراد تكالبت عليهنَّ الظروف حتى أصبحن في حالةٍ من عدم القُدرة على مواجهتها بالشكل المناسب"، مُضيفةً أنَّهنَّ بحاجةٍ ماسةٍ لاهتمام وعناية من نوع خاص، مُشيرةً إلى أنَّهنَّ جزء مهم من المجتمع لهنَّ الحق التام في القبول والتأهيل، مُوضحةً أنَّ المرض النفسي ينتج عن عوامل وراثية وأخرى بيئية واجتماعية، لافتةً إلى أنَّ عدم اهتمام الأسرة بالمريض وتجاهله منذ البداية قد يجعل حالته تصل إلى وضع متقدم وحرج يستوجب دخوله وبقاءه داخل أروقة المُجمَّع.

وأضافت أنَّ مايدعو للأسف هو أنَّ العديد منهم يحضرون المريض ويتركونه دون زيارة لفترات زمنيَّة طويلة، مُبيِّنة أنَّ بعض الحالات تمَّ تأهيلها بشكلٍ يجعلها قادرةً على الخروج والعودة إلى ممارسة أدوارها الطبيعيَّة داخل المُجتمع، بيد أنَّ ما حال دون ذلك هو رفض استلامهن من قِبل ذويهن وتجاهلهم النداءات العديدة والمحاولات المستمرة من قِبل المُستشفى لاستلامهن؛ بحجة عدم قدرتهم على رعاية الحالة والتعامل معها بشكلٍ جيِّد، الأمر الذي يجعل حالة النزيلة تنتكس وتصبح في وضع أسوأ من السابق، مُشدِّدةً على أنَّه في حال مرور فترةٍ طويلة من الوقت فإنَّ خروج النزيلة عندها يُصبح أمراً غير مُجدٍ؛ لأنَّها حينذاك لن تستطيع الانخراط في المجتمع مجدداً ولن تتمكَّن من مواجهة المُحيطين بها، وبالتالي فإنَّ بقاءها في المُجمَّع يكون الحل الأنسب لها.

وأشارت إلى أنَّ هذا التجاهل من قِبل ذوي العديد من النزيلات يُثقل كاهل المُجمَّع، خاصةً في ظل محدوديَّة عدد الأسِرَّة، مُشيرةً إلى أنَّ عددها لا يتجاوز(74) سريراً، مُوضحة أنَّه ينتج عن ذلك عدم القدرة على استقبال حالات أحق بالعناية تبقى لفترات طويلة على قائمة الانتظار، لافتةً إلى أنَّ "مجمع الأمل" بحاجة كبيرة لعقد شراكات مع "وزارة الشؤون الاجتماعية" يتم بناءً عليها نقل المريضات المُسنَّات ذات الحالة المُستقرَّة إلى دار المُسنات؛ وذلك لتخفيف العبء على المُجمَّع.

لسنا دار إيواء!

وأيَّدتها في ذلك "وفيَّه الهايف" -أخصائي أول خدمة اجتماعية-، مُضيفةً أنَّ عملها في "مجمع الأمل" منذ ما يزيد على تسعة أعوام جعلها تتأكَّد من أنَّ ما يصل إلى (70%) من علاج حالات الإدمان والمرض النفسي تعتمد بشكل أساس على اهتمام الأسرة بحالة المريض، مُوضحةً أنَّ للأسرة دورا كبيرا في الوقاية من المرض واحتواء المريض ومنع انتكاسة حالته، داعيةً إلى اللجوء إلى ما يُعرف ب"قانون الصحة النفسية"، إلى جانب عقد شراكات مع "وزارة الشؤون الاجتماعية" و"المحاكم الشرعية" لسن قوانين تُلزم ذوي المريض باستلامه من المُجمَّع عقب تماثله للشفاء وتأهيله بشكل يجعله قادراً على الانخراط في مُجتمعه من جديد، إلى جانب حمايته من كافَّة الأمور التي قد تجعله عُرضةً للعودة إلى ما كان عليه سابقاً، منتقدةً من يعتقد من الأهالي أنَّ المُجمَّع بمثابة دار إيواء وليس مكاناً للعلاج والتأهيل للمرضى.

جوانب إنسانية

وبيَّن "د.عبد الحميد الحبيب" -مدير عام الخدمة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة- أنَّ المرضى النفسيين الرجال يعانون بشكلٍ أكبر من النساء في هذا الجانب، مُضيفاً أنَّ ما يدعو للأسف هو أنَّ العديد من الأهالي يتخلون عن بناتهم، مُوضحاً أنَّ "وزارة الصحة" تؤمن أنَّ حل الموضوع لا يمكن عبر إصدار قرارات مُلزمة، بل من خلال تقدير ظروف الأسرة والتعامل مع الجوانب الإنسانية والطبية، إلى جانب إيجاد البدائل، وكذلك إعادة الدمج، إضافةً إلى تعزيز الثقة بين المستشفى والأسرة، مُشيراً إلى وجود العديد من الحلول الأخرى في هذا الصدد، ومنها برامج الرعاية النهارية والزيارة المنزلية، لافتاً إلى أنَّه في حال ثبت وجود عدم مبالاة من قِبل الأسرة للمريض أو إهمال حالته، فإنَّه يتم فوراً إعداد تقرير يتضمن جميع الخطوات التي تمَّ اتخاذها، على أن يُرفع للجهات المعنيَّة؛ من أجل اتّخاذ التعهُّدات اللازمة التي تضمن حماية المريض وحصوله على الرعاية الطبية والاجتماعية المُناسبة.

وأضاف أنَّه متى ماكانت الأسرة غير قادرة على رعاية المريض أو في حال عدم وجود أسرة للمريض تكون قادرةً على رعايته، فإنَّ هناك دُور إيوائيَّة خاصَّة بهذه الفئة، مُوضحاً أنَّ "وزارة الصحة" تهتم بهذه القضية، وتعمل على إيجاد هذه الدُور والتوسُّع فيها، مُشيراً إلى أنَّه لابُدَّ من دراسة كل حالة على حده؛ وذلك لاختلاف ظروف الحالة من الناحية الطبية والاجتماعية من شخصٍ إلى آخر، لافتاً إلى أنَّ هذا يُحتِّم أن يضع الفريق المعالج خطَّة علاجية وتأهيلية متكاملة تُراعي مختلف الظروف المحيطة بالحالة.

مراجعة الأنظمة
وأوضح "د.إبراهيم الشدي" -المتحدث الرسمي باسم هيئة حقوق الإنسان- أنَّ الهيئة تتابع مدى تطبيق الأنظمة ومدى توفُّرها حيال قضايا حقوق الإنسان، وإذا ما تبين لها من أيّ مصدر معلوماتي وجود انتهاك لحقوق الإنسان ونقص في الأنظمة، فإنَّها تتصل بالجهات المعنيَّة وتتواصل معها؛ لإيجاد حل لهذه المشكلة وسن قانون يحمي الجميع، مُضيفاً أنَّ "وزارة الصحة" و"وزارة الشؤون الاجتماعية" معنيَّتان بتوفير العناية اللاحقة للمرضى، مُشيراً إلى وجود حاجة فعلية لمراجعة الأنظمة فيما يخص تعاون الأسر مع مستشفيات الصحة النفسية، لافتاً إلى أنَّ "هيئة حقوق الإنسان" تعمل على إيجاد تنظيم يساعد المستشفيات على أن تستجيب الأسر، ويساعد الأسر في أن تكون قادرة على الاستجابة، راجياً أن تتعاون "الهيئة" مع "وزارة الصحة" في إصدار أنظمة تخدم هذه الفئة التي تستحق كل عون ومساعدة، مُؤكّداً على أنَّ هذه الفئة من المرضى تحظى بعناية كبيرة من العديد من الجهات المعنيَّة، مُبيِّناً أنَّ "إمارة منطقة الرياض" كانت طلبت في سنوات سابقة إنشاء لجنة للصحة النفسيَّة؛ وذلك نظراً لتعدُّد الجهات، حيث تمَّ إنشاء اللجنة للعناية بمرضى الصحة النفسية وأسرهم، مُشدِّداً على أنَّ "دار الإخاء" التي أنشأتها "وزارة الشؤون الاجتماعية" تُعدُّ خطوةً جيِّدةً في هذا الجانب، بيد أنَّ أدوارها -للأسف- لا تزال محدودة وقاصرة على الرجال، في الوقت الذي توجد فيه حالات نسائيَّة مماثلة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في تقرير إحصائي لوزارة العدل حصلت على نسخة منه

72 قضية اتجار بالبشر في السعودية خلال 2012

المصدر: صحيفة الاقتصادية الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/08/29/article_781700.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض
كشفت تقارير حديثة أن عدد قضايا الاتجار بالبشر في السعودية بلغت 72 قضية خلال عام 1433 هـ / 2012 م حيث شكلت ما نسبته 0.11 في المائة من إجمالي القضايا الجنائية التي صدر بها صك أو إقرار من قبل المحاكم العامة والجزئية وبذلك تسجل أدنى الأرقام فيما يتعلق بإجمالي القضايا الجنائية التي بينت التقارير بلوغ إجماليها 65669 قضية كانت نسبة المتورطين فيها من السكان السعوديين 71 في المائة بعدد 46751 قضية أما قضايا غير السعوديين فقد شكلت ما نسبته 29 في المائة وكان عددها 18918 قضية.
وأوضح التقرير الإحصائي السنوي لوزارة العدل ـ حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه ـ أن حالات الاتجار بالبشر التي صدرت ضدها أحكام سجلت أعلى عدد في مدينة الرياض بـ 48 حالة شكلت الأحكام ضد السعوديين منها 35 حالة وغير السعوديين 13، في حين بلغت في مكة المكرمة 21 منها 19 حكماً ضد غير السعوديين وحالتان فقط للمواطنين السعوديين، إضافة إلى تسجيل حكمين ضد مقيمين في المدينة المنورة وحالة واحدة ضد مواطن سعودي في الحدود الشمالية.
وأبان التقرير تشكيل قضايا تعاطي المخدرات أعلى نسبة في القضايا الجنائية حيث بلغت نسبتها 35 في المائة من إجماليها بعدد بلغ 23106 قضية مخدرات تليها القضايا الأخرى بنسبة 16.50 في المائة ثم قضايا شرب المسكر بنسبة 13.60 في المائة ثم حوادث المرور حيث سجلت 9.10 في المائة، في حين بلغت نسبة قضايا الضرب 9 في المائة ثم قضايا السرقة 7.50 في المائة ثم السب والقذف 3 في المائة ثم فعل الفاحشة بنسبة 2.30 في المائة، في الوقت الذي كانت شكلت فيه قضايا الاتجار بالبشر أدنى النسب بعدد 72 قضية ونسبة 0.11 في المائة.
وأشار التقرير الإحصائي للوزارة إلى أن منطقة مكة المكرمة سجلت أعلى النسب في إجمالي القضايا الجنائية بنسبة 28.9 في المائة تليها منطقة الرياض بنسبة 27.2 في المائة ثم المنطقة الشرقية ثم منطقة جازان ثم عسير والمدينة المنورة وتبوك والحدود الشمالية وحائل ونجران والباحة، في حين سجلت أدنى النسب في منطقة الجوف بنسبة 1.1 في المائة من إجمالي القضايا الجنائية.

ولفت التقرير السنوي لوزارة العدل إلى أن معدل كل نوع من القضايا الجنائية إلى كل مائة ألف نسمة من السكان قد كشف أن قضايا المخدرات هي الأعلى بمعدل 97.14 قضية لكل 100 ألف من السكان، تليها القضايا الأخرى بمعدل 37.11 قضية ثم المسكرات بمعدل 30.63 قضية ثم حوادث المرور بمعدل 20.48 قضية ثم الضرب بمعدل 20.17 قضية ثم السرقات بمعدل 16.83 قضية ثم السب والقذف بمعدل 6.67 قضية ثم الفاحشة بمعدل 5.12 قضية، في الوقت الذي سجلت فيه قضايا غسل الأموال أدنى المعدلات وذلك 0.18 قضية لكل 100 ألف نسمة من السكان.

هذا وقد صدر في 13 من تموز (يوليو) 2009 قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص حيث نص على تشكيل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان وتضم ممثلين من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان.

وأكد القرار أن من اختصاصات عمل اللجنة متابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص لضمان عدم معاودة إيذائهم والتنسيق مع السلطات المختصة لإعادة المجني عليه إلى موطنه الأصلي في الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته أو إلى مكان إقامته في أي دولة أخرى متى طلب ذلك، إضافة إلى التوصية بإبقاء المجني عليه في المملكة وتوفيق أوضاعه النظامية بما يمكنه من العمل إذا اقتضى الأمر ذلك.

ومن أبرز ملامح نظام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه أو استغلال الوظيفة أو النفوذ أو إساءة استعمال سلطة ما عليه أو استغلال ضعفه أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً أو التسول أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء أو إجراء تجارب طبية عليه، ويعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على 15 سنة أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معاً وتشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في عدد من الحالات منها ما يلي: إذا ارتكبت ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة، إذا ارتكبت ضد طفل حتى ولو لم يكن الجاني عالماً بكون المجني عليه طفلاً، إذا كان مرتكبها زوجاً للمجني عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه أو كانت له سلطة عليه، إذا كان مرتكبها موظفاً من موظفي إنفاذ الأنظمة.

وتعرف جريمة الاتجار بالبشر بأنها عملية توظيف أو انتقال أو نقل أو تقديم ملاذ لأناس بغرض استغلالهم، وتتضمن عملية الاتجار بالبشر أعمالاً غير مشروعة كالتهديد أو استخدام القوة وغيرها من أشكال وأساليب الإكراه أو الغش الذي يتم من خلال إجبار الضحية على القيام بأعمال غير مشروعة كالبغاء أو على أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي والعبودية غيرها من الممارسات المقاربة لها.

حقوق الإنسان" لـ الحياة": نتابع جريمة شرورة".. ولم نقابل» السجين"

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/546225

الرياض - خالد العمري

أكد المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن «الهيئة» وضعت لقضية «جريمة شرورة» التي راح ضحيتها أسرة كاملة على يد رب الأسرة، «أولوية» للنظر في مسببات الحادثة.

وقال اليامي في تصريح إلى «الحياة» أمس، إن القضية تعد إحدى أوجه قضايا العنف، مشيراً إلى أن «الهيئة» تولي هذه الواقعة اهتماماً كبيراً، ولا سيما أنها وصلت إلى مرحلة القتل.

وأضاف: «الهيئة لم تقابل السجين حتى اللحظة، بحكم أن القضية جنائية ومن اختصاص الجهات الأمنية»، موضحاً أن «الهيئة» ستتابع السجين بصفته موقوفاً وله حقوق معينة.
وذكر أن ما يهم «حقوق الإنسان» في الموضوع معرفة أسباب القضية وأبعادها ولماذا وصلت إلى مرحلة القتل، مضيفاً: «هدفنا أن نبحث أسباب القضية من الناحية الحقوقية باعتبارها قضية عنف، إذ سترصد «الهيئة» جميع المعلومات عنها، سواء من خلال الالتقاء بالسجين أم أسرته أم الأطراف الأخرى».
ونقلت وسائل إعلامية أول من أمس أن «الأب القاتل» مصاب بأمراض نفسية، وأن الجاني مطلّق وله ابن من زوجته السابقة، وله ثلاثة أبناء من زوجته الحالية. يذكر أن الجريمة وقعت في منزل القاتل «الشعبي» في حي صوعان بمحافظة شرورة، إذ أخذ الجاني ابنه الأكبر عبدالله (11 عاماً)، من منزل طليقته، ليقوم بنحر زوجته الجديدة وأبنائها الثلاثة، وزاد معانة ابنه عبدالله بعد أن أجبره على حمل جثث إخوته إلى إحدى الغرف الداخلية للمنزل، ليقوم بعد ذلك والده بقتله مع بقية أفراد أسرته.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تمهيداً للعمل بنظام المرافعات الجديد بعد تعديله ودعماً للاختصاص النوعي

فرعان لمحكمتين في قضايا الأحوال الشخصية في الرياض ثم جدة

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130825/Con20130825631253.htm

عبدالله الداني (جدة)

تشهد مدينة الرياض الشهر المقبل افتتاح فرع محكمة العامة بالرياض وتخصيصها لدوائر للأحوال الشخصية والقضايا الأسرية مثل الطلاق والنفقة والزيارة والحضانة وغيرها، في حين تسعى الوزارة لتجهيز فرع لمحكمة جده يختص بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية في مبنى مستقل.

وأوضحت مصادر رفيعة في وزارة العدل أنه تم تكليف 6 قضاة للنظر في قضايا الأحوال الشخصية في الرياض كمرحلة أولى وستتم زيادة عدد القضاة في المراحل المقبلة. وأضافت الوزارة أن مواعيد جلسات دوائر الأحوال الشخصية المزمع افتتاحها لن تتجاوز في غالب الأحوال الأسبوع الواحد.

وأكدت الوزارة أن عدد القضايا الأسرية في المحاكم تشكل نسبة كبيرة تصل إلى 60% من حجم القضايا في بعض المحاكم، وبتخصيص دوائر للأحوال الشخصية سينطلق تمهيدا مبدأ التخصص النوعي في المحاكم الجديدة المسماة في نظام القضاء. ويأتي هذا الإجراء التمهيدي لهذه المحاكم ضمن حزمة من الإجراءات والتنظيمات القضائية الهادفة إلى تقليص مدة التقاضي.

وتتبع دوائر الأحوال الشخصية في الاختصاص النوعي والمرجعية الإدارية للمحكمة العامة حتى صدور نظام المرافعات الشرعية المترقب منذ عدة سنوات.

وأبانت الوزارة أن وجود قضايا الأحوال الشخصية مع باقي القضايا الحقوقية والجنائية والإنهائية، ونظرها من القاضي نفسه، كان سببا من جملة أسباب تأخر المواعيد القضائية، موضحة أن تخصيص محكمة وقضاة لقضايا الأحوال الشخصية سينهي مشكلة تأخر النظر في القضايا بنسبة لا بأس بها، وخاصة أن قضايا الأحوال الشخصية تشكل النسبة الأعلى في عدد القضايا في عموم المحاكم.

الجدير بالذكر أن وزارة العدل افتتحت خلال شهر ثلاثة فروع لمحكمة الرياض وهي دوائر الانهاءات ودوائر التنفيذ ودوائر الأحوال الشخصية ودعمتها بعدد من القضاة والموظفين، وذلك ضمن جهودها لتقليص فترة التقاضي وسرعة البت في القضايا، وأكدت الوزارة على الدور الكبير والفاعل المبذول من قبل أصحاب المعالي والفضيلة قضاة المحاكم لتسريع البت في القضايا حسب الوسع والطاقة، وتفاعلهم الرائد والمتميز في عملية التطوير والتحديث في الإجراءات القضائية وإعداد مشاريع التنظيمات واللوائح وإيجاد المقترحات والحلول.

يواجهـن الحبـس في حالة عدم التسديد

نواعــم في فخ الديـون والكفالة الغارمة

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130825/Con20130825631329.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

قبل أن ألتقي بعدد من ضحايا الحقوق المالية في العاصمة المقدسة كانت تجول في ذاكرتي المقولة الشائعة إن الدين «هم في الليل ومذلة في النهار» وكيف أنه سيناريو يتساوى فيه النساء مع الرجال في نهاية المصير، رغم اختلاف قصصهم وأسباب حاجتهم للدين فإما التسديد أو البقاء خلف قضبان السجن إن عجزوا عن ذلك.

«عكاظ» لبست قفازات الشفافية والتقت بعدد من النساء من ضحايا الحقوق المالية وتعرفت على هواجسهن وأجمعن على أن الكفالة الغارمة والمظاهر الاجتماعية البراقة أوقعتهن في بحر الديون وكان مصيرهن خلف القضبان.

ومن تلك القصص قصة الأرملة أم صالح 60 عاما ، التي من الممكن أن تواجه السجن ويباع بيتها في المزاد بعد قضاء المهلة المحددة التي منحها إياها القضاء لتسديد 250 ألف ريال للمقاول العقاري، الذي تقدم بشكوى ضدها منذ عدة أشهر إلى المحكمة العامة بمكة المكرمة حيث أصدرت بحقها صكا شرعيا يلزمها بوفاء الدين.

وفي زيارة للأم في بيتها روت تفاصيل قصتها قائلة: تقدم زوجي قبل وفاته بعدة سنوات بطلب قرض عقاري من بنك التنمية العقاري، ولم تتم الموافقة عليه إلا بعد وفاته بخمسة أعوام، وحول الطلب بإسمي كوني الوصية على أبنائي الأيتام، وتسلمت مبلغ 300 ألف ريال قيمة التمويل، وأعطيتها للمقاول لبناء بيت صغير على الأرض التي ورثتها عن زوجي، وشيد لي منزلا من طابقين حيث قام بتشطيب الطابق الأول، وبعدها طلب مني دفعة أخرى لتشطيب الطابق الثاني، فأخبرتـه بعدم قدرتي على تسليم أي مبلغ إضافي خاصة أنني طلبت منه العمل بقدر المبلغ الذي سلمته إياه سابقا، وبعدها تقدم بشكوى إلى القضاء، ونالت حكما شرعيا في شهر رمضان المنصرم يلزمني بالتسديد، بعد أن طلب القاضي من المقاول بشكل ودي أن يمهلني إلى بعد شهـر الحج من هذا العام.

دين المقاول

واستطردت قائلة: «من أيـن أسدد ديـن المقاول وقيمة القرض العقاري وأنا امرأة طاعنة في السن، وليس لي دخل آخر غيـر 1600ريال راتب التأمينات الاجتماعية ولدي أربعة أبناء لا يعملون، وأحدهم معاق بشلل نصفي، وفتاة مازالت في مقعد الدراسة » ..

ولم تكن قصة المعلمة فتحية 39 عاما كسابقتها غير أنها تشترك معها في قهـر الدين وذلـه بسبب زوجها الذي أغرقها في الديون من معارض السيارات، وشركات التقسيط لبيع الأجهزة الكهربائية، والبنوك التجارية، فكلما انتهت من نائبة أدخلها في الأخرى، بحجة مساعدته في بناء منزله، لأنه يعمل حارس أمن بمنشأة تجاريـة، ومرتبه الشهري لا يتجاوز الـ 2500 ريال، وعليه فهو لا يستطيع أن ينال قروضا أو يشتري بالأقساط، لذا كان لزاما عليها أن تتحمل كافة الديون لتأمين سكن الزوجية، وأفلح زوجها وفقا لقولها بإيهامها بضرورة تسجيل العقار بإسمه حتى لا يصادر منها في حال تعذر عليها دفع ديونها، إلى أن تأكد من عجزها التام عن تلبيه رغباته، والإغداق عليه بالمال، وبعد ذلك طلقها بعد أن طلب منه أشقاؤها بيـع المنزل وتسديد ديون شقيقتهم، بعد أن أوقفت في السجن، رفض الزوج وأنكر جميـع حقوقها، وتمكن شقيقها من إخراجها بكفالة، وسددت جزءا من ديونها عن طريق بيع حصتها من العقار الذي ورثته من أبيها ومساعدة بعض أقاربها.

ولم تكترث صديقة الموظفة فايـزة 35 سنة للمصير الذي واجهته صديقتها بعد أن ورطتها بكفالة غارمة لشراء أجهزة كهربائية بالتقسيط، من إحدى الشركات واكتفت بتسديد قسطين وامتنعت عن دفع الباقي، متعذرة بسوء وضعها المالي، مما اضطر فايـزة إلى تسديد كامل المبلغ بعد أن تم إيقافها بالسجن لأيام، إثر مماطلة صديقتها وتهربها من الدفع.

ذمة مستقلة

من جهته أوضح المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد بأن للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ذمتها المالية المستقلة عن ذمة الرجل المالية متى ما بلغت السن القانوني الذي يؤهلها لإبرام التصرفات القانونية بنفسها من بيع أو شراء أو ترتيب التزامات تعاقدية لصالح نفسها أو عليها وكذلك تعامل في المحاكم السعودية حين تصبح طرفا في أي قضية سواء كانت مدعية أو مدعى عليها فمتى ما تأكدت المحكمة من أهليتها لإبرام التصرفات فإنها تصبح صالحة لاكتساب الحقوق وكذلك صالحة لإلزامها بما عليها من التزامات وينظر إليها بشكل مستقل عن ذمة والدها أو ذمة زوجها المالية، وإذا فرطت المرأة في حقوقها أو تساهلت فيها فالمفرط أولى بتفريطه هكذا ينظر إليها دون عاطفة لأن العاطفة لا يؤخذ بها حين إصدار الأحكام القضائية وإلا أصبح ذلك بابا ومدخلا للاستيلاء على حقوق الغير والتحايل بإسم المرأة.

مضيفا: إن السجينات في القضايا المالية في المملكة تطبق عليهن تعليمات وأنظمة الإعسار دون تفرقة مع الرجل وإن كانت بعض اللجان والجهات الخيرية تتعاطف مع النساء وتعطيهن أولوية في السداد عنهن وذلك بالنظر إلى مكانة المرأة ودورها في المجتمع وأسرتها بشكل خاص.. أما المرأة التي تكون ضحية لزوجها أو والدها فلا يؤثر ذلك في علاقتها مع الدائن المحكوم له فهو يبقى حسن النية في تعامله مع المرأة ما لم تثبت المرأة عكس ذلك كأن تثبت علم الدائن بأن المنتفع الحقيقي من العلاقة التعاقدية هو والدها أو زوجها فهنا من الممكن إسقاط المسؤولية القانونية عن المرأة، أما خلاف ذلك فالمرأة متى بلغت أهليتها القانونية كانت مسؤولة عن تصرفها القانوني، كما أنه يجوز لها كما يجوز للرجل أن ترجع بالمسؤولية القانونية على مكفولها إذا كانت مسجونة بسبب كفالتها له ويكون ذلك في الحالة التي تقوم بسداد دين المكفول.

دور الجمعية

ومن جانبه ذكر المدير التنفيذي للجمعية الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) الدكتور سهيل هاشم صوان أن الجمعية تتعامل مع رئيس المحكمة الجزئية للنظر في وضع السجناء والسجينات في هذه القضايا، فلا تتدخل الجمعية في قضايا النصب والاحتيال والسرقات وخيانة الأمانة لأن هذا النوع يستوجب على مرتكبيه نيل العقوبة، وما عدا ذلك كالقروض أو الحوادث نساهم بمساعدتهم وتسديد ديونهم في حدود إمكانياتنا بحوالى 20,000 – 25,000 ريال أو عن طريق أهل الخير إذا ثبت تورطهم دون إصرار منهم أو إجرام، ففي الشهور الماضية سددت اللجنة عن سبعة سجناء بجدة. مؤكدا أن نسبة السجناء الذكور في الحقوق المالية أكثر من النساء.

وبين صوان أن بعض الأشخاص يدخلون السجن نظير مبالغ زهيدة قد تصل إلى حد خمسة أو عشرة آلاف ريال، وهذا يدل على سهولة الوصول إلى المتورط وعدم سكوت الآخرين أو تغاضيهم عن حقوقهم فلا يجب عليهم الالتفاف على النظام أو التحايل عليهم، بالإضافة إلى أن البعض لا يكترث بهذه المبالغ الصغيرة إلى أن يودعوا بالسجن، فلابد أن يكونوا واعين ويحافظوا على حقوق الغير ولا يزجوا بأنفسهم في مشكلات تؤثر عليهم وعلى أسرهم، وكذلك الحال في مسألة الكفالة الغارمة يجب أن يتحقق الشخص من أمانة والتزام من تكفل به حتى لا يعرض نفسه للعقوبة لأن قبوله الكفالة يعني استعداده للتسديد أو تحمل العقوبة عن مكفوله.

سلال غذائية

جمعية تراحم أوضحت أنه يتم تقديم مساعدات عاجلة وضرورية لأسر السجين أو السجينة كالسلال الغذائية والرعاية الصحية وتسديد إيجار السكن والكهرباء، ومساعدات بعيدة المدى وهي توفير برامج مجانية وتدريبات ومنحهم أولويات التوظيف عن غيرهم فهم أحوج بهذه الوقفة الإنسانية من الجميع، خاصة أن مدة السجن قد تستمر لسنوات على معيلهم فلا يمكن لسجناء الحقوق المالية الخروج من السجن إلا بعد سداد الدين أو عن طريق العفو إذا ثبت إعسارهم..

نطاقات" يوظف نصف مليون سعودي

العمل" تحسم الجدل: قرار تشغيل المرافقين لايشمل الأبناء والبنات

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130825/Con20130825631067.htm

صالح الزهراني (جدة)
حسمت وزارة العمل الجدل الدائر حاليا حول قرار عمل المرافقين مؤكدة أن القرار يشمل الأزواج والزوجات المرافقين فقط، وأن عملهم يتم من خلال نقل الكفالة.
وأوضحت أن الأبناء الذكور ينطبق عليهم قرار نقل الكفالة المعمول به سابقا فيما لا يشمل القرار البنات.
وردا على سؤال حول إلغاء بلاغ الهروب قال المصدر «إن الإلغاء يتم من خلال الكفيل الحالي أو الكفيل الجديد شرط أن يكون الحالي في النطاق الأحمر، ويتم نقل الكفالة بدون موافقته إلى آخر في النطاق الأخضر».
ولفت المصدر إلى أن صاحب المنشأة يتم تسجيله تلقائيا في برنامج «نطاقات» في حال عدم تسجيله في منشأة أخرى؛ وذلك بعد التأكد من تسجيله في التأمينات الاجتماعية. وأشار المصدر إلى أن المقابل المالي المعمول به حاليا لاستخراج رخصة العمل يهدف إلى تعزيز فرص العمالة السعودية في القطاع الخاص، كاشفا عن أن برنامج نطاقات ساهم في توظيف أكثر من نصف مليون سعودي خلال عامين تقريبا.
وأعرب المصدر عن أمله في البدء في تغيير مفهوم الاستقدام والتركيز في المرحلة المقبلة على العمالة المهنية المدربة التي يحتاجها سوق العمل. واستبعد في السياق ذاته وجود أي نية لإيقاف الاستقدام نهائيا في المرحلة الراهنة بسبب الاحتياجات المتزايدة للعمالة في ظل الطفرة الحالية للمشاريع.

موظفات الدوام الليلي يشرحهن متاعبهن لـ «عكاظ»

نعاني من التشتت وعصبية الأزواج وغياب إحساس الأمومة

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130825/Con20130825631270.htm

هبة الزاهر (الدمام)
شكاوى وملاحظات وهموم مواظفات «الشفت» الليلي ليس لها حل.. كما تقول صاحبات المعاناة، فعلى الرغم مما تعانيه موظفات الشفت الليلي من السهر خارج المنزل في سبيل كسب الرزق إلا أن المعاناة تظل مستمرة وهي خاصة وتتزايد مع عدم وجود حوافز أو حتى زيادات في الراتب تجعل من الحمل الثقيل يساوى الراتب.. موظفات الشفت الليلي يطالبن

بصون حقوقهن والنظر إلى معاناتهن بعين الشفقة والاعتبار، فالمرأة العاملة موزعة بين مهام العمل ومسؤوليات المنزل والأطفال.

حديثة عهد بالأمومة

«عكاظ» لامست الوضع عن قرب مع موظفات يعانين من الشفت الليلي، فتقول فاطمة السنان الموظفة في أحد المستشفيات الحكومية «حياتي لاتزال في طور التأقلم مع ما أعانيه من مشكلات الشفت الليلي وتقلب أوقات عملي خاصة كوني حديثة عهد بالأمومة وطفلتي لم تكمل الثلاثة أشهر حيث أتركها مع والدتي وآخذها حال انتهاء دوامي الأمر الذي يجعل فكري متشتتا بين همين ولا أركز في أي شيء خاصة أن الطفلة غير مستقرة في نومها وتحتاج إلى عناية واهتمام فلا يوجد لدي الوقت الكافي لممارسة أمومتي ولا حتى ترتيب وضعي وحياتي العادية.. وأشكر الله على تفهم زوجي لوضعي فلولا تفهمه لكانت حياتي انتهت».

«وردة» التي تعمل ممرضة بنظام الشفتات اشتكت من وضعها وتشرح أن ما تقوم به من واجبات فوق الطاقة هي وزميلاتها خاصة مع نظام الشفت الليلي، فأغلب الأوقات يكون طاقم العمل نسائي دون وجود أي رجل ونظام الشفتات يقتصر علينا دون غيرنا مما يجعل العمل مجهدا بشكل كبير خاصة في قسم الإسعاف والذي يحتاج إلى حركة دائمة ومستمرة.

أتوقع النهاية

أما نسرين فتقول «لا أتوقع أني سأستمر كثيرا في دوامي الليلي خاصة مع الوضع الحالي في الشفتات، فلدي أربعة أطفال بحاجة للرعاية والاهتمام والمتابعة في الدراسة، فليس من المعقول أن لا أتابعهم وأعتمد على المدرسين الخصوصيين في هذه الحالة.. لم أستفد من راتبي ولم أستطع ادخار ريال واحد.. فلا حوافز تدفعني في الاستمرار في هذا الوضع والذي من المفترض أن تكافأ عليه موظفة الشفت الليلي بزيادة في الراتب مع بدلات خاصة مع ما نتعرض له من خطر في طبيعة عملنا الذي يجعلني أنا شخصيا بعيدة عن زوجي وأطفالي.. تكفينا المشاحنات الأسرية بسبب طول غيابنا عن منازلنا».

تحرشات ومتاعب

ريما العوامي الممرضة عبرت عن معاناتها في الشفت الليلي وقالت «ألوم الشفت الليلي لما يسببه لي من المشكلات الزوجية، كما أنه يؤثر على الأبناء وتربيتهم خاصة مع غياب المرأة عن بيتها طوال الليل هذا بحد ذاته مشكلة لأنها ستضطر لتعويض راحتها خلال النهار، فبالتالي ستقضي أكثر من 18 ساعة غائبة عن واجباتها والتزاماتها كأم وزوجة ناهيك عن المزاج السيء وازدياد العصبية إضافة إلى الإصابة بحالة من الاكتئاب وعدم الشعور بالحرية والإحساس بالقيد إضافة إلى صعوبة المواصلات في الأوقات المتأخرة من الليل مع سائق غريب وزيادة الخطر داخل وخارج الدوام وتعرضها للتحرشات دون وجود أي حماية».

تحويلات العمالة الوافدة في الخليج تتجاوز74 مليار دولار وأعدادهم تتخطى 15 مليون شخص

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/25/article862080.html

فادي بن عبدالله العجاجي *

بلغ إجمالي تحويلات العمالة الوافدة المقيمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 74,5 مليار دولار عام 2011 (279,4 مليار ريال)، وبلغ عددهم نحو 15,1 مليون عامل وعاملة حتى نهاية عام 2010(وفقاً لأحدث تقرير صادر عن البنك الدولي). وتمثل العمالة الوافدة نحو 36,3% من إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون البالغ 41,7 مليون نسمة في عام 2010م.

واحتلت السعودية المرتبة الأولى خليجياً في حجم تحويلات العمالة الأجنبية بنحو 28,5 مليار دولار في عام 2011، تلتها الإمارات بنحو 18,2 مليار دولار، وجاءت الكويت في المرتبة الثالثة بحوالي 11,8 مليار دولار، ثم عُمان بنحو 7,2 مليارات دولار، ثم قطر بحوالي 6,8 مليارات دولار، ثم البحرين بنحو 2,1 مليار دولار (الجدول رقم 1 والشكل رقم 1).
فيما جاءت الهند في مقدمة الدول المتلقية لتحويلات العمالة الوافدة المقيمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث بلغت تحويلات العمالة الهندية 29,7 مليار دولار تمثل 39,9% من إجمالي تحويلات العمالة الوافدة من دول المجلس. وجاءت مصر في المرتبة الثانية بنحو 6,9 مليارات دولار تمثل 9,3% من إجمالي تحويلات العمالة الوافدة المقيمة في الخليج، ثم باكستان بنحو 6,0 مليارات دولار تمثل 8% من إجمالي التحويلات، ثم الفلبين بنحو 5,0 مليارات دولار تمثل 7,6%، ثم بنغلاديش بنحو 3,1 مليارات دولار تمثل 4,1% من إجمالي التحويلات، ثم سري لانكا بحوالي 2,7 مليار دولار تمثل 3,6% من إجمالي التحويلات، ثم نيبال بنحو 1,9 مليار دولار تمثل 2,4% من إجمالي التحويلات، ثم جاءت اليمن في المرتبة الثامنة بنحو 1,2 مليار دولار تمثل 1,6% من إجمالي التحويلات، ثم الأردن بحوالي 962 مليون دولار تمثل 1,3% من إجمالي تحويلات العمالة الوافدة المقيمة في دول مجس التعاون (الشكل 2).
وجاءت قطر في المرتبة الأولى من حيث نسبة العمالة الوافدة إلى إجمالي عدد السكان، حيث بلغ عدد العمالة الوافدة المقيمة في قطر نحو 1,3 مليون عامل وعاملة يشكلون ما نسبته 76,8% من إجمالي عدد السكان البالغ 1,7 مليون نسمة في نهاية عام 2010م (أحدث بيانات متوفرة عن عدد العمالة الوافدة)، ثم الإمارات التي يقيم فيها نحو 3,3 ملايين عامل أجنبي يشكلون 63,1% من إجمالي عدد السكان، وحلت ثالثاً الكويت التي يقيم فيها 2,1 مليون عامل أجنبي يشكلون نحو 58,6% من إجمالي عدد السكان، ثم عمان التي يشكل فيها العمالة الوافدة ما نسبته 32,8% من إجمالي عدد السكان، ثم البحرين التي بلغت فيها نسبة العمالة الوافدة نحو 28,5% من إجمالي عدد السكان، وأخيراً جاءت السعودية التي بلغت فيها نسبة العمالة الوافدة نحو 26,4% من إجمالي عدد السكان (الجدول 2 والشكل 3).
وتسيطر الهند على سوق العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغ عدد العمالة الهندية المقيمة في دول المجلس نحو 4,9 ملايين عامل في نهاية عام 2010م يمثلون 32,2% من إجمالي عدد العمالة الوافدة. وتأتي باكستان في المرتبة الثانية بقرابة 2,0 مليون عامل يمثلون 13,1% من إجمالي عدد العمالة الوافدة في دول المجلس، ثم مصر بنحو 1,6 مليون مصري يمثلون نحو 10,8% من إجمالي عدد العمالة الوافدة، ثم اليمن بنحو 955,9 ألف عامل يمثلون 6,3% من إجمالي عدد العمالة الوافدة، ثم الفلبين بحوالي 934,8 ألف عامل يمثلون 6,2% من إجمالي عدد العمالة الوافدة المقيمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الجدول رقم 2 والشكل رقم 4).
تجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات لا تشمل العاملين في المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية، كما أنها لا تشمل أعداد العمالة غير الشرعية. أيضاً تقتصر البيانات على أعداد العاملين ولا تتضمن أفراد الأسر المرافقة لهم.
* مستشار اقتصادي

"العمل": بطالة النساء.. "ترتفع"

مليون و143 ألف "سعودي" في "القطاع الخاص"

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=157317&CategoryID=2

الرياض: فارس النواف
ارتفعت نسبة بطالة السعوديات 2.3% على الرغم من انخفاضها بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 0.3%، وفق ما أظهرت إحصاءات حديثة لوزارة العمل عن العاملين السعوديين في القطاع الخاص لعام 2012 مقارنة بالعام الذي سبقه.

وكشف مصدر مطلع لـ"الوطن"، أن عدد العاطلات عن العمل في 2011 كان 302 ألف مواطنة، إلا أن عددهن ارتفع في العام الماضي ليصل إلى نحو 358 ألفا.
وأوضح المصدر أن معدل البطالة في عام 2011 كانت نسبته 12.4%، لكنها انخفضت في العام الماضي إلى 12.1%، أي بفارق 0.3%، موضحا أن العاملين في القطاع الخاص بلغوا نحو 8 ملايين و 487 ألف عامل، منهم مليون و 143 ألف سعودي، إذ يبلغ عدد الذكور منهم 918 ألفا، والإناث 215 ألفا. أما عدد العاطلين من الجنسين فتجاوز الـ 600 ألف، منهم 358 ألف مواطنة.
كشف مصدر مطلع بوزارة العمل عن أن أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص تجاوز مليون عامل لعام 2012، مبيناً أن نسبة البطالة في المملكة انخفضت بشكل عام في 2012 عن 2011 بنسبة 0.3%، إلا أنها ارتفعت نسبتها بين الإناث بمعدل 2.3%.
وأوضح المصدر في تصريح لـ"الوطن"، أن العاملين في القطاع الخاص خلال عام 2012 بلغوا نحو 8.487 ملايين عامل، منهم 1.134 مليون موظف سعودي من الجنسين، قارب عدد الذكور منهم في القطاع الخاص 918 ألف موظف، وجاء عدد الإناث 215 موظفة.
وبين أن معدل البطالة في 2011 بلغ 12.4% وانخفض في 2012 ليصل إلى 12.1%، مبيناً أن نسبة العاطلين من المواطنين الذكور خلال عام 2012 وصلت6.1%، وبلغت الضعفين تقريبا بين الإناث بنسبة 35.7%.
وأضاف أن عدد العاطلين عن العمل في المملكة من الجنسين تجاوز 600 ألف مواطن، تجاوزت أعداد الإناث العاطلات عن العمل منهم الـ"358" ألف مواطنة.
ولفت إلى أن معدل البطالة في الذكور انخفض عن عام 2011 بمعدل بلغ 1.3%، موضحا أن أعداد العاطلين من الذكور في عام 2011 كان 282 ألف مواطن لتصبح في عام 2012 243 ألف مواطن. وأشار المصدر إلى أن معدل البطالة في الإناث ارتفع عن عام 2011 بنسبة بلغت 2.3%، مشيراً إلى أن عدد العاطلات عن العمل في 2011 بلغ 302 ألف مواطنة في حين ارتفع أعدادهن في عام 2012 ليصل عدد العاطلات عن العمل إلى 358 ألف مواطنة.

إطلاق نظام تبليغ الموقوفين بمواعيد جلساتهم إلكترونياً بعد ستة أشهر

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/25/925823

الرياض – عبدالله الغنمي
كشفت مصادر في وزارة العدل أنه تم انتهاء الربط الإلكتروني بين جميع سجون المنطقة الشرقية (الدمام، القطيف، الأحساء والخبر) وأصبح التعامل مع هذه السجون والمحاكم يتم بلا أوراق.
وأكدت المصادر لـ «الشرق» أن سجون منطقة القصيم دخلت فيها الخدمة وأنها الأكثر قربا لتطبيق نظام تبليغ الموقوفين بمواعيد جلساتهم إلكترونيا في الفترة المقبلة.
وعن مدى تطبيق نظام تبليغ الموقوفين بمواعيد جلساتهم في جميع مناطق المملكة قال المصدر إن الوزارة تعمل على الموضوع ليشمل جميع مناطق المملكة بعد أن تم اعتماده في 28 سجنا في مختلف المناطق؛ حيث سيتم الربط بين السجون والمحاكم التي في المنطقة نفسها. مشيرا إلى أن النظام سيطبق في كافة المناطق خلال الستة أشهر المقبلة إذا تفاعل الجميع مع هذا الخدمة.
وأفادت المصادر أن هذا المشروع سيخدم كل أطراف القضايا وذلك من خلال معرفة وضع الموقوفين، إذا كانوا لا يستطيعون الحضور لأي سبب؛ حيث يتم إبلاغ القضاة إلكترونياً ليباشروا في جلسات أخرى وتأجيل تلك إلى وقت آخر، إضافة إلى أنه إذا تعذر حضور أحد القضاة فتُبلغ إدارة السجن بذلك فلا يتم إحضار الموقوف لتوفير الوقت والجهد على إدارات السجون في أعمالها.

مؤكدا أن هذا المشروع سيعود على الجميع بالفائدة من حيث عدم تأخر القضايا بسبب غياب أحد أطراف القضية، وأضاف أن هذا النظام من أحدث الأنظمة في تعامل السجون مع المحاكم في المنطقة.
وعن الفائدة المرجوّة من هذا المشروع أفاد أن مشروع الربط الإلكتروني بالمحاكم له وجه رقابي من ناحية معرفة القضايا المنظورة التي لم تنتهِ وأسباب عدم انتهائها. كما سيستفيد منه المجلس الأعلى للقضاء ممثلا في التفتيش القضائي والإدارات المعنية بقضايا السجناء. كما أن الربط الإلكتروني بين المحاكم والسجون سيسرّع في البت في القضايا والانتهاء منها في أسرع وقت ممكن.
يذكر أن السجون العامة المتعاملة مع نظام تبليغ السجناءإلكترونياً هي في كل من الرياض، مكة المكرمة، جدة، الدمام، خميس مشيط، القطيف، نجران، الخرج، تبوك، أبها، بريدة، الجبيل، الخبر، الأحساء، المدينة المنورة، عنيزة، الخفجي، الرس، جازان،
الدرب، بيش، أبوعريش، الطوال، حائل، الملز، الحائر، سجن النساء في الرياض وإصلاحية مكة.

الصحة» تُضاعف مخصصات الغسيل الكلوي ثلاثة أضعاف

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 18 شوّال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/22/923408

الطائف – ماجد الشربي
رفعت وزارة الصحة قيمة خدمات الغسيل الكلوي التي توفرها لمرضى الفشل الكلوي النهائيين ثلاثة أضعاف، لتقفز من 450 ريالاً للجلسة الواحدة غير شاملة للعلاج الدوائي، إلى 1400 ريال للجلسة الواحدة شاملة العلاج، بإجمالي 201600 ريال للمريض الواحد سنوياً، بعد أن كانت التكلفة لا تتجاوز 64800 ريال، وذلك في واحدة من أبرز الخطوات للنهوض بالخدمات المقدمة لهم. وأكدت مصادر طبية في وزارة الصحة لـ «الشرق» أن الشركتين الأمريكيتين الفائزتين بعقد الغسيل الكلوي في المملكة البالغ 13 ملياراً، ستقدمان خدمة الغسيل الكلوي مطلع العام الهجري المقبل، حيث تسلمت الشركتان بيانات إحصائية لعدد المرضى والمناطق التي يوجدون فيها.
خطة مرحلية
وأفادت المصادر أن العام المقبل سيكون انطلاقة لتخصيص الخدمات الطبية في مجال الغسيل الكلوي. ووفقاً للعقد فإن الخدمة الطبية للشركتين ستغطي خلال السنوات الخمس المقبلة، بدءاً من عام 1435هـ جميع مناطق ومحافظات المملكة. وبيّنت المصادر أن العمل سيبدأ في العام المقبل بالمناطق الرئيسة أولاً، حيث تشير إحصاءات الوزارة إلى إرتفاع أعداد المرضى فيها.
ووفقاً للمصادر فإن الشركتين ستستفيدان من بعض المراكز القائمة حالياً في بعض المحافظات، حيث ستتولى تشغيلها، كما ستقوم باستئجار مراكز خاصة بالكلى حديثة الإنشاء تم تشييدها مؤخراً ولم يتم تشغيلها من قِبل وزارة الصحة، ويشمل ذلك مركز الغسيل الكلوي في مستشفى الملك فيصل بالطائف، الذي شُيّد قبل عام ولم يتم تشغيله حتى الآن. وفي الوقت ذاته، ستعمل الشركتان الأمريكيتان بحسب العقد على إنشاء مراكز جديدة في عدد من المحافظات التي لا تتوفر فيها مراكز للغسيل الكلوي خلال العام المقبل.
نواة للخصخصة
وكشفت المصادر الطبية أن وزارة الصحة مهتمة بنتائج هذه الخطوة وتراقب ما قد يُسفر عنها من إيجابيات باعتبارها نواة أولية لخصخصة الخدمات الطبية في باقي الأقسام بالمستشفيات الحكومية، حيث بدأت الوزارة أولاً بتخصيص مراكز الكلى التي عادة ما تتطلب إجراءات طبية للمرضى بشكل يومي وعلى مدار العام وتواجه ضغطاً كبيراً في أعداد المرضى خصوصاً في المناطق الرئيسة الرياض – مكة المكرمة – الشرقية. وقالت المصادر إن شاغلي الوظائف الإدارية العاملين في تلك المراكز حالياً هم فقط من ستقوم الشركتان بالاستفادة من خدماتهم ضمن فريق العمل لديها، فيما

ستتولى الشركتان تأمين الكادر الطبي والتمريضي من خلال الفريق التابع العامل معها، ما يعني أن الوزارة ستقوم بالاستفادة من شاغلي الوظائف الطبية والتمريضية العاملين لدى الوزارة حالياً في أقسام أخرى. وبموجب العقد فإن الشركتين الحاصلتين على عقود الغسيل الكلوي ملزمتان بتوفير جميع الأدوات الطبية من أجهزة للغسيل الدموي وأدوية للمرضى بأعلى المواصفات.

كوادر طبية جديدة

تجدر الإشارة إلى أن «الشرق» انفردت مؤخراً بتغطية مراسم المنافسة بين ست شركات أجنبية تنافست على عقود الغسيل الكلوي، حيث فازت شركتان أمريكيتان بعقود خدمة الغسيل الكلوي في المملكة من بين ست شركات أجنبية تقدمت لهذا الغرض. وكانت وزارة الصحة كلفت لجاناً طبية بدراسة العروض الستة المقدمة، وأكد وكيل وزارة الصحة للصيانة والتشغيل الدكتور عقيل الغامدي، في حينها لـ«الشرق»، أن اللجان المكلفة بالمشروع أنهت أعمالها، مشيراً إلى أن المشروع سيخدم جميع مرضى الفشل الكلوي حول المملكة خلال خمس سنوات فقط.

وحصلت «الشرق» على بعض تفاصيل البنود التي وردت في عقد المشروع الذي تمت ترسيته على الشركتين الأمريكيتين، إذ تم الاتفاق على أن تقوم الشركتان بتأسيس وبناء مراكز غسيل كلوي خاصة بها. ووفقاً لما جاء في الاتفاق فلن يتم الاستعانة بالكوادر الطبية والتمريضية في المراكز التابعة لوزارة الصحة البالغ عددها 140 مركزاً، وستتولى الشركتان تشغيل تلك المراكز بطواقم طبية وتمريضية تابعة لها دون الاستعانة بكوادر الوزارة، إلّا أنها ستقوم بتوظيف كوادر إدارية وطنية لإدارة الشؤون الإدارية في مراكزها. وطبقاً لمصادر مطلعة على الاتفاق فإن قيمة جلسة الغسيل الكلوي لدى الشركتين الأمريكيتين ستكون في حدود 1400 ريال سعودي، وهو مبلغ يعكس حرص الوزارة على ترسية العطاء الأفضل للمرضى.

خمس مدن رئيسة

وأكدت المصادر أن الشركتين لهما عقود تشغيل في المجال نفسه بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد تفوّقت في مستوى الخدمة المقدمة وقيمة العرض، وتمتلك أفضل خدمة طبية حول العالم في مجال الغسيل الكلوي بمواصفات عالية، وتمت ترسية المشروع عليها، ووافقت وزارة المالية على قيمة العقد المقدر بـ13 مليار ريال سعودي. وحول المناطق التي سيبدأ تنفيذ المشاريع فيها، أكدت المصادر ذاتها أن الخطة الأولية التي تم الاتفاق عليها بخصوص المناطق والمحافظات ستكون في الرياض، جدة، الطائف، المدينة المنورة، والدمام، إذ تُعد الأكثر ازدحاماً بمرضى الفشل الكلوي، وخلال خمس سنوات فقط من بدء عمل الشركتين سيتم تغطية محافظات المملكة كافة، وهو ما نص عليه العقد.

خمسة آلاف مريض إضافي

وتطورت أعداد مرضى الفشل الكلوي النهائي من 9400 مريض في عام 2007م، وزاد هذا الرقم بمعدل 9% ليصل إلى أكثر من 10200 مريض في 2008م، وأكثر من 11100 مريض في 2009م، وبلغ 12100 مريض في 2010م، وصولاً إلى 14 ألف مريض في آخر إحصاء لوزارة الصحة. ويشير مسح ميداني أجرته جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي «كلانا» إلى أن 84% من مرضى الفشل الكلوي في المملكة يتّبعون إما طريقة الغسيل الدموي أو طريقة الغسيل البريوتوني، بينما يمارس 16% منهم طريقة زراعة الكلى. ومن هؤلاء الذين اتبعوا طرق الغسيل، كما وُجد أن نحو 61% اتبعوا طريقة الغسيل الدموي، ونحو 3% اتبعوا طريقة الغسيل البريوتوني، و36% الباقون اتبعوا طرقاً غير محددة أو غير معروفة.

ويتم تقديم خدمات الغسيل الكلوي لمرضى الفشل الكلوي عبر شبكة من مراكز غسيل الكلى المنتشرة في المملكة، والمقدمة من الهيئات الحكومية، أهمها وزارة الصحة، والخدمات الطبية في وزارة الداخلية، والشؤون الصحية في الحرس الوطني، والخدمات الطبية في القوات المسلحة، ومستشفيات الملك فيصل ومراكز الأبحاث التخصصية، والمستشفيات الجامعية، إضافة إلى مجموعة من مراكز القطاع الصحي الخاص.

مرضى خارج النطاق

وبالرغم مما تقدمه تلك المراكز من خدمات متنوعة للغسيل الكلوي، إلا أن هناك مجموعة من مرضى الفشل الكلوي لم يشملهم نطاق تغطية خدمات غسيل الكلى المقدمة من المراكز الحكومية لسبب أو لآخر، لكن من أهم تلك الأسباب وجود مجموعة من المرضى تحبسهم مواردهم المتواضعة عن الحضور إلى مراكز الغسيل في الوقت المحدد، إضافة إلى التزاحم الشديد الذي تشهده مراكز غسيل الكلى الحكومية، وعدم أهلية بعض المرضى للعلاج في المراكز الحكومية.

حلول «الصحة»

وتبنّت وزارة الصحة عديداً من الحلول العلاجية لتفادي الزيادة السنوية للمرضى المحتاجين للغسيل الكلوي خلال الأعوام العشرة الماضية، التي تقدر بـ 9%، بتوسيع الطاقة الاستيعابية للمراكز القائمة في المدن الكبرى، ثم لجأت مؤخراً إلى افتتاح وحدات غسيل جديدة في المحافظات الصغيرة، وشجعت خلال الخمسة أعوام الماضية على اللجوء إلى الغسيل

البريتوني بدلاً عن التنقية الدموية، وصرفت الوزارة أجهزة الغسيل البريتوني مجاناً للمرضى، وتقوم الوزارة بتسليم المرضى السوائل الخاصة بالغسيل الكلوي شهرياً، إلّا أن هذه الطريقة في التنقية الكلوية لم تجد إقبالاً من المرضى.

حقائق عن «الغسيل»

ويخضع مريض الفشل الكلوي المزمن إلى جلسات التنقية الدموية داخل مراكز الغسيل الكلوي بواقع ثلاث جلسات أسبوعية، وبمعدل شهري 12 جلسة تنقية دموية و 144 جلسة سنوياً. وكان متوسط تكلفة جلسة الغسيل الواحدة التي كانت الوزارة تتحملها في السابق، يتراوح بين 400 – 500 ريال، وهو ما يعادل 64800 ريال للمريض الواحد. وبحسبة بسيطة يمكن احتساب مجمل تكاليف الغسيل الكلوي الذي كانت تتكفل به الوزارة في السابق لنحو 14 ألف مريض بالفشل الكلوي النهائي، ليصل إلى نحو 907 ملايين ريال، دون أن يشمل ذلك تكلفة العلاج الدوائي. ولكن بموجب العقد الجديد فإن الوزارة اشترت من الشركتين الأمريكيتين بشكل كامل تكاليف الخدمة الطبية لمرضى الفشل الكلوي وفق مواصفات أفضل من السابق، التي تقدر بـ 1400 ريال للجلسة الواحدة شاملة العلاج الدوائي. ما يعني أنها ستتكلف عن المريض الواحد 201600 ريال وبإجمالي مليارين و 822 مليوناً و 400 ألف ريال شهرياً. هذا بشكل تقريبي، حيث تتحمل شركات التأمين تكلفة الجلسات والعلاج للمرضى المؤمّن عليهم لديها ممن لا يدخلون ضمن الخدمة المجانية للوزارة، حيث ألزمت وزارة العمل جميع أرباب العمل في الشركات والمؤسسات والأفراد بضرورة التأمين على العمالة كجزء من إجراءات الاستقدام. لكن لو احتسبنا تكلفة العقد البالغة 13 ملياراً، الذي يشمل تقديم تلك الخدمات على مدى خمس سنوات، سنكتشف أن عدد مَن تشملهم خدمة الوزارة 12900 مريض من أصل 14 ألفاً. فيما تتحمل تكاليف العلاج لـ 1100 مريض جهات أخرى.

مكة: الإفراج عن 600 برماوي كانوا موقوفين على ذمة قضايا مختلفة

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/544972

مكة المكرمة ـ سلطان الحجيلي

علمت «الحياة» أن السلطات الأمنية أطلقت أخيراً، سراح 600 سجين برماوي كانوا موقوفين على خلفية قضايا مختلفة في السجون العامة، الإصلاحية، والترحيل في منطقة مكة المكرمة.

وأشارت مصادر مطلعة إلى أن الجرائم والمخالفات المسجلة ضد هؤلاء السجناء تتوزع بين مخالفات عدم حمل أو تجديد الإقامة، إضافة إلى قضايا أخلاقية مختلفة.

وأوضحت المصادر أن مجموع البرماويين الموقوفين في السجون السعودية بلغ حتى الآن نحو 800 سجين (صدر في حقهم أحكام بالترحيل في وقت سابق)، إذ تبقى منهم نحو 200 سجين جار استكمال إجراءات إطلاق سراحهم خلال الأيام المقبلة.

وقالت المصادر: «إن من بين هؤلاء الموقوفين ما يقارب 13 امرأة، إذ تم الإفراج عنهن بأمر وزارة الداخلية، ما عدا امرأة واحدة كشفت تحقيقات لجنة تصحيح أوضاع البرماويين عن أنها من الجنسية البنغلاديشية».

وكان مصدر مسؤول في لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية في العاصمة المقدسة أوضح لـ «الحياة» في وقت سابق عن اكتشاف نحو 15 برماوياً مطلوباً أمنياً ممن عليهم سوابق أمنية، من خلال مراكز لجنة تصحيح الأوضاع في مكة المكرمة وأجهزة البصمة في مديرية الجوازات.

يذكر أن لجنة تصحيح أوضاع البرماويين أنجزت حتى الآن نحو 175 ألف طلب تصحيح منذ انطلاق عملها في 23 آذار (مارس) الماضي، بينها حوالى 600 قضية عالقة، فيما يرجح أن تبلغ القضايا العالقة بنهاية أعمال اللجنة أكثر من ثلاثة آلاف حالة.

اختصاصيون يطالبون التربية بتحويل المناهج الورقية إلى إلكترونية

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/544848

الرياض – سحر البندر

في رد فعل على إطلاق وزارة التربية والتعليم حملة لـ«تخفيف» أوزان الحقائب المدرسية، انتقد عدد من الاختصاصيين الوزارة، مطالبين بتحويل المناهج الدراسية من واقعها الورقي إلى الإلكتروني، خصوصاً أن الأوزان الزائدة التي يحملها الطلبة بسبب الكتب المدرسية تسبب تشوهات خلقية في العمود الفقري.

وقال الاختصاصي في التربية محمد المشاري لـ«الحياة»: «متى سنتخطى هذه المرحلة؟ ولماذا لا تكون هناك مناهج إلكترونية تريح الطالب وتساعده في أهمية استخدام الأجهزة الحاسوبية، التي أصبحت شيئاً مهماً في حياة كل فرد؟»، لافتاً إلى أن الدراسات أكدت أن أوزان الحقائب المدرسية، التي يحملها الطلبة تزن أكثر من 15 في المئة من أوزانهم، إذ تصل في المرحلة الابتدائية إلى 10.7 في المئة، وفي المتوسطة 20.5 في المئة. وأشار المشاري إلى أن وزن الكتب للمرحلة الابتدائية يصل إلى كيلوغرامين و 100 غرام، في حين وزن الكتب في المرحلة المتوسطة خمسة كيلوغرامات و 700 غرام، أما المرحلة الثانوية فتصل إلى ستة كيلوغرامات و 60غراماً، مفيداً بأن الفيلم القصير حث المعلمين على وضع الجداول للحصص الدراسية قبل بدء العام الدراسي، وعدم إحضار أي كتب أو دفاتر غير مخصصة في اليوم ذاته، مع التركيز في الحصص الرياضية على التدريبات البدنية.

من جانبه، قال الاختصاصي عبدالعزيز العسيري إنه على رغم وجود المناهج الدراسية إلكترونياً، إلا أن الوزارة لم تعتمدها، مضيفاً: «لماذا لا يكون هناك إنتاج قرص الحقيبة الإلكترونية للكتب المدرسية بالتعاون المشترك بين مركز المعلومات في الوزارة وإدارة المناهج، على أن تتضمن هذه الحقيبة المناهج المدرسية بصيغة كتاب إلكتروني (فلاش) بهدف سهولة تداول هذه الكتب، وظهورها بصيغة إلكترونية يستطيع أن يتعامل معها محبو الحاسوب من أبنائنا الطلبة، ومن أجل الاطلاع عليها بهذه الصيغة، لاسيما أننا نعيش في عصر تقنية المعلومات، خصوصاً أن بعض المدارس الأهلية تتواصل مع الطلبة من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بها». أما الاختصاصي التربوي سالم الشمري، فأكد أنه لا بد أن يعتمد الطلاب على المناهج الإلكترونية، إذ إنه لا يخلو منزل حالياً من جهاز حاسوبي، وكذلك أيضاً معظم الطلبة يجيدون استخدام الأجهزة الإلكترونية.

إلى ذلك، أوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني لـ«الحياة»، أن الوزارة سعت إلى إجراءات وخطوات واضحة في المناهج الإلكترونية، في إطار السعي لتوفير جميع المناهج إلكترونياً، وأن الطلبة يستطيعون تحميلها من خلال موقع الوزارة الإلكتروني، مشيراً إلى أنه لا يمكن الاستغناء عن المناهج الدراسية الورقية والأقلام في التعليم الأساسي، إذ إنها عملية تكاملية.

شراء الخدمة من القطاع الخاص والمشروع على3 مراحل

1.9 مليار ريال لتأمين خدمات الغسل الكلوي سنوياً

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130826/Con20130826631398.htm

فارس القحطاني (الرياض)، محمد داوود (جدة)
كشفت وزارة الصحة عن برنامجها لشراء خدمة الغسل من القطاع الخاص وذلك ضمن مشروعها الوطني للغسل الكلوي في المملكة كأحد الحلول المتميزة، وذلك من خلال الاستعانة بالخبرة الاجنبية لتقديم أفضل الطرق للعلاج الفعال ووفقا للمعايير والجودة الفائقة.
واوضح الوكيل المساعد لشؤون المستشفيات ورئيس اللجنة الإشرافية على البرنامج الوطني لرعاية مرضى الفشل الكلوي المزمن في المملكة الدكتور عقيل الغامدي، أن تأمين خدمات الغسل الكلوي بنوعيه الدموي والبريتوني للمرضى الكبار والصغار الذين يتلقون الرعاية الصحية من وزارة الصحة سيتم بطريقة حديثة، وذلك من خلال الشركة المقدمة للخدمة والتي ستقوم بتأمين جميع الأجهزة والأدوات اللازمة من تأثيث وتجهيز أو إنشاء لمراكز العلاج الموزعة على المناطق والمراحل المطلوبة وتزويدها بالمعدات والأجهزة والمستهلكات وكذلك الطاقم الطبي المتكامل لإتمام العمل بشكل متميز وبتكلفة تبلغ 1900000000 ريال سنويا تقريبا.
واشار الى أن وزارة الصحة شكلت لجنة مركزية تنبثق منها لجان فرعية بالمناطق والمحافظات لمراقبة المشروع ومتابعته مركزيا وطرفيا للتأكد من تطبيق معايير الجودة المدرجة بكراسة الشروط بالإضافة إلى المراقبة الإلكترونية على المراكز الجديدة مقدمة الخدمة من قبل اللجان المشرفة على المشروع.
وافاد ان الوزارة وضعت كراسة للشروط والمواصفات وشكلت لجنة فنية من الإدارات المختصة بالوزارة، حيث تم وضع مواصفات فنية للمراكز الجديدة التي تنشئها الشركات مقدمة الخدمة على مستوى عال من الجودة على أرقى المعايير الإنشائية لمراكز الغسل الكلوي وكذلك أعلى التقنيات في الأجهزة، مع استخدام المستهلكات من المنتج الأصلي، كما تم وضع معايير علاجية على مستوى المراكز في أوروبا وأمريكا وكل ذلك لتقديم خدمة متميزة للمواطن السعودي، وتم دعوة الشركات الأم المتميزة على مستوى العالم لدخول المنافسة بشأن المشروع المشار إليه وجار الترسية النهائية الأيام القليلة المقبلة.
وأبان أن الهدف من الاستعانة بالخبرة الأجنبية هو استيعاب الأعداد الجديدة من المرضى وتوفير سرعة ونوعية الفرص العلاجية وتوزيع المراكز بمختلف أنحاء المدينة الواحدة وخاصة المدن الكبرى كجدة والرياض لسهولة وصول المرضى ورفع مستوى أداء الخدمات العلاجية بتطبيق أحدث المعايير العالمية في تقنيات الغسل الكلوي وتوفير الكوادر الطبية والمتخصصة لجميع المراكز وتقديم كافة الخدمات العلاجية والتشخيصية من خلال هذه المراكز تحاليل، وصلات وعائية، غسل ودواء ونقل خبرة هذه الشركات الطبية إلى المملكة.
وقال إن الوزارة ستبدأ في تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل رئيسة، بحيث لا يتم الانتقال إلى المراحل التالية إلا بعد استيفاء جميع مؤشرات النجاح، علما بأن المؤشرات تشمل التقييم السريري والتقييم المخبري ورضاء المرضى والاعتلالات والوفيات، مشيرا إلى أن المرحلة الاولى ومدتها 24 شهرا، ويتم فيها التركيز على المدن الكبرى الرئيسية ذات الكثافة السكانية العالية والتي يوجد بها مراكز رئيسة للغسل الكلوي.
وزاد أن المرحلة الاولى سيتم تقدم الخدمة بها على ثلاث مراحل فرعية، تخدم 30 في المائة بالمرحلة الفرعية الأولى والثانية لكل منهما، 40 في المائة بالمرحلة الفرعية الثالثة، ويتم تقييم دوري بنهاية كل مرحلة عن مؤشرات الأداء ثم يتم إعداد تقييم شامل بعد المرحلة الأولى 24 شهرا وبعد التأكد من نجاح البرنامج وسير العملية العلاجية بشكل مميز وجيد يتم الانتقال إلى المراحل التالية، موضحا أن المرحلة الثانية ومدتها 12 شهرا ستبدأ بعد 24 شهرا من بداية المرحلة

الأولى ويتم تقديم الخدمة فيها للمدن الصغرى وتكملة ما تبقى من المدن الرئيسية، وفي المرحلة الثالثة ومدتها 6 أشهر سيتم فيها تقديم الخدمة لبقية المدن والمراكز بالمملكة.
ولفت الوكيل المساعد لشؤون المستشفيات ورئيس اللجنة الإشرافية على البرنامج الوطني لرعاية مرضى الفشل الكلوي المزمن، ان ما يميز الاستعانة بالخبرة الأجنبية هو وضع وتطبيق سياسات وآليات للعمل عالية المستوى وتدريب الكوادر الوطنية ومتابعة التطبيق للتطورات التكنولوجية في الأجهزة واللوازم الطبية وتحسين نوعية وجودة الأداء وتوفير كوادر طبية وتمريضية وخدمات مساندة مؤهلة ذات خبرة في التخصص ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمنشآت وزيادة القدرة التنافسية وزيادة معدل النمو الاقتصادي بمشاركة واستثمار القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال.د. عقيل الغامدي

مخاوف من إعدام سعوديين في العراق

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130826/Con20130826631403.htm

ثامر قمقوم (عرعر)
في الوقت الذي تم فيه مؤخرا تنفيذ حكم الاعدام بمجموعة كبيرة من المحكومين في السجون العراقية من بينهم مواطن مصري، ترددت انباء امس عن تنفيذ إعدامات جديدة خلال اليومين المقبلين يتجاوز عدد المحكومين فيها 15 عراقيا وعربي واحد.
وكشفت مصادر «عكاظ» من العراق عن وجود مخاوف بين السجناء السعوديين البالغ عددهم 62 سجينا من ان يكون العربي الوحيد الذي ترددت انباء بوجوده ضمن من سينفذ بهم حكم الإعدام سعودي الجنسية.
واكدت المصادر ان المخاوف تتركز حول السعوديين عبدالله عزام القحطاني وبدر عوفان الشمري المحكومين بالإعدام ضمن خمسة سعوديين صدرت بحقهم احكام مماثلة.
وقالت مصادر من سجن الرصافات الرابعة في بغداد والذي تم تجميع السجناء السعوديين فيه لـ «عكاظ» ان انباء ترددت بينهم عن قرب تنفيذ ما تسمى بوجبة الاعدام، وهو المصطلح المتعارف عليه عند الاف السجناء في العراق، بعدد من المحكومين في قضايا تتعلق بالإرهاب وامن الدولة وان بينهم سجينا عربي الجنسية لم يتم تحديد الدولة التي ينتمي لها، ولكن هناك انباء اخرى دارت بينهم ومخاوف على السجينين عبدالله عزام القحطاني وبدر عوفان الشمري.
من جانب اخر طالب مسؤول ملف السجناء السعوديين في العراق بمكتب الجريس للمحاماة المكلف بالدفاع عن السجناء، ثامر بن عبدالله البليهد، السلطات العراقية بايقاف احكام الاعدام حتى يتم الانتهاء من ملف نقل السجناء حسب الاتفاقية المبرمة، وقال اننا ننتظر فقط زيارة الوفد السعودي لبغداد من اجل تنفيذ الاتفاقية وبالتالي النظر في موضوع السجناء المحكومين بالإعدام وعددهم خمسة سجناء.

تدمر الطبقة الأسفلتية للحي وتلوث البيئة

الكعكية" تعيش وسط هدير صهاريج الصرف الصحي

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130826/Con20130826631689.htm

خالد سليم الحميدي (مكة المكرمة)

يتطلع أهالي حي الكعكية «المدخل الغربي للعاصمة المقدسة» إلى إخراج جميع صهاريج الصرف الصحي وعدم السماح لها بالوقوف داخل الحي، وذلك بعد أن اتخذ عدد من سائقي تلك الوايتات شوارع الحي النظامية مواقف للوايتات رغم أنه من الأحياء الأكثر كثافة سكانية في مكة المكرمة.

وأوضح عدد من سكان حي الكعكية أن وقوف واصطفاف وايتات الصرف الصحي لا يزال علامة بارزة للحي الذي يعتبر من أكبر أحياء المنطقة كثافة سكانية.

وناشد أمجد عبدالرحيم المسؤولين بسرعة إخراج تلك الصهاريج ومنع السائقين من التوقف داخل الحي، وقال إن تلك الصهاريج تسببت في تلف الطبقة الإسفلتية لشوارع الحي وإحداث كثير من الحفر، مؤكدا أن وايتات الصرف توجد وتنتشر في كل مكان في الحي وفي كل الأوقات، ما يؤدي في الغالب إلى طفح المجاري في الشوارع والطرقات، مخلفة الكثير من الأوبئة والروائح الكريهة التي تؤذي السكان، وتهدد بانتشار الأمراض التي أصبحت هاجسا يؤرق الأهالي.

من جهته أوضح محمد العتيبي من سكان الحي أن معاناة الأهالي مع انتشار وايتات الصرف الصحي داخل الحي ليست وليدة اليوم ولكنها بدأت منذ سنوات طويلة.

وبين أن الصهاريج تخلف روائح كريهة وتلوث بيئة الحي والأحياء المجاورة له كما تتسبب في الإضرار بالصحة العامة، محذرا في نفس الوقت من تلوث خزانات مياه الشرب بعد انتشار وايتات الصرف الصحي أمام كل بيت.

وأضاف العتيبي: «أصبحنا نستيقظ على روائح وهدير صهاريج الصرف الصحي». داعيا الجهات المعنية بمنع وقوف الوايتات داخل الحي، أو أي حي آخر حفاظا على البيئة من التلوث الناتج من مياه الصرف الصحي وروائح الدخان الناتج من الوايتات والشاحنات.

واستطرد بأن بعض سائقي وايتات الصرف الصحي يسكبون المياه الملوثة في الأراضي البيضاء داخل الحي، مما يؤدي إلى تجمع المياه الملوثة وأن ذلك يؤثر على الصحة العامة.

من جهته عد ماجد الهذلي من سكان الحي وجود صهاريج الصرف الصحي في الحي مشوها للمنظر العام للحي الذي يعتبر بمثابة المدخل الرئيسي للعاصمة المقدسة من ناحية الغرب، وقال: «إن سكان الحي تحركوا بعد تزايد الظاهرة من سائقي الوايتات واتخاذ بعضهم الحي سكنا لهم».

من جانبه أوضح مصدر مسؤول في أمانة العاصمة المقدسة أنه تم تخصيص موقف لتلك الصهاريج وسيتم إلزامهم بالتوقف فيه.

المرأة الصماء تصرخ :

أحفظوا حقوقنا في التعليم والسكن والإعفاء

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130826/Con20130826631604.htm

سعيد الباحص (الدمام)

لازالت صرخة المرأة الصماء يدوي صداها في الأسماع، مطالبة بمنحها كامرأة صماء حقوقها المشروعة كاملة، كحقها في التعليم الكامل والابتعاث الداخلي والخارجي، وحق العمل في الوظائف والمهن العامة، وحق الحصول على التسهيلات اللازمة كالإعفاء من رسوم الكهرباء والمياه ورسوم الاتصالات، وتأسيس الهواتف ورسائل الجوال ومكالمات الفيديو، وحق الزواج الصحيح المتمثل في اختيارها للزوج، ومواصفات المنزل الذي ستعيش فيه ومحتوياته. وقلن إن لهن حقوقا شرعية ونظامية يجب أن تلبى، مثل حقها الواجب في الحصول الوسائل التعويضية المجانية مثل السماعات وأجهزة الإيقاظ والتنبيه الإلكترونية، إلى جانب حقوقها المكتسبة في الإعانات الحكومية ومنح الأراضي والحصول على السكن والقروض الميسرة لبناء حياة كريمة تغنيها وتعيد لها مكانتها الاجتماعية، وتمكنها من بناء أسرة صالحة في المجتمع.

تمكين الصماء

في المقابل أكد مدير فرع الجمعية السعودية للإعاقة السمعية في المنطقة الشرقية ضيف الله بن علي الغامدي أن الفرع خرج هذا العام باحتفالية تتناسب مع فعاليات الأسبوع العربي الأصم والذي جاء بعنوان «تمكين المرأة الصماء في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة» حيث قدم للمرأة الصماء فرصة ثمينة للجلوس على طاولة الحوار للبحث في كل المعوقات والمشكلات التي شكلت حائلا دون التمتع بحقوقها، والتعمق قليلا في تشعبات كل عنصر من هذه العناصر والتفكير الجاد والمتأني في إيجاد حلول مقنعة وقابلة للتنفيذ، وأن يتم النقاش بإخلاص وحرص حقيقي على استرداد المرأة الصماء ولو جزء من هذه الحقوق التي كم عانت هذه المرأة من نظرة المجتمع المحقرة لها وكم قللت من شأنها على مستوى الأفراد والجماعات والهيئات وكم ذبحت بنظرات الألم والقسوة كونها امرأة صماء.

صرخة وصدى

وأضاف الغامدي: «لقد أخرجنا المرأة الصماء من صمتها لتصرخ بعد أن كانت تستغيث وتطلب وتتمنى فلا تجد من يسمعها وإن سمعها أحد تجاهلها لتطالب بحقوقها في التعليم والعمل والتأهيل والزواج والتقبل والشعور بالأمان ما يكفل لها عيشة كريمة كغيرها من النساء لها الحق في أخذ الفرصة كاملة كي تعبر عن ذاتها وتدلي بدلوها في مجتمعها مما يعود بالنفع على الجميع».

وأشار الغامدي إلى أن الهدف العام من ذلك هو تسليط الضوء على معاناة الأصم، سواء ذكر أو أنثى وتعريف المجتمع بتلك الاحتياجات التي يحتاجها الأصم، ووضع الرؤى والتوجهات من أجل إيجاد الحلول الملموسة لتلك الأمور، كما أن هذا الاحتفال فرصة لإبراز المواهب المختلفة للصم ثقافيا ورياضيا وفنيا وذلك من خلال إقامة الندوات والمهرجانات والمعارض والأنشطة المختلفة.

الأسرة تؤجل الدفن إلى ما بعد معرفة مصير الشكوى لدى الشؤون الصحية

الموت يُنهي حياة هيا الشمري قبل استجابة مستشفى الملك فهد التخصصي

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/26/926782

بقيق، الدمام: محمد آل مهري، سحر أبو شاهين

سبق الموتُ استجابة مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، وانتهت حياة هيا الشمرّي، أمس، متأثرةً بمضاعفات خطأ طبيّ سابق لم يُمهلها طويلاً. ولفظت الشمري، ذات الـ 45 عاماً، أنفاسها الأخيرة في مستشفى بقيق العام، في الوقت الذي كانت تنتظر الموافقة على نقلها لتلقّي علاج تخصصي من مشكلة معقّدة التحمت فيها بعض أحشائها نتيجة الخطأ الطبي السابق.

وأجّلت أسرة المتوفاة دفنها إلى ما بعد عرضها على الطب الشرعي في مستشفى الدمام المركزي، طبقاً لما ذكره شقيقها سعد الذي كشف عن عم الأسرة مراجعة الشؤون الصحية، اليوم، للاستيضاح عن مصير الشكوى التي تقدم بها ضد مستشفى خاص وجراح، يتهمهم الشمري بالتسبب في الخطأ الطبي الذي جرّ المضاعفات الخطيرة.

قصة الشمري التي نشرت «الشرق» تفاصيلها مطلع يوليو الماضي ، بدأت في مستشفى خاص في المنطقة الشرقية، على إثر عملية فتق انتهت بالتحام سرتها بأمعائها الدقيقة، وتسبب لها بمضاعفات مؤلمة، خضعت ـ نتيجته ـ لعلاج جديد وعمليات جراحية في مستشفى الملك فهد التخصصي. وأوضح شقيقها أن مستشفى الملك فهد أخرج شقيقته من المستشفى بعد علاجها من الخطأ الطبي الذي تسبب لها في ثقوب أخذت تتسرب منها سوائل الأمعاء تدريجياً لتترسب حول أعضاء البطن طيلة ثلاثة أشهر، مسببة لها التهابات والتصاقات شديدة في كامل الأمعاء في جدار البطن. وطبقاً للشمّري فقد اشتبه الأطباء في تعرضها لتوقف كامل أو جزئي في الدورة الدموية، وثقب أو جرح مفقود أو منسي.

وأضاف: بدأت الأعراض تظهر عليها في شكل قيء أخضر اللون مع ارتفاع في الحرارة وإعياء شديد؛ وأجريت لها ثلاث عمليات لتتحسن حالتها. وفي أيام عيد الفطر الماضي قرر طبيبها إخراجها ومتابعة تغيير الجروح في أي مستشفى.

وذكر الشمري أن حالة شقيقته ساءت قبل أربعة أيام الأمر الذي جعلهم ينقلونها إلى مستشفى بقيق العام، الذي بدوره قام بتنويمها وخاطب مستشفى الملك فهد التخصصي لاستقبالها، ولكن الرد جاء بعدم إمكانية استقبال المريضة في الوقت الراهن، وبعد عدة محاولات من ذوي المريضة تم إعطاؤهم موعداً بعد يومين، لكن الموت كان أسبق.

وذكر الشقيق أن الأسرة تقدمت لدى مديرية الشؤون الصحية بشكوى ضد الطبيب المتسبب في الخطأ الطبي قبل ثلاثة أشهر؛ حيث أصدرت الشؤون الصحية أمراً بالتحفظ على جوازه ومنعه من السفر، مؤكداً أن لديه تقريراً طبياً من اللجنة الطبية الشرعية في مستشفى الدمام المركزي يؤكد الخطأ الطبي الذي تعرضت له أخته.

في انتظار رد المتحدث

«الشرق» بدورها تواصلت مع الناطق الإعلامي لصحة المنطقة الشرقية بالنيابة خالد العصيمي الذي طلب خطاباً رسمياً، إلا أنه لم يرد على الاتصالات حتى إعداد هذا الخبر.

9000 بديلة خارج السياق.. والوزارة: لن نعدِّل شروطنا

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/26/926541

القصيم – خليفة الهاملي

29 شهراً مضت على صدور الأمر الملكي الكريم بتثبيت المعلمات البديلات ومعلمات محو الأمية، ومازالت تسعة آلاف معلمة محو أمية وبديلة خارج السياق الذي قضين فيها سنوات طويلة تحملن خلالها معاناة العقود المجحفة، وخدمن فيه العملية التعليمية بتعويض العجز في المعلمات في تخصصات معينة وأماكن نائية. وبعد مضي قرابة عام ونصف العام في دراسة أوضاع تلك المعلمات البديلات، توصلت اللجان المعنية بذلك إلى شروط بدت لهن مجحفة، إذ أهملت الاعتراف بسنوات الخبرة واشترطت أن يكن على رأس العمل، كما اشترطت اجتيازهن لاختبار «قياس» وحتى إذا تم التعيين فسيكون لثلاث سنوات، لتجعل من أحلامهن رماداً، وتخلف في قلوبهن غصة لم يبرأن منها. البديلات أصبحن يدركن جيداً أنهن لن يعملن في مجالهن، وأن الفرحة التي عاشوها بصدور الأمر الملكي بالتثبيت لم تكن من حقهن، بل استثنين منها بشروط اعتبرنها تعجيزية.

فرحة لم تكتمل

تقول المعلمة البديلة سعاد الحربي إن الشروط التي وضعتها اللجنة المعنية بالتثبيت تخالف الأمر الملكي، الذي ينص على التثبيت الشامل لجميع البديلات واستحداث وظائف لنا، حيث بدت الشروط التي وضعتها اللجنة تعجيزية وتحول دون التثبيت. وقالت نحن نطلب تثبيتنا دون شروط أو قيود مجحفة أدت إلى مماطلة وتهميش للمعلمات البديلات. وقالت إن القرار الملكي الأول تم بموجبه تثبيت 82 ألف متعاقد ومتعاقدة في شتى المجالات، وبالتالي فبقاء تسعة آلاف معلمة دون تثبيت ليس هو بالرقم المعجز لوزارة المالية للتثبيت.

وتضيف أن القرار الملكي الأول الذي صدر بتثبيت العاملين على بند الأجور، استثنى المعلمات البديلات، ومن ثم صدر أمر ملكي آخر بتثبيت البديلات ومعلمات محو الأمية.. وفرحنا كثيراً بالقرار وعلقنا عليه كثيراً من الآمال والطموح، ولكن ما لبث أن صدر تعميم من وزارة التربية والتعليم وضع شرطاً لم يكن موجوداً في القرار الملكي، وهو أن التثبيت لمَنْ هن على رأس العمل. وتستطرد قائلة: إن هذا الشرط استثنى كثيراً من البديلات، فمعظمنا خريجات قديمات وتم اختيارنا بموجب مفاضلة لوزارة الخدمة المدنية وفق الأجدر والأعلى نقاطاً، وأرسلت أسماؤنا إلى وزارة التربية والتعليم للتعاقد معنا، وقبلنا بهذه العقود المجحفة التي تحمل عديداً من البنود الصعبة، ومنها عدم تمتعنا بأي إجازات رسمية وعدم قبول غيابنا سواء بعذر أو بغير عذر، مع خصم يومي الخميس والجمعة والعطلات من الراتب، فرواتبنا، تحتسب على قدر الساعات والأيام التي نعمل بها، بالإضافة إلى تحملنا ضغوط العمل وتكليفنا بمهام إدارية أخرى، فصبرنا لسد حاجة الناس وأملاً في التثبيت، ولكننا فوجئنا في سنة التثبيت بتعاقد الوزارة مع خريجات جديدات وتم تثبيتهن رغم أنهن أحدث من المعلمات البديلات اللاتي كان ينبغي أن تكون لهن الأولوية في التثبيت، رغم أنهن خدمن في وزارة التربية والتعليم وغطين العجز لديها في المعلمات، وانتهى بهن الحال إلى عدم تجديد عقودهن.

تحمّس الوزير.. وتشددت اللجنة

وتشير إلى أن وزير التربية والتعليم كان قد ذكر أن لنا الأحقية في التثبيت أكثر من غيرنا، ورفع بشأننا خطاباً للمقام السامي ذكر فيه أننا الأولى بالتوظيف، وأن تحديد مَنْ كن على رأس العمل لا يحقق انتظام العملية التعليمية نظراً لارتباط المعلمة البديلة بإجازة المعلمة الرسمية، وبموجب هذا الخطاب أصدر الديوان الملكي توجيهاً بتشكيل لجنة من وزارات التربية والتعليم والخدمة المدنية والمالية، أمضت عامين ونصف العام إلى الآن وهي تتدارس قضيتنا دون أن تبدي أي حلول ودون إخبار المعلمات البديلات بشفافية بما يدور داخل اللجنة بصفتنا أصحاب القضية والمعنيين بها.

قرارات تعسفية

وتحكي المعلمة البديلة ندى الأنصاري، خريجة عام 1425هـ تخصص تاريخ، معاناتها، فتقول جاءني العقد الرابع واستبشرت خيراً كالعادة، وذهبت لمدرستي فإذا بالمديرة تقول لي لا أحتاج لمعلمة تاريخ، بل أحتاج لمعلمة رياضيات أو لغة عربية. فقلت لها ما ذنبي إن تم توجيهي للعمل محل معلمة تخصصها لغة عربية، ما يعني أن ثمة خطأ في عقدي.

وتقول ذهبت إلى إدارة التربية والتعليم، وبقيت حائرة بين مشرفة وأخرى، كل منهن ترسلني إلى الأخرى، وكأنهن يواجهن مثل هذا الخطأ لأول مرة. وتستطرد قائلة أفهمتهم الموضوع في اتصال لهن بي، فإذا بالمسؤولة تخبرني بأني إما أن أقبل بالعمل كمعلمة لغة عربية أو لا أقبل وهذا حال التعليم. وتقول لأمانتي استخرت الله فلا أستطيع تدريس تخصص مختلف تماماً عن تخصصي وفي المرحلة الإبتدائيه التي تعد مرحلة تأسيس، حتى فوجئت بعد ذلك بأسبوع بصدور القرار الملكي بالتثبيت، ولكن حتى الآن مازلنا نواجه قرارات تعسفية لا تعطينا حقنا رغم أننا خدمنا الوطن وبأداء وظيفي ممتاز، ومدارسنا ومديراتنا وشهاداتنا تثبت ذلك.

تعنت غير مبرر

وتقول المعلمة البديلة رحاب محمد الحربي إن مسمى البديلة استحدث عام 1426هـ باعتبارها بديلة للمعلمة الأساسية التي تتمتع بإجازتها لأي سبب كان. ولا تحسب للبديلة سنوات خدمة، ولا تقاعد، ولا علاوات، والتعاقد معهن يكون بعدد الساعات بمقابل 44 ريالاً للساعة، ولا يتمتعن بإجازة وينتهي عملها برجوع الأساسية. وتقول الحربي حين صدر الأمر الملكي الكريم رقم 1/91 في 18 جمادى الأولى عام 1432هـ بتثبيت المعينين على البنود استبشرنا خيراً حيث نص القرار على أن التثبيت يشمل جميع العاملين ببرنامج محو الأمية رجالاً ونساءً بالمسائي والصباحي، كذلك تثبيت المتعاقد معهم كمعلمين بدلاء على وظائف جديدة تحدث لهم. إلا أن وزارة التربية والتعليم خصصت التثبيت لمَنْ كنّ على رأس العمل فقط، حيث تم تحديد سنوات من 1429 إلى 1432هـ بينما همشت المعلمات البديلات ممن عملن في عام 1428هـ وما قبله، رغم أحقيتهن في التثبيت. وتقول جميعنا انتظر التثبيت، خاصة بعد أن أفادت الوزارة بأنها ستعالج موضوعنا، وأن هناك قراراً سيصدر قريباً بهذا الصدد، ولكن مع الأسف جاء قرار اللجنة المكلفة بمعالجة وضع البديلات مجحفاً في حقنا، حيث تم وضع شروط لا مبرر لها شملت ضرورة اجتياز اختبار كفايات المعلمين «قياس»، الذي يستثني خبرتنا السابقة. كما تقرر تأخير التعيين ليبدأ بعد مضي سنة كاملة، وكان من المفترض أن نثبت مباشرة. كما اشترطت اللجنة أن مَنْ لم يعالج وضعها خلال ثلاث سنوات لعدم اجتيازها اختبار القياس يتم تعيينها على وظائف إدارية تتناسب والتخصص. وتضيف معنى ذلك أن على البديلة أن تنتظر ثلاث سنوات حتى يتم تعيينها على وظيفة تعليمية أو إدارية في حين أن عدداً كبيراً من البديلات تخرجن منذ أكثر من عشر سنوات، وهذا يخالف اهتمامات وتطلعات ولاة أمرنا وحرصهم على مصلحة المواطن. وتقول أتمنى من الوزارة إلغاء كل هذه الشروط، على أن يتم تثبيت البديلات دون قيد أو شرط، وفق مؤهلاتهن والأقدمية، هذا بالإضافة إلى معالجة أوضاعهن خلال السنوات الماضية، وأن تكون لهن الأفضلية من حيث العلاوة ومن حيث أماكن العمل. وتضيف لقد تشرفت بأن أكون ضمن الفريق الذي قام بحصر البديلات وبجهود من إدارة تعليم جدة ومتابعة من الوزير، حيث تم حصر كل البديلات ومعلمات محو الأمية على أمل أن تتحقق أمانينا وطموحاتنا التي انتظرناها منذ سنوات، وأملنا في الله ثم في ولاة أمرنا كبير.

خيبوا آمالنا

وتقول المعلمة البديلة نورة العتيبي إن قضيتنا التى امتدت لثلاث سنوات دون حل جذري أو مُرْضٍ لجميع البديلات. وقد شكلت لجان لحل هذه القضية ونالت فرصتها من الدراسة والاجتماع، وكان أملنا وطموحنا أن يصلوا إلى حل ينهي معاناتنا، لكن الصدمة التي منينا بها خيبت آمالنا في الحصول على التثبيت، حيث وضعت شروط تعجيزية منها اجتياز اختبار «قياس» والتعيين على ثلاث دفعات وحسب الاحتياج. وتتساءل: لماذا لم تقدر وزارة التربية والتعليم ما قطعناه من مسافات طويلة في العمل مخاطرات بأنفسنا لسد حاجة الوزارة ووفق عقود ظالمة، لنحرم من التثبيت بسبب تلك الشروط. وتقول لن نرضى بغير التثبيت ودون شروط أسوة بمَنْ سبقنا بالتثبيت. وتمضي قائلة نريد مَنْ يتبنى قضيتنا ويكتب عنا. فنحن المعلمات البديلات المستثنيات نعيش معاناة حقيقية في ظل مماطلة وتهميش المسؤولين لنا لأكثر من عامين.

تفسير خاطئ

وتحكي المعلمة البديلة نادية الشهري عن تجربتها، فتقول أنا معلمة بديلة محو أمية تخرجت في كليتي وكلي أمل أن أخدم بلدي حتى الممات، وتم التعاقد معي كمعلمة محو أمية للكبيرات.

وعلمتهن ولله الحمد حتى أصبحن يعرفن القراءة والكتابة وقراءة القرآن الكريم، وكنت أبتغي الأجر فيهن، وأعلم أن الله لن يضيع تعبي وسيتكلل نجاحي بالتثبيت. وفعلاً صدر مرسوم ملكي بتاريخ 25/6/1426 يقضي بتثبيتنا، ولكن للأسف حرمنا من التثبيت وانقلبت فرحتنا إلى أحزان، ومع ذلك ظللنا نعمل بجد واجتهاد في مدارسنا مغتربات عن مدننا وأسرنا، بل إن بعضنا تم التعاقد معها في قرى نائية لا يوجد بها حتى الكهرباء. وبعد فترة صدر مرسوم ملكي جديد يفتح باب الأمل أمامنا للتثبيت، وكان ذلك عام 23/3/1432هـ، ولكن أيضاً ابتلينا بمَنْ اغتال فرحتنا وتم استثناؤنا للمرة الثانية دون أي سبب سوى أننا لسنا على رأس العمل. وتتساءل أي منطق هذا؟ أيعقل أن يتم تثبيت مَنْ لم يمض على عملها كمعلمة

سوى شهر أو أسبوع، في حين تستثنى مَنْ عملت وخدمت بلدها لسنوات طويلة لمجرد أنها ليست على رأس العمل؟ ورغم صدور أمر ملكي إلحاقي بخصوص تثبيت المعلمات البديلات ومعلمات محو الامية، بقي هناك مَنْ ينغص فرحتنا ويلون لوحة أحلامنا بالسواد، ويتعب قلوبنا العطشى للوظيفة. فقد فسرت الوزارة مقصود الأمر الملكي بطريقة وضعت في طريق تثبيتنا العقبات، بشروط تعجيزية. وتتساءل لماذا يشترط اجتيازنا لاختبار «قياس» ونحن معلمات ولسنا حديثات عهد بالتخرج حتى تجرى لنا اختبارات قدرات، ولماذا يكون التثبيت حسب الاحتياج المكاني؟ وتقول إن هذا تعيين وليس تثبيت. وتستطرد قائلة لقد عشنا مغتربات في صحاري وقفار وقرى تكاد تكون خالية حتى من البشر، واليوم نكافأ باشتراط تثبيتنا حسب الاحتياج المكاني، لنعود مجدداً إلى دوامة الغربة والتشتيت، وتضيع فرحتنا بهذا التثبيت، وحاجتنا إلى الأمان الوظيفي والمكاني بجانب أسرنا أسوة بمَنْ سبقننا من أخواتنا المثبتات.

لا تنازل عن الضوابط

من جانبه، يؤكد المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني لـ «الشرق» أنه لن يتم إسقاط شرط اجتياز اختبار كفايات المعلمين «قياس» وسائر شروط وضوابط التوظيف لتعيين المعلمات البديلات التي أعلن عنها سابقاً.

وأوضح أنه سيتم تعيين المعلمات البديلات اللاتي تم التعاقد معهن لسد العجز ومحو الأمية على وظائف تعليمية وإدارية في الوزارة حسب المؤهل التعليمي من بداية العام المالي المقبل على مدى ثلاث سنوات مقبلة، ولن يتم توجيههن للقطاع الخاص أو المدارس الأهلية. وأكد أن المقياس في الوظيفة الإدارية والتعليمية سيكون حسب استيفاء المعلمة لشروط الوظيفة التعليمية أو تحويلها لوظيفة إدارية. وأشار الدخيني إلى عدم وجود رقم محدد يستطيع الإعلان عنه بأعداد المعلمات البديلات، مبيناً أن جميع ما يتداول عن أعدادهن غير دقيق وستتضح الأرقام الصحيحة لهن بعد انتهاء الحصر الحالي في الخامس من ذي الحجة المقبل، مضيفاً أن الإجراءات جارية لحصرهن بشكل عام، ومن ثم السعي في الإجراءات التي أصدرها المقام السامي.

** وتبقى القضية معلقة.. فالشروط التي وضعت لتثبيت البديلات لم تحل الأزمة، بل زادتها تعقيداً.. فلم تأت على الخبرة التي نالتها تلك المعلمات، ولم تلتفت إلى الظروف القاسية التي عاشوها من قبل.. بل هي باختصار تقود نحو إقصائهن ولكن بصورة نظامية. تُرى.. هل تعيد الوزارة التفكير في تلك الشروط وتثبّت المعلمات البديلات إعمالاً للأمر الملكي دون قيود أو شروط تعجيزية.. أم أن أوان العلاج فات ولن تلتفت الوزارة إلى تلك المعاناة؟

موظفون يتبرعون بـ تكييف صحراوي لمحكمة تربة

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/26/926793

تربة – مضحي البقمي

يعاني القضاة وموظفو ومراجعو المحكمة الشرعية في تربة من الحرارة العالية في المكاتب وقاعات المحكمة بسبب تعطل المكيفات المركزية الخاصة بمقر المحكمة.

عطل منذ أربعة شهور

وأوضح موظفون في المحكمة تحتفظ «الشرق» بأسمائهم أنهم يعانون من تعطل المكيفات المركزية منذ أربعة شهور مضت حتى اليوم في ظل درجة حرارة تتخطى 48 درجة ما جعلهم يقومون بشراء مكيفات صحراوية للتغلب على حرارة الطقس أثناء وجودهم في العمل. وبينوا أن القضاة في المحكمة قاموا بمخاطبة الشركة التي تنفذ صيانة مقر المحكمة إلا أن المسؤولين في الشركة لم يستجيبوا. ما جعلهم يقومون بمخاطبة الوزارة التي وعدت بالإصلاح، إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن.

تذمر المراجعين

من جهته استغرب المراجع غايب المرزوقي إهمال وزارة العدل لمقر المحكمة الذي توقفت فيه المكيفات عن العمل منذ أربعة شهور .

مشيراً إلى أن ذلك تسبب في تذمر المراجعين من حرارة الطقس في المحكمة لافتاً إلى أن الموظفين يعانون من ذلك منذ أربعة أشهر ماضية، وسط صمت وتجاهل من قبل وزارة العدل تجاه تلك المعاناة التي مازالت مستمرة، مطالباً الوزارة بوضع حلول عاجلة للوضع المتردي للمحكمة الذي طال النظافة أيضاً.

«الشرق» حصلت على مضمون معاملة، برقم 1438 وتاريخ 1434/8/22هـ قام فيها موظفو المحكمة بتقديم شكوى رسمية لرئيس المحكمة مطالبين فيها برفع معاناتهم لوزارة العدل لكي يتم العمل على إصلاح المكيفات المركزية لمقر المحكمة.

بانتظار الرد

«الشرق» من جانبها اتصلت بإدارة الإعلام والنشر في وزارة العدل إلا أنه لم يتم الرد على اتصالاتنا المتكررة للحصول على تفسير لسبب تلك الأعطال، وتأخر إصلاح المكيفات حتى لحظة إعداد هذا التقرير للنشر.

51 قضية عنف ضد المرأة والطفل في الرياض

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/26/926627

الدمام – فاطمة آل دبيس

تلقت محاكم الرياض الجزائية العامة خلال العام الماضي 51 قضية عنف ضد المرأة والطفل، حيث نظرت 41 قضية اعتداء وعنف ضد المرأة و 10 قضايا عنف ضد الطفل، وتصدر السعوديون واقع القضايا بـ 38 قضية المتهم فيها سعوديون، و13 قضية المتهم فيها أجانب.

وأرجع الاختصاصي الاجتماعي فؤاد المشيخص أسباب العنف ضد المرأة والطفل إلى عدم وجود توضيح للعقوبات والأنظمة الرادعة التي تمنع أي شخص من الاعتداء على غيره، ورأى ضرورة تخصيص مؤسسات من المجتمع المدني لدراسة المظاهر المتصلة بالعنف ووضع برنامج علاجي وقائي يقضي عليه من الجذور، مشيرا إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في دار الحماية تتلقى حالات العنف، وقد يصل الأمر إلى المحاكم في حال عدم اتفاق وتصالح الأطراف، وقد تتلقاها حقوق الإنسان، إلا أن دورها يقتصر على الرصد والمتابعة دون إيجاد علاج للمشكلة، وأشار المشيخص إلى ضرورة تكثيف الوعي في المجتمع لمحاربة العنف.

د.التخيفي ل الرياض: يحق توظيف السعوديات في مطاعم الوجبات السريعة والمطابخ المتخصصة

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/26/article862297.html

الرياض – أسمهان الغامدي

أوضح ل"الرياض" وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير الدكتور فهد التخيفي أنه يحق للتجار وأصحاب المحال توظيف النساء السعوديات في المطابخ المستقلة أو المطابخ المرتبطة بالمطاعم أو المطابخ المرتبطة بمحلات تقديم الوجبات السريعة أو المطابخ المرتبطة بالمحلات المتخصصة في صناعة وبيع الحلويات وفقا للضوابط الشرعية والمصلحة العامة.

وأضاف أن الوزارة تسعى في كل الاشتراطات الخاصة بعمل المرأة بأن يكون عملها في قسم خاص ومستقل عن مكان عمل الرجال، على أن يكون الحد الأدنى المسموح به لتوظيف النساء في المطاعم والمطابخ هو ثلاث موظفات في الوردية الواحدة، وأن يكون عمل النساء في المطبخ في أقسام خاصة بهن ومستقلة، ويحظر على صاحب العمل توظيف عاملين في تلك الأقسام، ويطبق في حق المطابخ التي تخالف أحكام هذا القرار العقوبات التي يقضي بها نظام العمل وزاد أن الوزارة تراجع فعالية تنفيذ هذا القرار بشكل دوري، على أن يتم تحديثه كلما اقتضت الحاجة لذلك وفق مستجدات سوق العمل ووفق ما يردها من اقتراحات تطويرية ليواكب احتياجات المجتمع وبما يحقق الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن وقال د.التخيفي أن الوزارة تعمل بخطوات جادة على توظيف المرأة في القطاع الخاص تنفيذا للأمر الملكي 121 الصادر في العام 1432 ه والذي تضمن موافقة المقام السامي على الخطة التفصيلية والجدول الزمني للحلول العاجلة قصيرة المدى والحلول المستقبلية لمعالجة تزايد أعداد الراغبات للعمل إذ تضمن أن على وزارة العمل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر الملكي، وتنفيذا أيضا لقرار مجلس الوزراء 120 بشأن فتح فرص ومجالات عمل للمرأة. وفي هذا السياق، قامت الوزارة بإصدار عدة قرارات وزارية تنفيذاً للأوامر الملكية لفتح فرص ومجالات عمل للمرأة السعودية

وأكد أن وزارة العمل هي الجهة صاحبة الاختصاص في تطبيق ضوابط تشغيل النساء كأجيرات لدى أصحاب العمل باعتبارها الجهة المعنية بتطبيق نظام العمل.

آليات متعددة لمكافحة التوطين الوهمي

وزارة العمل: يحق للقطاع الخاص مقاضاة المتسربين من وظائفهم

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/26/article862438.html

الرياض – تركي العوفي

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب بن صالح العنزي أحقية شركات ومؤسسات القطاع الخاص في اللجوء إلى هيئات تسوية الخلافات العمالية لإنصافها من السعوديين الذين يتسربون من وظائفهم قبل انتهاء مدة العقد مع الشركة التي يعملون فيها.

وقال ل"الرياض" إن المادة السابعة والسبعين من نظام العمل تنص على أنه إذا أُنهي العقد لسبب غير مشروع كان للطرف الذي أصابه ضرر من هذا الإنهاء الحق في تعويض تقدره هيئة تسوية الخلافات العمالية، ويراعى فيه ما لحقه من أضرار مادية وأدبية، وحالة واحتمالية وظروف الإنهاء.

وانتقد العنزي تبرير بعض شركات القطاع الخاص تخوفها من توظيف السعوديين بعدم استمرارهم في العمل إلا أسبوعا أو أسبوعين فقط.

وقال: هذا تبرير غير موضوعي لأن فترة الأسبوع أو الأسبوعين المشار إليها تعتبر طبقاً للمادة الثالثة والخمسين من نظام العمل ضمن فترة التجربة التي يخضع لها الموظف الجديد وتبلغ تسعين يوماً، ويحق لأي من الطرفين إنهاء العقد خلال هذه الفترة إذا لم يجد أي منهما أن الطرف الآخر يصلح له أو يتفق مع تطلعاته ورغباته.

وأضاف أن الهيئات الابتدائية والعليا جهات قضائية ينبغي على الجميع الالتزام بالحضور عند الطلب والالتزام بما تقضي به هذه الهيئات لحل الخلافات التي تنشأ بين العامل وصاحب العمل، وبالتالي فإن الاصل هو أن يتجاوب اصحاب العمل مع هذه الهيئات، وفي الحالات التي لا يكون هناك تجاوب من بعض أصحاب العمل، يتم اتخاذ إجراءات لضمان تجاوبهم مثل إيقاف الحاسب الآلي للمنشآت غير المتجاوبة.

وأشار المتحدث الرسمي لوزارة العمل الى أن تفتيش العمل من المهام الرئيسية التي توليها الوزارة اهتماماً كبيراً وتسعى لتطويره ودعمه بالإمكانيات المادية والبشرية، لذا تم تعزيز منظومة التفتيش بألف وظيفة وافق المقام السامي الكريم على اعتمادها للوزارة حيث يجري العمل حالياً على استقطاب وتهيئة وتدريب الأعداد المطلوبة من الكوادر الوطنية للعمل في هذا المجال وقد تم شغل كثير من هذه الوظائف بعد إكمال التدريب اللازم لذلك، كما تم تزويد المفتشين بأعداد كبيرة من السيارات وأجهزة الاتصالات الذكية التي تساعدهم على أداء مهامهم بكفاءة ومهنية عالية، بالاضافة إلى مشروع التكامل والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في مجال التفتيش المشترك وخصوصاً وزارة الداخلية حيث أسهم تعديل المادة 39 من نظام العمل في تعزيز التكامل بين جهود الوزارتين في هذا المجال. كما قامت الوزارة بتفعيل مشاريع التفتيش الذكي على المنشآت باستخدام معلومات تتوفر عن طريق الربط بقواعد المعلومات بعدة جهات حكومية معنية، والتقييم الذاتي للمنشآت حيث أكملت معظم متطلبات هذا المشروع الذي يتوقع أن يسهم في رفع وعي منشآت القطاع الخاص بأنظمة العمل ويوفر آليات وبيانات محدثة يتم على ضوئها القيام بالتفتيش من خلال التركيز على المخالفات الأكثر انتشاراً وتأثيراً على سوق العمل.

وقال العنزي: توجد جهود عديدة لمكافحة التوطين الوهمي والتحقق من عدم وجوده وتشمل الربط الإلكتروني بين الوزارة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والإجراء المتخذ لعدم حساب أي موظف سعودي في نسب التوطين في برنامج نطاقات إلا بعد تسجيله في التأمينات وتسديد الاشتراكات لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى عمليات التفتيش

الميدانية التي يقوم بها مفتشو الوزارة ومفتشو التأمينات الاجتماعية التي يتم من خلالها كشف كثير من حالات التوطين الوهمي وتطبيق عقوبات مشددة على المنشآت المخالفة، تشمل الحرمان من الاستقدام لمدة خمس سنوات مع ضمان حق المواطن الذي تم توظيفه وهمياً في الحصول على تعويض مقابل ما لحقه من ضرر نظير استغلاله دون علمه أو موافقته.

الرياض: تجمع لخريجي الدبلومات الصحية أمام الخدمة المدنية" للمطالبة بالتوظيف

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/545210

الرياض - أروى خشيفاتي

تجمع عدد من خريجي الدبلومات الصحية أمام مبنى وزارة الخدمة المدنية في الرياض أمس، رافعين شعارات مناشدة لخادم الحرمين الشريفين بإنصافهم، بعد أن استبعدتهم الخدمة المدنية، مؤكدين على حقهم في التوظيف وفق الأمر الملكي القاضي بمعالجة أوضاع خريجي الدبلومات الصحية.

وقضى الأمر الملكي المعني بأن تقوم وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع كل الأجهزة الحكومية والتي تقدم خدمات صحية دون استثناء، بتوزيع الخريجين عليها، وفقاً لحجم العمل في تلك الأجهزة، على أن يستبعد من ذلك من يشغل وظيفة حكومية مدنية كانت أم عسكرية.

وأكد عدد من خريجي الدبلومات الصحية لـ«الحياة» أنهم قابلوا المتحدث الرسمي باسم وزارة الخدمة المدنية الدكتور عبدالعزيز الخنين أمس الأحد، إلا أنه لم يبدِ أي تعاون - على حد قولهم».

وأشاروا إلى مقابلتهم في الوقت نفسه بنائب وزير الخدمة المدنية الدكتور صالح الشهيب، الذي لم يبد أي تعاون - على حد قولهم - واكتفى بالقول إن الأمر الملكي لا يشملهم، وإنه مجرد خطاب إلحاقي خاص بالدفعة السابقة لهم.

وبين الخريجون أنهم التقوا وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك في وقت سابق خلال شهر رمضان، ووصفوا استقباله في البداية بأنه كان ممتازاً، لكن ما إن قاموا بطرح قضيتهم حتى بادرهم بقوله «لا أستطيع مساعدتكم لأن القرار لم يشملكم». وأضافوا «علق الوزير على حديثنا بقوله إن الدولة ليست ملزمة بتوظيفكم جميعاً، وإنه يجب عليكم مخاطبة وزارة العمل، فهي من تستطيع رفع رواتبكم إلى ستة آلاف ريال، أما نحن، فلا نستطيع أن نفعل لكم أي شيء عدا رفع التوصيات إلى وزارة العمل». وأوضحوا أن الوزير ختم حديثه معهم بقوله «أحس بحجم المعاناة وعدد الخريجين كثير والكل يطالب بالتوظيف».

وأوضح باسم الرعوجي وهو أحد خريجي الدبلومات الصحية لـ«الحياة» أنه قسم سجلات طبية بمعدل 4.5 ، وأضاف أن الأمر الملكي كان مصدر سعادة ونافذة أمل لجميع خريجي الدبلومات الصحية عند صدوره. وقال «نحن نحاول أن نطابق منذ عامين، ولكن وللأسف الشديد فإن باب المطابقة مغلق من وزارة الخدمة المدنية»، مشيراً إلى أن عدد الذين لم يطابقوا يصل إلى 4050 شخصاً تقريباً، وأنهم راجعوا الخدمة المدينة دون جدوى.

وأضاف الرعوجي «بعد صدور القرار والذي كان واضح ويستثني فقط من يشغل وظيفة حكومية مدنية كانت أم عسكرية، تم تشكيل لجنة، واستبعدت الخدمة المدنية ممن لم يشملهم الأمر الملكي ومن لم يطابق، وباب المطابقة مغلق من وزارة الخدمة المدنية منذ عامين، وليس لنا ذنب في ذلك».

وأبان أنه قدم على وظيفة في القطاع الخاص، لكن الملاحظ أن الموارد البشرية تقوم بالضغط على القطاع الخاص، وبالتالي يتم الضغط على عليهم كخريجين، علماً بأن الدوام 10 ساعات براتب ثلاثة آلاف ريال، ويصل إلى 2800 ريال بعد خصم التأمينات. فيما أشار زميل له أنه ومنذ تخرجه قبل عام ونصف العام لا يزال عاطلاً عن العمل، والقطاع الخاص يلزمهم بدوام لفترتين صباحية ومسائية وبراتب يصل إلى 2500 ريال بعد خصم التأمينات.

ويطرح خريج الدبلوم الصحي سلطان المطيري القضية من وجهة أخرى بأنه خريج قسم صيدلة بمعدل 3.84 ، وأن المشكلة تكمن في أنهم مجموعة كبيرة من الشباب خريجي الدبلومات الصحية غير المطابقين لبياناتهم في وزارة الخدمة المدنية، وصدر أمر ملكي بمعالجة وضعهم واستيعابهم، ويستثنى منهم الموظفون الحكوميون من مدنيين وعسكريين.
وزاد بالقول «وزارة الخدمة المدنية استبعدتنا واستثنتنا من الأمر، وذلك لعدم قيامنا بالمطابقة برغم أن باب المطابقة مغلق».
من جهتها، حاولت «الحياة» التـــواصل مع المـــتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين منذ الشهر الماضي إلا أنه رفض التجاوب مع الاتصـــالات والرسائل المتكررة على هاتفه.

أعمال "ترميم" سهلت هروب 7 أحداث بـ"دار ملاحظة" الرياض

استغلوا فترة الترميم وفروا عن طريق إحدى النوافذ

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=157382&CategoryID=3

الرياض: نايف الرشيد
عادت الأحداث السلبية بدور الملاحظة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للظهور من جديد، إذ سجلت دار الملاحظة في العاصمة الرياض حالة هروب لنحو 7 أحداث من نزلائها الخميس الماضي.
وطبقاً لمصادر تحدثت إلى "الوطن" فإن حالات الهروب وقعت في التاسعة صباحاً، إذ تمكن 7 أحداث ترعاهم الدار بالرياض من الهرب عبر إحدى النوافذ التي انتهى المقاول من ترميمها قبل فترة ليست بالبعيدة.
ويقول المصدر إن مبنى دار الملاحظة يشهد أعمال ترميم وصيانة في الوقت الراهن، مما دفع القائمين عليه إلى جمع أفراد الدار في مكان ضيق تم الانتهاء من أعمال الصيانة فيه قبل فترة زمنية بسيطة.
وأشار المصدر إلى أن أعمال الترميم لم تكن على النحو الجيد والعالي الجودة، وهو ما أدى إلى تمكن الأحداث من الهروب عبر النوافذ بعد إزالة "الشبابيك" الحديدية بأيديهم دون أن يبذلوا جهدا كبيرا في ذلك، الأمر الذي يثبت عدم تركيبها على النحو المطلوب.
وأفاد المصدر بأن مدير دار الملاحظة أبلغ شرطة الملز بواقعة الهرب مرفقة بأسمائهم، كما تم إخطار إدارة دار الملاحظة بوزارة الشؤون الاجتماعية بالحادث.
وأرجع المصدر أسباب هروب الأحداث إلى عدم وجود متابعة أمنية وعدم تواجد الفرق الأمنية المحيطة بالدار، إضافة إلى عدم تفعيل كاميرات المراقبة لوجود خلل تقني فيها على الرغم من أنها تكلفت مبلغا يقارب 10 ملايين ريال حسب تقديره.
وأضاف المصدر أن من أهم أسباب الهروب وجود الكبت والاضطهاد الذي قد يمارسه بعض أفراد الدار على الأحداث، في حين أكد أن مدير دار الملاحظة بالرياض خاطب إدارة دار الملاحظة بالوزارة وأبلغهم بأن المبنى متهالك وأخلى مسؤوليته تجاه عدم ملاءمة المبنى وما قد ينتج عنها، فيما ذكر المصدر أن من بين الهاربين من سيتم إنهاء مدة مكوثه بالدار بعد نحو 20 يوما فقط.

الإسكان": الأراضي البيضاء "حجر الزاوية" لمعالجة مشاكلنا

خيار البناء متعدد الأدوار مطروح وموقع "الأرض" من يحدد ذلك

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=157441&CategoryID=2

الرياض: عبدالله فلاح

وضعت وزارة الإسكان ملف الأراضي البيضاء كحجر الزاوية في جهودها الساعية لحل مشاكل الإسكان في المملكة، مؤكدة أن معالجة هذا القطاع لن تكتمل إلا بمعالجة وضع الأراضي البيضاء.

كما أكدت الوزارة على لسان عدد من منسوبيها برئاسة نائب الوزير المهندس عباس بن أحمد هادي، خلال اجتماعهم بلجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بمجلس الشورى، والذي اطلعت الوطن على نسخة من محضر الاجتماع، على أن توجهها واضح من خلال الاستراتيجية كي يتم الانتهاء من قضية الأراضي البيضاء، مشيرة إلى أنها كلفت البلد موارد هائلة.

وذكر مسؤولو الإسكان أن المباني متعددة الأدوار تعتبر خيارا إسكانيا موجودا في جميع بلدان العالم، مؤكدين أن وزارتهم ترى بأن هناك مواقع تضطر فيها إلى أن تبني أدوارا بحسب طبيعة الأرض وموقعها، بدلا من التوسع الأفقي في البناء.

وعن تقييمها لبناء المساكن، تجد الوزارة أن أفضل خيار هو بناء مبان متعددة الأدوار والذي لا يعد خيارا أول، ولكنّ مسؤولي الوزارة أكدوا أنه خيار موجود، وإن كان الأفضل بعد دراستها لذلك في ظل وجود شح في الأراضي، إلا أن موقع الأراضي هو ما يحدد نوع البناء، سواء كان توسعا أفقيا أو عموديا.

وأشاروا إلى أن وزارتهم تعمل وفق استراتيجية واضحة، مبينين أن الاستشاري رأى أن مباشرة الوزارة لبناء المساكن خطأ كبير وفي النهاية توصلت الوزارة إلى مرحلة انتقالية، بحيث تباشر بناء جزء بسيط من المشاريع إلى أن تتبلور آليات القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة، موضحين أن القرارات الأخيرة مع التحديات التي واجهت الوزارة منسجمة مع الخطة الاستراتيجية للوزارة.

وأوضح مندوبو وزارة الإسكان خلال الاجتماع، أن موضوع البنية التحتية في الاستراتيجية السابقة ظل كما هو عند الانتقال إلى الاستراتيجية الحالية، فيما تم الاكتفاء بالبنية التحتية السابقة بتصميمها وجميع تفاصيلها لاستخدامها في التوجه الجديد.

يذكر أن تقريرا للوزارة رفع إلى مجلس الشورى في وقت سابق، تضمن أن ما حصلت عليه الوزارة يبلغ قرابة ثلث ما تحتاج إليه من الأراضي وأن بعضها بعيدة عن النطاق العمراني والخدمات، مما يكلف الدولة الكثير من أجل إيصال الخدمات، وقد لا تحوز على الرضا في المستقبل لبعدها.

وأضافت الوزارة في تقريرها، أنها لا تزال تعمل مع إمارات المناطق والبلديات للوصول إلى حل لهذه المشكلة، وقد قامت وزارة الإسكان مؤخرا، بمخاطبة وزارة الشؤون البلدية والقروية لتحسين نظام منح الأراضي للمواطنين، بحيث تتوحد أنظمة البناء والسكن وقروض التنمية العقارية تحت نظام واحد ليشمل جميع أنواع الدعم الإسكاني يتأهل إليه المواطنون بنفس الكيفية، ويمنحون أرضا وقرضا للبناء أو وحدة سكنية جاهزة، حسب رغباتهم، بعد التأكد من استحقاقهم للدعم الإسكاني.

وأوضح التقرير أن بعض المواقع المخصصة لمشاريع الإسكان توجد عليها تعديات وتتقاطع مع بعض الخدمات، مما تترتب عليه ضرورة معالجتها قبل البدء في تنفيذ المشاريع عليها، إذ تقوم الوزارة حاليا بمتابعتها وتأمل أن يكون الحل لتلك التعديات قريبا، إضافة إلى تأخير اعتماد بعض المخططات والتصاميم لدى الجهات المعنية، مما دفع الوزارة لتلافي ذلك، بطلبها القيام بتنفيذ ما تقوم بتخطيطه وتصميمه دون الحاجة للاعتماد من الجهات المعنية.

رغم مرور أكثر من أسبوع على نشر معاناته في شوارع ملز الرياض

الجهات المسؤولة لم تتحرك لمتابعة حالة "الرجل الذي استوطن شجرة"

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://sabq.org/s6Bfde

شقران الرشيدي- سبق- الرياض:
رغم مرور أكثر من أسبوع على نشر معاناة رجل معتل نفسياً استوطن شجرة منذ عشر سنوات في "ملز الرياض" لم تبادر الجهات المعنية برصد مثل هذه الحالات بالتحرك، ومتابعة حالته. وقد تحدث لـ"سبق" بشكل متردد ومضطرب بعد سؤاله؛ مما يدل على صعوبة مرضه النفسي، مؤكداً أن اسمه "ناصر" وسبب تواجده في هذا الشارع أنه مكلف من قبل الدولة، وأن لديه "شغلاً خاصاً هنا!!".. ثم صمت ولم يتكلم.
تجدر الإشارة إلى أن أحد المواطنين قام بعد نشر "سبق" لحالته بشراء ثياب جديدة لـ"ناصر"، ووفر له عدداً من الوجبات الغذائية.

مجلس الوزراء: خادم الحرمين يقف دائماً مع الحق ولا يأبه بمصالح أو تحقيق مكاسب زائلة

نظام الحماية من الإيذاء يؤكد وجوب الإبلاغ الفوري عن الحالة وعدم الإفصاح عن هوية المبلغ

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631720.htm

واس (جدة)
وافق مجلس الوزراء في جلسته أمس برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، على نظام الحماية من الإيذاء، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون الاجتماعية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (32/71) وتاريخ 1433/6/22هـ.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح النظام أنه يستهدف عدة أمور، من بينها ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة لذلك، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المتسبب بالإيذاء ومعاقبته، يجب على كل من اطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً، مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من إجراءات، يلتزم كل موظف عام مدني أو عسكري وكل عامل في القطاع الأهلي اطلع على حالة إيذاء - بحكم عمله - إحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعليها إبلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، وتحدد اللوائح إجراءات التبليغ، ولا يجوز الإفصاح عن هوية المبلغ عن حالة إيذاء إلا برضاه، أو في الحالات التي تحددها اللائحة التنفيذية للنظام، ويلتزم موظفو وزارة الشؤون الاجتماعية وكل من يطلع - بحكم عمله - على معلومات عن حالات إيذاء بالمحافظة على سرية ما يطلعون عليه.

رسالة خادم الحرمين

وقدر مجلس الوزراء عالياً الرسالة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حول الأحداث في جمهورية مصر العربية، مشدداً على أن ما شملته الرسالة من مضامين تنبع من خلق خادم الحرمين الشريفين الذي يجعله يقف دائماً مع الحق دون أن يأبه بمصالح أو تحقيق مكاسب زائلة، وحرصه الشديد أيده الله ووقوفه مع الأشقاء في مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة وتجاه كل من يحاول المساس بشؤونها الداخلية، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية لم تطلب أكثر من أن يقف الشعب المصري والأمتان العربية والإسلامية وقفة رجل واحد وتحكيم العقل والحكمة للحفاظ على أمن واستقرار مصر.

عزاء في رحيل الأمير مساعد

وكان المجلس قد رفع في مستهل الجلسة التي عقدها بعد ظهر أمس برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين، في قصر السلام بجدة، عزاءه ومواساته لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وسمو النائب الثاني في وفاة صاحب السمو الملكي الأمير مساعد بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - سائلين الله أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته. ووجه سمو النائب الثاني باسم خادم الحرمين الشريفين شكره للجميع على ما عبروا عنه من صادق العزاء والمواساة، ثم حمد الله عز وجل على ما أنعم به على المملكة من نعم كثيرة لا تعد ولا تحصى تستوجب الشكر والثناء للمولى جل وعلا وفي مقدمتها نعمة الأمن والاستقرار وشرف خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما من الحجاج والمعتمرين والزوار، وعبر سموه عن شكره لجميع منسوبي القطاعات التي شاركت في خدمة المعتمرين والزوار خلال شهر رمضان المبارك مما مكنهم بعد فضل الله وتوفيقه من أداء عباداتهم في أجواء إيمانية آمنة.

مأساة الشعب السوري

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع بعد ذلك على جملة من التقارير عن تطور الأحداث وتداعياتها في عدد من الدول العربية الشقيقة، وجدد مناشدة المملكة العربية السعودية للمجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته الإنسانية تجاه ما يشهده الشعب السوري من مآس ومجازر مروعة يرتكبها النظام ضد شعبه وبمختلف أنواع الأسلحة بما فيها السلاح الكيماوي المحرم دوليا، محذراً من أن استمرار التخاذل وعدم اتخاذ قرار واضح ورادع يضع حداً لهذه المجازر البشعة سيؤدي إلى المزيد من هذه المآسي ضد أبناء الشعب السوري من قبل النظام.

وأدان مجلس الوزراء التفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا مسجدين وأديا إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في مدينة طرابلس اللبنانية، معرباً عن تعازي المملكة لذوي الضحايا وتمنياتها بالشفاء العاجل للمصابين.

وعي المواطن

وبين الدكتور خوجة، أن مجلس الوزراء تطرق إلى عدد من الموضوعات في الشأن المحلي، وقدر عالياً ما نقله صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية من تحيات واعتزاز خادم الحرمين الشريفين لعموم مواطني ومواطنات المملكة لما تحلوا به من حس ديني ووطني عميق وما يتمتعون به من وعي وإدراك اجتماعي عام تجاه ما يحيط بوطنهم وما تمر به المنطقة العربية عموماً من أحداث ومتغيرات، وما عبر عنه الملك المفدى من حرص على وحدة واستقرار دول المنطقة وتماسك شعوبها ووقوفها وشعبها في وجه دعاة الفرقة والانقسام بكل عزم واقتدار مستمدين العون من الله ثم من وعي وإدراك المواطنين لواجباتهم الوطنية كما هو المعهود فيهم.

نظم المعلومات الجغرافية

وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام وزارة التربية والتعليم إلى عضوية اللجنة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية، المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (388) وتاريخ 1431/12/30هـ.

تعزيز الصحة النفسية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل اسم (اللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين وأسرهم) الوارد في قرار مجلس الوزراء رقم (104) وتاريخ 1430/4/3هـ ليصبح (اللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية).

مركز المعلومات الصحية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المركز الوطني للمعلومات الصحية، بالصيغة المرفقة بالقرار.

ومن أبرز ملامح التنظيم أن المركز يرتبط تنظيمياً بمجلس الخدمات الصحية ويتصل بشبكة آلية للمعلومات الصحية مع وزارة الصحة والخدمات الطبية في الأجهزة العسكرية والمستشفيات الجامعية وغيرها من الأجهزة الحكومية والخاصة ذات العلاقة، وللمركز عدد من المهمات والاختصاصات من بينها الربط بين شبكات الطب الاتصالي في المملكة لتشكيل شبكة وطنية للطب الاتصالي والإشراف عليها، ونشر الوعي بأهمية المعلومات الصحية، وعقد الندوات والمؤتمرات وإعداد ونشر البحوث والدوريات المتخصصة في نظم المعلومات الصحية.

تقريران سنويان

وناقش المجلس عدداً من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقريران سنويان للهيئة العامة للمساحة، وتقرير سنوي لوزارة التربية والتعليم، عن أعوام مالية سابقة.

تخصيص مطاحن الدقيق

كما ناقش المجلس مشروع البرنامج التنفيذي والزمني لتخصيص مطاحن الدقيق، المحال إليه من المجلس الاقتصادي الأعلى بتوجيه كريم، كما تم استعراض الأهداف المتوخاة منه، ومن بينها ما يلي:

- زيادة القدرة التنافسية لقطاع مطاحن الدقيق، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه.
- رفع الكفاءة التشغيلية لقطاع مطاحن الدقيق، مع الاستغلال الأمثل للقوى العاملة فيه.
- مراجعة جميع الأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بنشاط مطاحن الدقيق بغية توفير البيئة المناسبة من تبسيط الإجراءات وتذليل العقبات وصولاً إلى الهدف المنشود. وقد أحاط المجلس علماً بما تضمنته التقارير السنوية ومشروع البرنامج التنفيذي والزمني لتخصيص مطاحن الدقيق المشار إليه، واتخذ بشأنها عدداً من التوجيهات.

ارتقى على المنبر وأطلق عبارات غير مفهومة قبل جريمته

أب يقتل زوجته وأبناءه الأربعة

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827632075.htm

قايد آل جعرة، مالك الصيعري (نجران)

أقدم مواطن مساء أمس على قتل زوجته وأطفاله الأربعة بمحافظة شرورة شرقي منطقة نجران.

الناطق الإعلامي بشرطة منطقة نجران النقيب عبدالله العشوي أكد وقوع الحادثة.

فيما أوضح الناطق الإعلامي لصحة نجران محسن الربيعات لـ«عكاظ» بأن مستشفى شرورة العام استقبل خمس حالات متوفاة في تمام الساعة 11.30 مساء أمس وهي لامرأة تبلغ من العمر 26 عاما وأربعة أبناء؛ ثلاثة أولاد تتراوح أعمارهم بين 5 و11 عاما، وطفلة تبلغ من العمر عامين.

الجريمة المروعة شهدها حي صوعان بشرورة، كما يرويها شهود عيان أكدوا أن الأب يعاني من اعتلالات نفسية، وقام بطعن زوجته وفصل رأسها عن جسدها، ثم اتبعها بذبح أطفاله الأربعة، بينهم (عبدالله) من زوجته المطلقة بعد أن أخذه عصر أمس من بيت أهل طليقته، وذهب به إلى منزله ليلحقه بإخوانه الثلاثة.
وأضاف شهود العيان «إنهم لاحظوا تصرفات غير سوية للقاتل خلال اليومين الماضيين، إذ كان يعامل أطفاله بقسوة وعنف، كما أنه صعد في إحدى الصلوات إلى المنبر وأطلق عبارات غير مفهومة».

مكة الأعلى في عقود الأنكحة بـ45 ألفا

تكليف قضاة للعمل مساعدي رؤساء 7 محاكم

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631727.htm

عدنان الشبراوي، عبدالله الداني (جدة)
أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد العيسى، قرارا بتسمية 7 قضاة للعمل كمساعدين لرؤساء المحاكم في عدد من مناطق المملكة، وهم عبدالعزيز بن علي الشثري مساعدا لرئيس المحكمة الجزائية في جدة، ماجد القرشي مساعدا لرئيس المحكمة العامة في الباحة، فهد الربع مساعدا لرئيس المحكمة العامة في عنيزة، مازن البشر مساعدا لرئيس المحكمة الجزائية في نجران، عبدالعزيز الموسى مساعدا لرئيس المحكمة العامة في السليل، محمد الغيهب مساعدا لرئيس المحكمة العامة في شرورة، عبدالرحمن المهيزع مساعدا لرئيس المحكمة العامة ببلقرن، وباشر القضاة المعينون أعمالهم في مواقعهم الجديدة. كما تصدرت مكة المكرمة مناطق المملكة في إجمالي عقود الأنكحة بـ 45217 عقدا بنسبة 28.2 في المائة. وأفاد تقرير صادر عن وزارة العدل أن الرياض جاءت في المرتبة الثانية بعد مكة المكرمة بنسبة 22 في المائة، عسير 9.9 في المائة، المدينة المنورة 7.7 في المائة، الشرقية 7 في المائة، جازان 5.7 في المائة القصيم 4.8 في المائة، حائل 3.1 في المائة، تبوك 2.6 في المائة، الجوف 2.4 في المائة، نجران 2.3 في المائة، الباحة 2.2 في المائة، وكانت أقل عقود نكاح في الحدود الشمالية بنسبة 1.7 في المائة. وبين التقرير الصادر عن العام 1433هـ لعقود أنكحة منطقة مكة المكرمة، أن المحكمة الجزئية للعقود والأنكحة بجدة كانت في صدارة تسجيل عقود النكاح في المنطقة بـ 16366 عقدا، والثانية المحكمة العامة بمكة المكرمة بواقع 12802 عقد نكاح، ثم المحكمة العامة بالطائف بـ8545 عقد نكاح، محكمة القنفذة بـ1038، وبقية محاكم رابغ 529، الجموم 510، حلي 478، العرضية الشمالية 476، خليص 397، القريع 358، المظيلف 303، العرضية الجنوبية 286، أضم 261، رنية 232، غميقة 228، الغريف 227، أم الدوم 220، الليث 212، المويه 185، تربة 184، الشواق 133، أبو راكة 128، القوز 126، بقيا 110، حداد بني مالك 109، بني سعد 108، المحاني 107، مدركة 105، الخرمة 89، السيل 87 ، الكامل 81 ، ظلم 79 ، ثقيف 47 ، ميسان 46، وسجلت أقل عدد للعقود في محكمة الجائزة بواقع 25 عقد زواج. وأضاف التقرير أن العقود التي تمت عن طريق المحاكم في المنطقة بلغت نسبتها 22.5 في المائة بـ10153 عقد نكاح، في حين بلغ عدد العقود التي تمت عن طريق المأذونين 35064 عقدا بنسبة 77.5 في المائة. وكشف التقرير أن عدد عقود نكاح السعوديين المسجلة في منطقة مكة المكرمة بلغت 35244 عقد نكاح، بينما سجلت عقود النكاح لطرف سعودي وطرف غير سعودي 1955 عقدا من خلال جميع محاكم المنطقة، 7964 عقد نكاح لطرفي نكاح غير سعوديين. يذكر أن عدد مأذوني عقود الأنكحة بمنطقة مكة المكرمة 1146 مأذونا مسجلين في كافة محاكم المنطقة.

أمير جازان يوجه بالتحقق من الاعتداء على مواطن حتى وفاته

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631938.htm

إفتخار باحفين (جازان)

وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر أمير منطقة جازان، بالتحقق من دعوى مواطن ضد أفراد في مكافحة المخدرات بالمنطقة اتهمهم فيها بالاعتداء على ابنه حتى فارق الحياة.

وأوضح المتحدث الرسمى لإمارة المنطقة علي بن موسى زعلة أن سموه تلقى شكوى المواطن أ. الأعجم، والذي يطالب حسب ادعائه بانصافه من أفراد مكافحة المخدرات لاعتراضهم طريق ابنه ناجع أثناء خروجه مع اطفاله لشراء وجبة عشاء لأسرته مساء الخميس الماضي، وقيامهم بتطويقه والاعتداء عليه بالضرب حتى فارق الحياة حسب ادعاء والده.

وأكد أن سموه أبدى اهتمامه الشخصي مع الشكوى المرفوعة، وأصدر توجيهاته العاجلة لمدير شرطة المنطقة للتحقق من ملابسات الواقعة وتفاصيلها والإفادة العاجلة بما تم التوصل اليه من نتائج بهذا الخصوص.

من جانبه قال الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان الرائد عبدالرحمن الزهراني إنه ورد إلى شرطة وادي جازان خطاب من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، مفاده أن الفرق الميدانية بالمخدرات ألقت القبض على شخص يبيع الحبوب المخدرة بقرية محلية بوادي جازان، وأثناء القبض عليه والتوجه به إلى الإدارة تعرض لدوار فذهبوا به إلى مستشفى جازان العام، وعند الكشف عليه اتضح أنه قد فارق الحياة، ولا تزال التحريات جارية لمعرفة سبب الوفاة، وسيتم عرض الجثة على الطبيب الشرعي لمعرفة ملابسات القضية.

وحسب التفاصيل التي أفاد بها والد المتوفى الذي يسكن قرية محلية بجازان، فإن ابنه ناجع في الخمسين من عمره، تعرض لضرب من بعض أفراد مكافحة المخدرات بعد توقيفه للاشتباه ببيع مواد مخدرة، حيث أصيب في الرقبة وأسفل البطن.

وقال ابن أخي المتوفى أحمد بن علي الأعجم «عمي تلقى اتصالا من شخص يطلب منه الخروج على الطريق الرئيس بقرية محلية بوادي جازان، وبعدما خرج برفقة أطفاله، بنت وولد، في التاسعة من مساء أمس الجمعة، داهمته ثلاث سيارات وجرى أمام أطفاله وانهال ركابها عليه ضربا».

وأضاف أن «ركاب السيارة أجبروا عمي على صعود سيارة وترك أطفاله وسط الطريق، ثم في الساعة 11 مساء، عثر عليه ملقى أمام بوابة مستشفى جازان العام متوفى بعد أن تعرض لضربة في الرأس وأخرى أسفل البطن، بالإضافة إلى ضربات في الركبة، وذلك بحسب إفادة الطبيب الذي باشر الحالة».

وأضاف أحمد الأعجم شقيق المتوفى، أن السيارة التي دهمت أخاه كان يستقلها ثلاثة أشخاص، وتم دعمهم بخمسة آخرين، وكانوا مزودين بأسلحة، حيث اعتدوا على شقيقه بالضرب في الرقبة والبطن، مشيرا إلى أن الطبيب في المستشفى رفض استقبال الحالة في البداية إلا بخطاب، ليتم ترك الجثمان في المستشفى، مبينا أنه تم تقديم شكوى للإمارة لأخذ الحق ممن تسبب في وفاته بهذه الطريقة الوحشية. وأشار رحيم المتوفى تركي خردلي، أن الضحية لديه 8 أبناء ويسكن بالإيجار وليس لديه أي دخل ووضعهم المعيشي صعب جدا، زاعما بأن رجال المكافحة ضربوه أمام طفليه، وسببوا لهما الرعب.

وأبدت عمة المتوفى أم فواز حزنها لوفاة ابن أخيها بهذه الطريقة، مكتفية بالقول حسبي الله ونعم الوكيل.

وأوضح جار المتوفى عبدالمجيد كليبي، أنه كان برفقته قبل وقوع الحادثة في المسجد، «حيث أوصلته إلى بيته، وبعدها بساعة تقريبا سمعت الخبر بأنه تعرض للضرب والاعتداء من قبل 8 أشخاص من مكافحة المخدرات».

إلزام الأمانات بتسريع تسليم الأراضي البيضاء

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631940.htm

متعب العواد (حائل)

ألزم صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية، أمانات المناطق والبلديات في المحافظات والمدن، بتوجيه المختصين في كل أمانة وبلدية بالتنسيق مع مندوبي وزارة الإسكان لتسليمها المنح البلدية المعتمدة والتي تم توزيعها جزئيا على المواطنين، وتحديد مواقعها على الطبيعة وتزويد وزارة الإسكان في كل فرع بنسخ مصدقة من كل مخطط، موضح عليها القطع التي لم توزع بعد على المواطنين. وشدد سموه على أمناء الأمانات في جميع المناطق، على توقيع محاضر التسليم مع وزارة الإسكان، وتسليم المحاضر لوكالة وزارة الشؤون البلدية والقروية لتخطيط المدن.

في المقابل، كشف لـ«عكاظ» مصدر مطلع، أن وكالة الوزارة لتخطيط المدن أنهت حصر كافة المخططات السكنية المعتمدة والتي تم توزيعها جزئيا على المواطنين في جميع مناطق ومحافظات ومدن وقرى المملكة، وكشفت الإحصائيات عددا من القطع التي لم يتم التصرف بها من قبل الأمانات والبلديات وتقع داخل المدن وتسمى بما يعرف بالأراضي البيضاء في عدد من المخططات الناشئة والحالية والتي سيتم تسليمها لوزارة الإسكان.

وكشفت عملية الحصر لقطع الأراضي التي لم يتم التصرف بها من قبل الأمانات، عن وجود قطع أراض في مواقع وصلت أسعار المتر فيها لمبالغ كبيرة، في ظل توقعات أن يسهم تسليمها خلال الأسبوعين المقبلين في هبوط متوقع لأسعار الأراضي، ويعيد ترتيب سعر الأمتار خاصة في مناطق الرياض، حائل، القصيم، الدمام وجازان وعدد من المناطق الأخرى.

صحة الطائف شكّلت لجنة للمتابعة ووعدت بنشر التفاصيل بعد استكمال التحقيق

اكتشاف رصاصة مجهولة في أحشاء غدير بعد أسبوعين من إصابتها

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631939.htm

عبد العزيز الربيعي (الطائف)

فوجئ فنيو الأشعة في مستشفى الملك فيصل بالطائف بوجود رصاصة في بطن طفلة في التاسعة من عمرها بعد مرور أكثر من أسبوعين على زيارتها الأولى للمستشفى، حيث خضعت صبيحة يوم العيد لعملية رتق لإيقاف النزيف الناتج عن

جرح غائر في ظهرها، توهم ذووها أنه بسبب تعرضها لبقايا الألعاب النارية المتساقطة على سطح المنزل، حيث كانت تلهو الفتاة، وهو احتمال أقره الأطباء، وعليه غادرت الطفلة المستشفى، حاملة في أحشائها طلقة نارية مجهولة المصدر.
تفاصيل الحادثة كما جاءت على لسان شقيقها علي بن مانع الوادعي: «الحادثة بدأت فجر يوم العيد، حيث كانت شقيقتي غدير (9 سنوات) تلهو على سطح المنزل فتعرضت لجرح غائر في ظهرها توقعناه في البداية بسبب كثرة الألعاب المتساقطة في تلك الليلة على منازل الحي، فنقلناها لمستشفى الملك فيصل بالطائف حيث قام الأطباء بغسل الجرح ورتقه، حيث توقعوا أن الجرح بسبب الألعاب النارية فغادرت المستشفى، وهي تئن من الألم، وبعد مرور أسبوعين وتحت إلحاح والدتي نقلناها مرة أخرى إلى المستشفى، وهناك خضعت للأشعة، وصعقنا بالنتيجة التي تفيد بوجود طلق ناري في البطن لا نعرف مصدره حتى هذه اللحظة. وأضاف شقيق الفتاة:
الصدمة الثانية التي تعرضنا لها هي رد فعل الأطباء، فبعد خطئهم الأول بتمكين الطفلة من مغادرة المستشفى دون التثبت من حالتها، أبلغونا أن عملية إخراج الرصاصة سيعرض الطفلة للخطر، وليس ثمة حل سوى استمرارها على العلاج والتعايش مع الرصاصة المستقرة في أحشائها.
وطالب الوادعي بالتحقيق مع المتسببين في تعريض شقيقته للخطر خصوصا الأطباء الذين باشروا الحالة لحظة الإصابة.
في الجانب الرسمي وجه مدير الشؤون الصحية في محافظة الطائف الدكتور معتوق العصيمي بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في ملابسات الحادثة، ووعد المتحدث الرسمي لصحة الطائف سراج الحميدان بإعطاء تفاصيل كاملة بعد وصول رد الأطباء الذين أشرفوا على الحالة.

لجنة سعودية مغربية لمعالجة قضايا حضانة الأطفال الناتجة عن الزواج المختلط

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/27/927653

جدة – واس
أقرت اللجنة السعودية المغربية الفرعية للشؤون القنصلية في ختام اجتماع دورتها الثانية أمس بمقر فرع وزارة الخارجية في جدة عدداً من التوصيات، تضمنت دورية انعقاد لجان المتابعة مرة كل عام في البلدين، وذلك لمتابعة التوصيات وحل أية مشكلات قد تنشأ عنها أولاً بأول، وضرورة إبلاغ بعثات البلدين بحالات القبض والاعتقال والتوقيف أو الترحيل على أي من مواطني البلدين في أسرع وقت ممكن، وتكوين لجنة مشتركة لمعالجة قضايا التنازع على حضانة الأطفال الناتجة عن الزواج المختلط، إضافة إلى تسريع تسليم البلاغات القضائية وإعداد الإحصائيات وتبادلها بين البلدين.
كما أقر الجانبان أعمال اللجنة التي تأتي تلبية للحاجات الملحة في تيسير الأعمال القنصلية وتيسير الإجراءات لخدمة مواطني البلدين وإيجاد الوسائل لمعالجة القضايا التي تهم مواطنيهما والمتعلقة بالأمور والقضايا الأسرية والاجتماعية، وموضوع العاملات المنزليات، والتعاون القضائي في مجال الأحوال الشخصية، إضافة إلى مناقشة منح رجال الأعمال في البلدين تأشيرة دخول لمدة عام متعددة السفرات، وإنشاء مكاتب استقدام أهلية مرخصة من الحكومة المغربية تعتمد من السفارة السعودية.
ورأس الجانب السعودي في الاجتماع وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية السفير أسامة بن أحمد السنوسي أحمد، فيما رأس الجانب المغربي مدير الشؤون القنصلية والاجتماعية في وزارة الخارجية والتعاون المغربية مصطفى البوعزاوي.

تشييع جثمان هيا الشمري في بقيق.. والشؤون الصحية تتخذ إجراءاتها

منع الطبيب من السفر.. وأسبوعان لظهور نتائج التحقيقات

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/27/927665

الدمام – سحر أبوشاهين

في أول إجراء اتخذته المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية حول قضية الفتاة هيا الشمري، التي انتهت بموتها وهي تنتظر موعد مراجعتها الطبيب في مستشفى الملك فهد التخصصي؛ أصدرت المديرية قراراً بمنع الطبيب المتهم من السفر لحين الانتهاء من القضية المرفوعة ضده، التي يتهمه فيها شقيق الضحية بالتسبب في خطأ طبي أدى لوفاة شقيقته هيا، ونشرت عنها «الشرق» أمس، وفي عدد سابق. وأكد الناطق الإعلامي لصحة المنطقة الشرقية خالد العصيمي أن إدارة المتابعة الفنية في المديرية شكلت لجنة طبية متخصصة لدراسة ملف المتوفاة هيا الشمري، وتضم اللجنة عدداً من الاستشاريين في تخصصات ذات علاقة بحالتها، لافتاً إلى أن دراسة الملف والخروج بالنتائج تتطلب أسبوعين تقريباً. وفي ذات السياق، أكد شقيق الضحية سعود الشمري أن شقيقته دُفنت أمس في بقيق، وأنهم سيواصلون متابعة الشكوى التي تقدموا بها ضد المستشفى الخاص، الذي يعمل به الطبيب، لأن كل التقارير الطبية التي بحوزتهم تثبت هذا الخطأ الفادح، وهي تقارير صادرة من استشاريي جراحة، الأول من مستشفى الدمام المركزي الدكتور عبدالسلام الجعيب، والثاني من مستشفى الملك فهد التخصصي.

وأوضح شقيق هيا أن أربع عمليات أجريت لشقيقته في مستشفى الملك فهد التخصصي، وبقيت لها عملية واحدة، وهي إعادة المصران لموضعه، حيث لم يتمكن الطبيب من إجرائها لشدة الالتهابات التي تعاني منها، مضيفاً أن الجراح كتب لها الخروج من المستشفى يوم العيد على أن تراجعه بعد ذلك، ولدى مراجعتها له بعد أسبوع طلب منها العودة غير أنها توفيت وانتقلت إلى رحمة الله.

في إنتظار المتحدث

«الشرق»أجرت اتصالاً بالمتحدث الإعلامي بإسم مستشفى الملك فهد التخصصي محمد المقيبل للوقوف على الوضع الصحي لها قبيل وفاتها،وعن سبب إخراجها من المستشفى يوم العيد،بحسب ما ذكره شقيقها،وطلب مهلة للاجابة و لم يصل رد حتى ساعة تحرير هذه المادة.

المظاهر السلبية للعمالة الجائلة ستختفي

المتحدث الرسمي للجوازات: حملاتنا التفتيشية بعد انتهاء المهلة ستكون شديدة

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/27/article862662.html

الرياض - أحمد الأحمد

ناشد المقدم أحمد اللحيدان المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقيمين بتصحيح أوضاعهم مشدداً في تصريح ل"الرياض" أنه في مطلع العام الهجري الجديد ستنتهي الفترة الثانية للمهلة التصحيحة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مبيناً أنه في بداية الحملات التفتيشية ستكون شديدة، وسيتم تطبيق الأنظمة على المخالفين من المواطنين الذين يعمل لديهم مخالفين، وعلى المقيمين أو أصحاب المنشآت ولن يكون هناك أي مجاملة في ذلك.

وأوضح المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوزات بأنه في تاريخ 1435/1/1ه ستزول الكثير من المظاهر السلبية كالعمالة الجائلة التي تقوم بأعمال حرفية وتتصيد المواطنين عند الإشارات المرورية أو تلك التي تعمل على تنظيف السيارات عند المنازل والأسواق مبيناً أنه منذ توجيه خادم الحرمين الشريفين بتصحيح أوضاع العمل والعمال في المملكة، ورجال الجوازات يقومون بدورهم المناط بهم على أكمل وجه وبكل الإمكانيات المتوفرة لإنجاح الحملة بالتظافر مع وزارتي الداخلية والعمل للتأكد من أن أرباب العمل والمقيمين يعملون وفق الأنظمة المعمول بها.

وأشار المقدم اللحيدان أن الازدحام في المديرية العامة للجوازات ومكاتبها هو ازدحام معقول، والعاملون يعملون بكل طاقاتهم لإنهاء إجراءات المراجعين من المواطنين والمقيمين الذين يتوافدون يومياً لتصحيح أوضاعهم مؤكداً على أن رجال الجوازات يعملون على فترتين صباحية ومسائية لإنهاء معاملات الكثير من المخالفين الذين بادروا مشكورين لتصحيح وضعهم ليعملوا بشكل نظامي، وهذا ما نرجوه من الجميع.

في دراسة بعنوان: المسكن بين القدرة الاقتصادية والرغبات الاجتماعية للمجتمع السعودي ..

60٪ من الأسر تواجه عقبات تملك المنازل.. و75٪ يأملون في القروض الحكومية

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/27/article862691.html

د. حسين بن سعيد آل مشيط

تعاني اغلب المجتمعات من وجود فجوة بين رغباتها واحتياجاتها من مساكن وبين امكانياتها وقدرتها الفعلية في الحصول على تلك المساكن وتحقيق رغباتها، خصوصا في المجتمعات العربية وعلى الأخص المجتمع السعودي.
ونظرا للأهمية البالغة لهذا الجانب الحيوي والأساسي في استقرار الفرد والمجتمع فقد تم دراسته اجتماعيا للحصول على تحليل دقيق شامل لأحوال الأسر وإمكانياتها ورغباتها وكافه الجوانب الاجتماعية ذات التأثير المباشر وغير المباشر علي مقدرتها المادية لتملك المسكن إضافة إلى ربط جميع المعلومات للحصول علي نتائج دقيقة.
وقد تم إعداد استبيان اجتماعي بأسلوب دقيق وعلمي وبسيط لغرض تدعيم الدراسة بالحالة الاجتماعية للأسر ومعرفه متطلباتهم في المسكن وإمكانياتهم المادية في ظل ما هو متوفر ومعروض في سوق الإسكان.
وتم اختيار العينة بشكل عشوائي للأسر السعودية فقط وفي أحياء مختلفة ومتفرقة في مدينة جدة، وقد تم توزيع الاستبيان مباشرة عن طريق الباحث وتم تسجيل معظم الأجوبة بشكل مباشر من خلال الزيارات لبعض الأحياء أو بعض أماكن العمل حسب معرفة الباحث ببعض الأشخاص ومن حولهم.

المشكلة البحثية:

في السعودية بدأ ظهور وازدياد حجم المشكلة في بداية الثمانينات الميلادية من القرن الماضي بشكل واضح ، ويرجع السبب في ذلك إلى الطفرة الاقتصادية التي ظهرت وارتفاع أسعار النفط، مما شكل انتشاراً واسعاً للمخططات بهدف المضاربة في العقارات والأراضي ، حيث إن أغلب هذه المخططات تعتمد بدون خدمات أو بنية تحتية.
ولأن تصميم الأحياء والمدن ومستوى توفير الخدمات له تأثير وانعكاسات نفسية واجتماعية على ساكنيه، فالحي الراقي بمعاييره التخطيطية والخدمية يفرز سلوكاً حضارياً راقياً والعكس صحيح إلى حد ما في أغلب الأحياء العشوائية وغير المنظمة، لذا فإن المشكلة تكمن في عدم ملاءمة المساكن لسمات المجتمعات في الدول الأقل نمواً وخصوصا في السعودية لأسباب اقتصادية واجتماعية وبيئية وتخطيطية.

حجم الوحدة السكنية:

أوضحت الدراسة أن الاحتياج الأعلى كان لعدد ثلاث غرف نوم بنسبة بلغت 34.7%، ثم جاء الاحتياج بمقدار 25.2% لعدد أربع غرف نوم في الوحدة السكنية، ويرجع ذلك لكبر حجم الأسرة السعودية من حيث عدد افرد الأسرة مقارنة بالمجتمعات الأخرى إضافة لخصوصية الفصل بين الرجال والنساء في غرف الاستقبال في المجتمع السعودي عن باقي المجتمعات الأخرى.

الأقساط الشهرية:

أوضحت الدراسة أن هناك 44.6% من الأسر لديها ارتباط بسداد أقساط شهرية على امتلاك السيارات حيث بلغ متوسط القسط الشهري 1566 ريالا والوسيط 1500 ريال ، وان 37% لديها أقساط أخرى متنوعة تستقطع بشكل شهري من رواتبهم، ويتراوح المتوسط من 551 ريالا إلى 2208 ريالات شهريا ويبلغ الوسيط من 50 إلى 1550 ريالا شهريا.

نظرة المجتمع لسوق العقار:

من خلال الدراسة الاجتماعية لنظرة الأسر عن وضع السوق العقاري في المملكة وخاصة في مدينة جدة، اتضح أن الأسر تنظر إلى أن وضع السوق العقاري سيئ جدا ويرجع السبب في ذلك إلى صعوبة الحصول على المسكن الملائم بالإمكانيات المادية المتوفرة، وهذه النظرة السوداوية مرتبطة أيضا بوجود أكثر من 60% من الأسر لن تستطيع أن تمتلك وحدة سكنية قبل أكثر من خمس سنوات في ظل ثبات الظروف والمتغيرات الاقتصادية والمعيشية الحالية للسوق العقاري وكذلك سوق البناء وتكاليفه.

أما النسبة الأخرى التي تنظر إلى أن سوق العقار مقبول، فهي التي تعتقد أن المعروض من الوحدات والأراضي ملائمة لمتطلبات الأسر وإمكانياتها المادية بشكل مقبول إلى حد ما، وأنه بالإمكان امتلاك المسكن في ظل ظروف مادية مقبولة أو يمكن تحقيقها، وهذه النسبة بلغت 35.6 %، أما الفئة التي تعتقد أن سوق العقار جيد فقد بلغت نسبتها 18.3 % وهي غالبا إما أن تكون الفئة التي حصلت على مسكن مسبقا أو أن إمكانياتها المادية متناسبة مع وضع السوق العقاري في الوقت الحالي وقد يكون نظرة هذه الأسر مرتبط بإمكانية الحصول علي المسكن أيا كان نوعه.

وكذلك موقعه بالنسبة لأحياء ومخططات المدينة.

طريقه تمويل المسكن:

أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر من 75% من الأسر لن تستطيع أن تتملك مسكنا إلا من خلال القروض العقارية سواء حكومية أو من خلال الجهات المصرفية أو الجهات المتخصصة في هذا المجال، التي تمثل الأمل الأكبر للأسر حيث سيشكل الحصول على القرض العقاري توفر القدرة على شراء العقار أو بنائه، وغالبا الأسر ما تطمح للقروض العقارية الحكومية حتى تكون الأقساط على فترات زمنيه طويلة وبدون فوائد بل وبإعفاء من الدولة من جزء من تلك القروض، كما يقدم هذا النوع من القروض صندوق التنمية العقارية ولكن بالمقابل سيكون هناك انتظار طويل قد يتجاوز خمس عشرة سنة نظرا للإقبال الشديد عليه من جميع المواطنين، ما لم يكن هناك سياسات وتنظيمات جديدة لنظام القروض وهو ما بدأ النظر في إعادة تنظيماته من خلال إنشاء وزارة الإسكان مؤخرا التي بدأت في إعداد تنظيمات جديدة مع الشروع في بناء ربع مليون وحدة سكنية لتمليكها للأسر التي ينطبق عليها الشروط.

أما الفئة التي تعتمد على مساعدات من جهات أخرى سواء أسرية أو عن طريق البرامج التي تقدمها بعض جهات العمل لموظفيها فقد بلغت 13.2% لأنها بالطبع فئة محدودة من المجتمع ومن هذه الجهات ارامكو السعودية التي تمنح موظفيها قروضا ميسرة لبناء وتملك مساكن مناسبة لهم.

ومثلت الفئة التي تستطيع أن تنفق على امتلاك المسكن بالاعتماد الذاتي على مدخولها أو مدخراتها النسبة الأقل حيث بلغت 11.6%، وهذه الفئة لديها دخول مناسبة تمكنها من امتلاك أو بناء مساكنها دون الحاجة غالبا إلى مساعدات من جهات أخرى أو قروض، ولعل جزء من هذه الأسر لديها مصادر أخري للدخل وجزء منها لديهم أراضي أما عن طريق الشراء أو المنح الحكومية أو الإرث.

وأوضحت الدراسة أن 36.8% الأسر تعول على الاقتراض من البنوك أو الحصول على قروض بنكية عقارية لتسهل امتلاك مسكن، لذا لا بد من إعادة النظر في سياسة تمويل البنوك للعقار بشكل عام.

عدد غرف المسكن:

أوضحت النتائج أن اغلب الأسر تعيش في وحدات سكنية تتكون من ثلاث إلى أربع غرف، حيث بلغت أعلى نسبة للوحدات التي بها ثلاث غرف بنسبة 26.6% ثم الوحدات التي بها أربع غرف بنسبه 25.2% أما الوحدات التي بها غرفتا نوم فقد بلغت 22.9% بينما الأسر التي تسكن في وحدة سكنية بغرفة واحدة فقد بلغت 16.8% وتفاوتت النسب بين 1.5% إلى 3% للأسر التي تسكن في وحدات تحتوي بين خمس و ثماني غرف، ويعود ذلك إلى حاجه الأسرة السعودية إلى مسكن يحتوي على عدة غرف نوم لتحقق متطلباتها من السكن.

وترغب اغلب الأسر في السكن في منزل يحتوي على متوسط ست غرف، وبلغت نسبة الأسر التي ترغب في الحصول على مسكن يحتوي خمس غرف 19%، يلي ذلك 17.2% لكل من الأسر التي ترغب في الحصول علي مسكن من ست و أربع غرف.

انوع الوظائف لأرباب الأسر:

أوضحت الدراسة أن هناك نسبة عالية من العاملين بوظائف رسمية سواء حكومية او خاصة تمثل حوالي 94 % من إجمالي الأسر، أما الأعمال الحرة أو التجارية فقد بلغت 5.2 % فقط وهي نسبه ضئيلة، وهذه النتائج توضح أن معظم أرباب الأسر يعملون بوظائف رسمية بدخول شبه ثابتة عدا من يعمل بشكل غير مباشر في بعض الأعمال الخاصة والتي ينعكس مردودها المادي إلى زيادة الدخل بالنسبة للأسرة وعدا ذلك تملك دخلا محدودا.

مشاركة الزوجة:
أوضحت نتائج الدراسة أن نسبه الزوجات العاملات بلغت نسبة 21% فقط، وهي نسبة قليلة ومحدودة جدا والزوجات غير العالات بلغت نسبتهن 79% ، وهذا مؤشر غير ايجابي في عدم مقدرة الأسر في زيادة الدخل وفرص الحصول على مسكن بيسر، فالزوجات العاملات يساهمن في الأغلب في مصاريف الأسرة بمتوسط قدره 1750 ريالا شهريا وبوسيط قدره 1000 ريال شهريا وبحد أدنى يبلغ 300 ريال شهريا إلى 2400 ريال شهريا كحد أقصى ولعل أهميه ذلك تكمن في مشاركه الزوجة في توفير متطلبات الأسرة والمساهمة في بناء مستقبل ومتطلبات الأسرة .الدخل الشهري للأسرة :
يعتبر مستوى دخل الأسرة في المجتمع السعودي منخفضا مقارنه بمستوى المعيشة المادي والاقتصادي، فقد بلغ نسبة الأسر التي دخلها أقل من 4000 ريال 17.7% وأن أكثر من 50% من الأسر السعودية دخلها أقل من 7000 ريال، ويعتبر هذا الدخل غير كاف لتملك مسكن بالظروف الاقتصادية الموجودة وفي ظل عدم وجود مصادر أخرى سوى الدخل الشهري الثابت وقد بلغت نسبة الأسر التي يبلغ دخلها من 1200 - 1300 ريال حوالي 15.8% ثم 11.2% للأسر التي دخلها أكثر من 15 ألف ريال شهريا. وهي الأسر التي سيكون بمقدورها الحصول إلى حد كبير على مسكن بظروف ملائمة.
وفي دراسة أعدها المركز الحضري بأمانة مدينة جدة عام 2009، أوضحت نتائجها أن وسيط الدخل السنوي 96000ريال ووسيط الإيجار السنوي 18000 ريال بالنسبة للأسر السعودية وهي تمثل حوالي 20% من مقدار الدخل السنوي للفرد إلا انه حدث تغيرات عالية في اسعار الايجارات في السنتين الأخيرة بشكل عال وصل إلى أكثر من 30% من دخل الأسرة الشهري.
أنواع المساكن
نتيجة للدخول المنخفضة لأغلب الأسر فإن أفضل أنواع المساكن هي الشقة وهو ما أوضحته نتائج الدراسة حيث بلغت نسبه الأسر التي تسكن بالشقق 66.5% بينما الأسر التي تسكن بالفلل 16.9% أما الأسر التي تسكن في وحدات مستقلة أو تقليدية أو مع الأهل بنفس المسكن فبلغت 16% بينما الأسر التي تسكن في مساكن حكومية أقل من 1% .
وأظهرت النتائج أن 92% من الأسر راضية عن حجم المسكن التي تعيش فيه الآن من ناحية المساحة، كما أن نسبه رضاء الأسر عن الدور الذي تسكن به خصوصا الشقق بلغت 66% فقط أما نسبة رضا الأسر عن الأثاث فبلغت 69.5% وهذا يعود إلى أن اغلب الأسر تحصل على الأثاث الذي يتناسب مع رغبتها وإمكانياتها المادية إضافة إلى أن هناك فئة من الأسر لديها القناعة بعدم الصرف على الأثاث بشكل كبير إلا عندما يكون المنزل ملكا لها.
متوسط القسط الشهري:
يبلغ متوسط القسط الشهري الإجمالي 2208 ريالا والوسيط 1550 ريالا، ويبلغ متوسط الدخل في مدينة جدة 9061 حسب إحصائيات المرصد الحضري ويبلغ الإنفاق 5386 ريالا، وبناء علي ذلك فان الوسيط يمثل 17.1% من متوسط الدخل وذلك يقل من نسبه 25% التي تمثل الحد الذي يفترض أن تنفقه الأسرة على الإسكان. يوضح الطلب علي الإسكان أن الوحدات المكونة من ثلاث غرف هي الأعلى إذ بلغت نسبة 35% يليها الوحدات المكونة من غرفتين بنسبة بلغت 21.8%.
حجم الإنفاق على السكن:
أظهرت الدراسة أن حجم إنفاق الأسرة على السكن بلغ بالوسيط الشهري 2250 ريالا وأن حجم الإنفاق على التعليم من 500 إلى 2000 ريال شهريا حسب عدد الأطفال لدى الأسرة، وأن حجم الإنفاق على الطعام بلغ من 1000 إلى 3000 ريال شهريا ويعود أيضا لحجم الأسرة، أما حجم الإنفاق على الاتصالات والتقنية فقد بلغ من 500 ريال إلى 1000 ريال شهريا.
الرغبة في نوع المسكن:
اتضح أن اغلب الأسر السعودية ترغب في الحصول على مسكن مستقل بنظام الفلل حيث بلغت 72.8% من إجمالي حجم العينة ويرجع ذلك لطبيعة وتقاليد الأسر السعودية والتي تفضل أن يكون حجم المنزل كبيراً ويحوي قسماً للرجال وقسماً للنساء وكذلك الرغبة في وجود فناء خاص بالمنزل بينما اتضح أن نسبة 27.1% من الأسر يرغبون السكن في شقق ، ويمكن أن تكون الرغبة في ذلك لقناعتهم بأن الحصول على مسكن مستقل أو فيلا أعلى من إمكانياتهم المادية حيث إن أسعار الشقق أقل بكثير من أسعار الفلل مهما كان حجمها، كما أن الشقق لدى بعض الأسر أكثر أمانا. بالإضافة إلى أن الشقق أقل تكاليف من نواحي المصاريف المستمرة كالصيانة والحراسة.
وهناك نسبة عالية من الأسر تسكن في منازل بالإيجار وقد بلغت 92.8% من حجم العينة وهي نسبة مرتفعة جدا، لعدم المقدرة على امتلاك المسكن بينما نسبة 7.1% من الأسر تملك مساكن خاصة بها وهي نسبه منخفضة جدا.
أسباب امتلاك المسكن:

تعود الرغبة الأساسية الأعلى للأسر في امتلاك المنزل لتحقيق الأمان الأسري والاستقرار العائلي وتأمين المأوى للأسرة ضد أي ظروف مستقبلية مادية أو صحية لرب الأسرة ويمثل هذا السبب أعلى نسبة في نتائج المسح حيث وصلت إلى نسبة بلغت 87.9%، وتلي هذه النسبة البحث عن الراحة والاستقرار الدائم بنسبة 10.1%، أما توفير ما تنفقه الأسرة على الإيجارات السنوية للوحدات السكنية فقد يبلغ 0.7%، أما الإستثمار المادي في المسكن فقد بلغ 0.3%.

المدة المتوقعة للتملك:

أوضحت نتائج الدراسة أن معظم الاسر متفائلة بأنها سوف تستطيع الحصول على مسكن بعد اربع سنوات وبلغت نسبة الأسر المتفائلة 60% لاعتقادهم بحلول إسكانية من خلال وزارة الاسكان من حيث تقديم مساكن للأسر المحتاجة وتسهيل الحصول على القروض بالإضافة لتوجه معظم الاسر للشقق التي تعتبر في متناول العديد من الأسر وفق امكانياتهم المحدودة. بينما الاسر التي تتوقع امتلاك مساكنها بعد خمس سنوات بلغت 4% فقط ولا تختلف ظروفها كثيرا عن سابقتها

جولات تفتيشية وعقوبات تنتظر المخالفين

العمل" تدعو المنشآت العملاقة والمدارس الأهلية لتطبيق» برنامج حماية الأجور

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/27/article862666.html

الرياض - واس

دعت وزارة العمل المنشآت العملاقة التي لديها ثلاثة آلاف عامل أو أكثر والمدارس الأهلية للمبادرة في تطبيق برنامج حماية الأجور، من خلال رفع ملفات صرف الأجور عن طريق البرنامج بالتواصل مع البنوك المعتمدة لديها. وأوضح وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبو ثنين أن الوزارة ستبدأ الرقابة ومتابعة صرف الأجور من تاريخ 25 شوال 1434هـ الموافق 1 سبتمبر 2013م، من خلال التطبيق الإلزامي لبرنامج حماية الأجور، إذ ستقوم الوزارة بعمليات تفتيش على المنشآت غير الملتزمة لضبط المخالفات واتخاذ الإجراءات النظامية بحقها، مؤكداً أنه في حال عدم التزام المنشأة برفع ملف صرف الأجور الشهرية خلال المدة المحددة ، فانه سيطبق بحقها العقوبات المتمثلة بإيقاف الخدمات عن المنشآت غير الملتزمة بعد شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي، عدا خدمة تجديد رخص العمل، وفي حال تأخرت المنشأة في الدفع لثلاثة أشهر سيتم إيقاف جميع الخدمات وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل. وأضاف أبو ثنين أن البرنامج يأتي انطلاقا من حرص وزارة العمل على حماية حقوق أطراف العملية الإنتاجية، والسعي لإحداث نقلة نوعية في استقرار سوق العمل بما يعود بالنفع على المنشآت والعاملين بها، من خلال ضمان صرف مستحقات العاملين بالوقت والمبالغ المتفق عليها، وتوفير مرجع معتمد وشامل لبيانات الأجور والبدء في تطبيقه تدريجيا على جميع شركات القطاع الخاص بناء على عدد العمالة بالمنشأة. وتبدأ وزارة العمل بنهاية شهر شوال الحالي بإلزام الشركات من الحجم العملاق والمدارس الخاصة للبنين والبنات ورياض الأطفال بغض النظر عن حجمها، بتطبيق برنامج حماية الأجور لكافة العاملين لديها ضمن المرحلة الأولى، وسيقوم البرنامج بمتابعة دقيقة لصرف مستحقات العمالة في القطاع الخاص، عبر رصد بيانات صرف الأجور الشهرية للمنشآت ومقارنتها مع البيانات المسجلة في وزارة العمل، وتقوم الوزارة بالتأكد من انضباط صاحب العمل بالسداد في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما، وذلك حسب ما تم تسجيله في نظام حماية الأجور. مما يجدر ذكره أن برنامج حماية الأجور لا يتدخل في تحديد الأجور بالقطاع الخاص، وإنما يقوم على رصد ومتابعة عملية صرف الأجور للعاملين ولمزيد من المعلومات حول

البرنامج والخطوات التي يتوجب عملها يمكن الدخول على البوابة التعريفية emol.gov.sa/wps أو التواصل مع فريق العمل على البريد الإلكتروني wps@mol.gov.sa .

الخدمة المدنية" تستبعد خريجات علم نفس جامعة الملك سعود من الوظائف التعليمية

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/545447

جدة - خديجة المزروعي

فاجأت وزارة الخدمة المدنية خريجات جامعة الملك سعود تخصص علم النفس (أخصائي نفسي) بإبعادهن عن الوظائف التعليمية وذلك بعد اجتيازهن اختبار «كفايات» بنجاح.

وبدأت القضية بعد مفاضلة الخريجات في 17 رمضان الماضي ومن ثم الترشيح في 27 من الشهر نفسه، وامتدت المطابقة من 7 شوال حتى يوم الـ 13 من الشهر نفسه، إلا أنهن فوجئن برسالة من وزارة الخدمة المدنيةفي الـ 15 من شوال تفيد باستبعادهن بحجة أن التخصص في الدرجة العلمية غير مشمول بالإعلان.

واقتصرت هذه المعاناة على خريجات جامعة الملك سعود، لأن وثائقهن كُتبت بصيغة «حصلت على بكالوريوس التربية في علم النفس تخصص أخصائية نفسية»، بينما بقية جامعات المملكة لا تضع التخصص الدقيق لخريجاتها وتكتفي فقط بـ«علم النفس» ولذا يتم توظيفهن، وعلى الرغم من أنه طوال السنوات الماضية كانت خريجات جامعة الملك سعود يتم توظيفهن قبل أن تعتمد وزارة الخدمة المدنية نظام «التصنيف» الذي حرمهن من الوظيفة، وبالمقارنة بين الخطة الدراسية في قسم علم النفس بجامعة الأميرة نورة وجامعة الملك سعود يتضح أنه لا يوجد فرق بينهما.

وأكد رئيس قسم علم النفس في جامعة الملك سعود فهد الدليم لـ«الحياة»: «أن (أخصائي نفسي) هو أعم وأشمل لتخصص علم نفس وهو الترجمة الدقيقة لمتخصصي علم النفس باللغة الإنكليزية»، وقال: «لدينا مسارين الأول الأخصائي النفسي، والثاني التدريس والأول أعم وأشمل من تخصص التدريس، وهن مؤهلات للتوظيف في المؤسسات التربوية والصحية والأمنية، ولمدة عام كامل تم تدريبهن ميدانياً»، واستنكر استبعادهن بحجة المسمى رغم أنهن يدرسن نفس الخطة الدراسية، مضيفاً: «هن أفضل تأهيلاً علمياً وعملياً من المرشدات الطلابيات اللواتي يعملن في هذا المجال رغم تخصصهن المختلف وتقدمهم في العمر»، وعن تغيير الصيغة التي كُتبت بها وثيقة التخرج والاكتفاء فقط بعلم النفس شدد على أن الوثيقة صحيحة وكافية ومقنعة لأي جهة تريد التوظيف، وأشار إلى أنهن استشعرن هذه المشكلة منذ عامين في عدم توفير وظائف لهن، مبيناً: «خاطبنا وزارة التربية والتعليم بأهمية هذا التخصص لأن تجاهله هدر للكفاءات المتخصصة والمؤهلة»، وطالب الخريجات باستمرارهن في المطالبة بحقوقهن وأن يقوموا بإيصال أهمية هذا التخصص من خلال وسائل الإعلام.

فيما قامت مجموعة كبيرة منهن اليوم بتوجيه خطاب (حصلت الحياة على نسخة منه) إلى وزير التربية والتعليم يوضحن فيه مشكلتهن مع «التنصيف»، وطالبن فيه بمراجعة التصنيف (أخصائي نفسي) وتصحيح أوضاعهن وتوظيفهن وفق نقاطهن وإعادة مفاضلتهن ضمن احتياج هذا العام مع استحداث وظائف بديلة لهن. وعند اتصالنا بالمتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني وعدنا أنه سيرد غداً على «الحياة» بخصوص هذا الموضوع. وأرسلن أيضاً بيان (حصلت الحياة على نسخة منه) إلى وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك عبر البريد الإلكتروني موضحين فيه أبعاد الموضوع للنظر فيه، وحاولت «الحياة» التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين إلا أنه لم يرد على اتصالاتنا ورسائلنا.

وطالبت الخريجات من خلال وسم «استبعاد أخصائيات علم النفس جامعة سعود» على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بعدم إلغاء مفاضلتهن وتصحيح أوضاعهن بناء عليها، وقالت خريجة علم نفس (أخصائي نفسي) حصة السبيعي

لـ«الحياة»: «أنا أنتظر الوظيفة منذ 10 أعوام بعد أن تم توظيف غالبية الدفعات السابقة بنفس مسمى أخصائي نفسي وعندما اجتزت الشروط المطلوبة من اختبار كفايات ومفاضلتي وترشيحي وتمت المطابقة فوجئت بالتصنيف الذي حرمني حلمي بحجة مسمى فقط»، وصرحت معلمة رياضيات والتي تعمل كمرشدة في إحدى المدارس -تحتفظ الحياة باسمها- بأن المدارس تحتاج إلى هذا التخصص لأن مشاكل الطالبات ازدادت تعقيداً والمعلمة غير مؤهلة لعلاجها والتعامل معها رغم أن وزارة التربية والتعليم منحتنا دبلوم توجيه وإرشاد لكننا لا نملك الأدوات التي يملكها الأخصائي النفسي، وأضافت: «على الأقل استحداث وظيفة مساعد للمرشد الطلابي تقوم بها الأخصائيات النفسيات المؤهلات لهذه المهنة»، وأفادت أنه لا يوجد تعيين مرشد طلابي مباشرة وإنما يكون عن طريق تكليف معلمات في أي تخصص لكن يشترط أن تكون قريبة من الطالبات.

جرائم "السلب" لا تسجل "سابقة" على الأحداث

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=157578&CategoryID=5

حائل: سلطان العايضي

سعيا إلى مواجهة جرائم السلب في أوساط الشباب والحد منها، توصلت وزارة الداخلية إلى إجراءات جديدة لوقف تناميها، وفي مقدمتها تسجيل قضايا السلب للأحداث جنائيا على ألا تسجل كسابقة.

وعلمت "الوطن" أن مدير الأمن العام الفريق أول سعيد القحطاني وجه كافة الجهات الأمنية، بتوفير الإمكانات المادية والبشرية والتقنية لأقسام الشرط، بما يتناسب مع التمدد العمراني والزيادة السكانية، إضافة إلى تكثيف الدوريات الأمنية ليلا في الأحياء التي تكثر فيها جرائم السلب.

وشملت الإجراءات، سرعة إنجاز الدراسة الخاصة بـ"الشرطة المجتمعية" بالتنسيق مع جامعة الملك سعود للاستفادة من نتائجها وتوصياتها لمواجهة بعض تلك الجرائم، وتوحيد مفهوم "السلب" بين جميع القطاعات الأمنية ومركز أبحاث الجريمة التابع لوزارة الداخلية، ومنح رجال البحث والتحري بطاقات خاصة لضمان عدم تعثر المهام التي يقومون بها.

الإمارة" تدخل على خط حادثة هروب "أحداث" الرياض"

مصدر لـ"الوطن": الأجهزة الأمنية ألقت القبض على3 من الهاربين

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=157561&CategoryID=3

الرياض: نايف الرشيد

بعد 24 ساعة من نشر "الوطن" قضية هروب 7 أحداث من دار الملاحظة بالعاصمة الرياض، أبلغت مصادر الصحيفة أمس أن الأجهزة الأمنية ألقت القبض على 3 من الأحداث الهاربين يوم الخميس الماضي من الدار، في حين كشفت أنه تم تشكيل لجنة من قبل إمارة الرياض ووزارة الشؤون الاجتماعية لمعالجة هذا الملف.

وطبقاً للمصادر عينها، فإن يوم أمس شهد تداول خطابات ما بين دار الملاحظة في الرياض وشركة الصيانة والتشغيل لمبنى دار الملاحظة في الرياض، في حين ذكر المصدر أن وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية دخلت على خط القضية وسط تذمر منها.

يأتي ذلك، فيما اكتفت وزارة الشؤون الاجتماعية على لسان المتحدث الرسمي بلسانها بأنها ستزود "الوطن" بتفاصيل القضية، الأمر الذي لم تتلقاه الصحيفة.

وبالعودة للمصدر، فقد أكد أن الأجهزة الأمنية قبضت على 3 أحداث (واحد تم إلقاء القبض عليه بالعاصمة وآخران في محافظة الخرج جنوب الرياض).

وكانت "الوطن" نشرت أمس تسجيل دار الملاحظة في الرياض حالة هروب لنحو 7 أحداث من نزلائها الخميس الماضي، وطبقاً لمصادر تحدثت حينها إلى "الوطن" فإن حالات الهروب وقعت في التاسعة صباحاً، إذ تمكن 7 أحداث ترعاهم الدار بالرياض من الهرب عبر إحدى النوافذ التي انتهى المقاول من ترميمها قبل فترة ليست بالبعيدة.

ويقول المصدر إن مبنى دار الملاحظة يشهد أعمال ترميم وصيانة في الوقت الراهن، مما دفع القائمين عليه إلى جمع أفراد الدار في مكان ضيق تم الانتهاء من أعمال الصيانة فيه قبل فترة زمنية بسيطة.

في مقابل ذلك، وطبقاً للتقرير السنوي فإن عدد المستفيدين من دور الملاحظة الاجتماعية الذين يرتكبون أفعالاً يعاقب عليها الشرع، ما يقارب 11676 فردا يقبعون في 17 دار ملاحظة.

وذكرت الوزارة في تقريرها إنه يتاح الفرصة لغير الدارسين بالانخراط في برامج تأهيلية مهنية تساعد على تنمية هواياتهم وشغل أوقات فراغهم.

وبلغ عدد قاطني دار الملاحظة بالرياض في العام نحو 322 حدثا، فيما تصدرت حوادث السرقة سبب الإيداع للأفراد في الدار بـ123 حادثة سرقة، في حين جاء بالمرتبة الثانية حوادث الاعتداء على ممتلكات الغير بنحو 41 حادثا، و39 حادث اعتداء على الغير، في حين بلغ عدد المودعين بسبب تعاطي أو ترويج المخدرات نحو 32 فردا.

لم يستمر زواجها سوى 6 أشهر وأقسم طليقها أن يجعلها معلقة طوال عمرها

فتاة "سعودية" تحكي مرارة تعليقها 7 سنوات وقصتها في المحاكم

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://sabq.org/EBBfde

سبق- الرياض:
"لا أعرف ماذا أفعل، أعيش حياة البؤس والشقاء، ويمر العمر عاماً بعد الآخر، ولا أجد حلاً لمشكلتي، ولا من معين لحلها، فقد حصلت على حكم قضائي بالخلع من المحكمة العامة بالرياض، وصك من المحكمة بذلك، وتعويض 77 ألف ريال عن السنوات التي تم تعليقي فيها، ولكن لا الحكم نفذ ولا التعويض حصلت عليه، وطليقي يتقن فن المراوغة والتلاعب، وأقسم أنه سوف يعلقني هكذا مدى الحياة".
قصة الفتاة السعودية "ا ع م" 30عاماً، تعيش في الرياض، حاصلة على مؤهل جامعي، ترويها فتقول: تزوجت وعمري 21 عاماً، من شاب يعمل في جهة عسكرية رشحه لأسرتي بعض القريبين، ولم نكن نعرف عنه شيئاً، وكان شرطي الوحيد في العقد أن يسمح لي باستكمال تعليمي الجامعي، تركت الرياض ورحلت معه بجوار عمله، وكنا نتنقل بين المدن، وبدأت الخلافات عندما التحقت بالجامعة، وأصر هو على الرفض، فتمسكت بحقي الشرعي في إكمال تعليمي وأن هذا شرط في العقد، ولكنه أبى وبدأ يفتعل المشكلات، ويسيء معاشرتي.
وتكمل "ا ع م" قصتها وتقول: لم يستمر زواجنا سوى 6 أشهر تفنن في تعذيبي وتعنيفي، لم أستطع مواصلة الحياة معه، رجعت إلى أسرتي، وبدأت رحلة المعاناة في غياب الوالد الذي توفي - رحمه الله- حاولنا أن نجد حلاً معه، ولكنه رفض وأقسم أن يتركني معلقة حتى أموت، حتى لا أتزوج ولا أعيش حياتي كإنسانة لها قيمة، تخرجت من الجامعة، وحصلت على مؤهل عالٍ، ولم نجد مفراً من اللجوء للقضاء فأنا علقت من عام 1427ه حتى الآن 7 سنوات، وأتقن فن التحايل على المحكمة مرة يوكل عنه قريب له، وثانية شقيقه لتتكرر تأجيل الجلسات، وتنتقل القضية من قاض إلى آخر، ومن دائرة إلى أخرى، وبين مكتب الصلح والاستئناف.
وتضيف قائلة: كانت قضيتي في المحكمة الكبرى لدى مكتب ٢٩ ينظرها الشيخ عبدالعزيز الناصر، واستمرت عنده سنتين، والخصم لم يحضر ولا جلسة سوى أنه وكل خاله للمماطلة، الذي لم يحضر إلا جلستين، وكانت الجلسات متباعدة، علماً أنه تم تحديد الجلسات ولم يحضر في الموعد المحدد، بعد ذلك لم يحضر الجلسة الثالثة لتنازله عن الوكالة لأخيه الأكبر منه، للاستمرار في المماطلة، وبعد ذلك انتقل الشيخ عبد العزيز الناصر إلى الجنوب، واستلم المكتب بدلاً عنه قاض آخر ليستكمل الجلسات، لكن للأسف لم يبت في القضية واستمر تأجيل الجلسات لعدم حضور الوكيل تارة، أو عدم حضور الخصم تارة أخرى، رغم أنه من المفروض في الجلسة الثالثة التي لم يحضر فيها الخصم يحضر بالقوة الجبرية.
وتستطرد قائلة: لكن للأسف فن المماطلة وتضييع الوقت، هو الذي استمر، ويضيع عمر إنسانة هباءً بلا جدوى، واستمر الوضع إلى أن تسلم المكتب فضيلة الشيخ هاني عبدالله الجبير -جزاه الله عنا ألف خير -ومن الجلسة الثانية أصدر حكماً شرعياً خلعي من الخصم، فقرر لي نفقة بعدد السنوات التي تم تعليقي فيها بدون طلاق أو رجعة وبدون أي مصروف بقدر 77 ألف ريال، وذلك في ٢٦ / ٦ /١٤٣٣ه، علماً أن وضعي المادي سيئ، ثم قضيت العدة كاملة، ولكن فوجئت بانتقال الشيخ الجبير إلى مجلس القضاء الأعلى وللأسف لم أستلم الصك، لتحويله إلى محكمة الاستئناف لتصديقه والنظر في

النفقة، استمر الصك ما بين المحكمة الكبرى ومحكمة الاستئناف سنة و ٤ أشهر ، ثم أرسل إلى الشيخ هاني الجبير ثانية لتصديقه.
وتختتم "ا ع م" بقولها: أسألكم بالله ما ذنبي أهدرت سنوات عمري، من غير اتخاذ قرار؟ وتتساءل: أين الخوف من الله في ضياع عمري وحرماني من السعادة؟ أين بمن أنيط بهم المسؤولية من هذا اللعب والعبث والمماطلة في المحاكم أين الرقابة؟ أين الخوف من الله؟ هذه مأساة فتاة سعودية تريد الإنصاف فقط وتريد حقها الشرعي والنظامي؟.

خادمة إثيوبية تعتدي على مسنّة وتتركها غارقة في الدماء

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
رابط الخبر

دخيل الأحمدي - المدينة المنورة
خادمة إثيوبية تعتدي على مسنّة وتتركها غارقة في الدماء
اعتدت خادمة من الجنسية ا الاثيوبية بالضرب على مسنة وتسببت بكسر في الجمجمة ونزيف في الدماغ وخروج الدم من اذنيها بجانب اصابات في انحاء متفرقة في جسدها.
ونقلت المسنة الى قسم الطوارئ في مستشفى الملك فهد إكمال اسعافها وعلاجها وسط حضور عدد كبير من ابنائها واحفادها واقاربها الذين بدا عليهم ا لانفعال مما حدث لوالدتهم مطالبين الجهات المعنية بسرعة القبض على الخادمة وتقديمها للعدالة.
وقال الابن ا لاكبر للمسنة سعود نافع ا لاحمدي:» تعودت بعد العودة من عملي ان اطرق الباب وعند ما طرقته لم اجد مجيبا ووجدتها تسبح في بركة من الدماء وكانت في اغماء تام وتبين انها تم سحبها من غرفة الى اخرى وا لاعتداء عليها بآلات وعصي بطريقة وحشية وقمت بسرعة بالاتصال با لهلال ا لاحمر لاسعافها وحضرت الشرطة لاخذ البصمات وتسجيل القضية».
ويضيف ا لاحمدي ان الخادمة ربما استعانت بشخص آخر للاعتداء على والدته حيث شاهدها الجيران في الحي وهي تحمل حقائب معها ويبدو عليها ا لارتباك والتردد متجهة الى وجهة غير معروفة مؤكدًا على ضرورة القبض عليها وتقديمها للعدالة.
واشار الى ان والدته كانت تعامل الخادمة بطريقة حسنة حتى انها لا تناديها ا لا (يا بنتي) (يا حبيبتي) وتقتسم معها جميع ما نحضره لها من مأكو لات اوملابس وهدايا وعندما نقول لها هل تريدين شيئا تشير الى الخادمة وتقول اسألوا هذه المسكينة المتغربة هل ينقصها شيء؟
يضيف احفاد المسنة محمد وعامر وأديب وعبدالله ان جدتهم قدوة ومضرب للامثال فى التعامل مع ا لاخرين وان ما فعلته الخادمة جريمة تستحق العقاب.
من جهته أكد المتحدث الرسمي بهيئة الهلال الاحمر بالمدينة بالنيابة عاصم المزيني عن ورود بلاغ مشاجرة لغرفة عمليات الهلال الاحمر في تمام الساعة 2:40 ظهرًا دقيقة وتم الوصول الى الموقع في تمام الساعة 2:46 ظهرًا دقيقة بجوار محطة الابراج بالحرة الغربية ووجدت سيدة تناهز الـ ٨٥ من العمر وقد تعرضت لعدة طعنات وتم نقلها على الفور من قبل الاسعاف الى مستشفى الملك فهد.
وفيما اكد مصدر امني لـ «المدينة» بوقوع الحادثة وإجراء كافة التدابير اللازمة للقبض على الخادمة وتسليمها للعدالة.

سجن وتغريم المهددين بالإيذاء والممتنعين عن توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130828/Con20130828632114.htm

فارس القحطاني (الرياض)

حدد نظام الحماية من الإيذاء معاقبة مرتكب فعل الإيذاء بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على عام وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد على 50 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حالة العود تضاعف العقوبة، وللمحكمة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

وأكد النظام الذي اعتمده مجلس الوزراء أمس الأول، ناقشه مجلس الشورى ووافق عليه قبل أكثر من عام، ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحماية من الإيذاء.

وجاء في المادة الأولى أن الإيذاء هو كل شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر بما له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية، ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصير في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعا أو نظاما توفير تلك الحاجات لهم.

وبينت المادة الثانية أن النظام يهدف لضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، تقديم المساعدة والمعالجة، العمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة، اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات الإيذاء وإيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.

ووفق المادة الثالثة أنه يجب على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فورا، مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من إجراءات، يلتزم كل موظف عام ـ مدني أو عسكري ـ وكل عامل في القطاع الأهلي، اطلع على حالة إيذاء ـ بحكم عمله ـ إحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعليها إبلاغ الجهة المختصة أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، وتحدد اللوائح إجراءات التبليغ.

وأفادت المادة الرابعة أن الجهة المختصة والشرطة تتلقى البلاغات عن حالات الإيذاء سواء كان ذلك ممن تعرض له مباشرة أو عن طريق الجهات الحكومية بما فيها الجهات الأمنية المختصة أو الصحية، أو الجهات الأهلية، أو ممن يطلع عليها، وإذا تلقت الشرطة بلاغا عن حالة إيذاء، فإن عليها اتخاذ ما يدخل من اختصاصها من إجراءات، وإحالة البلاغ مباشرة إلى الجهة المختصة.

ووفق ما جاء في المادة الخامسة أنه لا يجوز الإفصاح عن هوية المبلغ عن حالة إيذاء إلا برضاه، أو في الحالات التي تحددها اللوائح التنفيذية، ويلتزم موظفو الجهة المختصة وكل من يطلع ـ بحكم عمله ـ على معلومات عن حالات الإيذاء، بالمحافظة على سرية ما يطلعون عليه من معلومات، ويساءل تأديبيا كل موظف عام ـ مدني أو عسكري ـ وكل عامل في القطاع الأهلي، وكل شخص اعتباري (جهة العمل) يخالف أيا من الأحكام المتعلقة بالإبلاغ عن حالات الإيذاء الواردة في هذا النظام.

وورد في المادة السادسة إعفاء المبلغ حسن النية من المسؤولية إذا تبين أن الحالة التي بلغ عنها ليست حالة إيذاء وفقا لأحكام هذا النظام.

وتباشر الجهة المختصة ـ حسب المادة السابعة ـ فور تلقيها بلاغا عن حالة إيذاء ـ بعد توثيق البلاغ وإجراء تقويم للحالة ـ باتخاذ أي من الإجراءات الآتية :

ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تقديم الرعاية الصحية اللازمة لمن تعرض للإيذاء، وإجراء التقويم الطبي للحالة إذا تطلب الأمر ذلك.
ـ اتخاذ الترتيبات اللازمة للحيلولة دون استمرار الإيذاء أو تكراره.
ـ توفير التوجيه والإرشاد الأسري والاجتماعي لأطراف الحالة إذا قدرت الجهة المختصة إمكان الاكتفاء بمعالجة الحالة في إطارها الأسري.
ـ استدعاء أي من أطراف الحالة أو أي من أقاربهم أو من له علاقة، للاستماع إلى أقواله وإفادته وتوثيقها، واتخاذ الإجراءات والتعهدات اللازمة التي تكفل توفير الحماية اللازمة والكافية لمن تعرض للإيذاء.
ـ العمل على إخضاع من يلزم من أطراف الحالة إلى علاج نفسي أو برامج تأهيل بما يلائم كل حالة.
وتضمنت المادة الثامنة، على الجهة المختصة إذا ظهر لها من البلاغ خطورة الحالة أو أنها تشكل تهديدا لحياة من تعرض للإيذاء أو سلامته أو صحته، اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتعامل مع الحالة بما يتمشى مع خطورتها، بما في ذلك إبلاغ الحاكم الإداري، أو الجهات الأمنية المعنية، لاتخاذ ما يلزم كل بحسب اختصاصه، والتنسيق مع تلك الجهات لضمان سلامة من تعرض للإيذاء، بما في ذلك نقله أو نقل المعتدي ـ إذا لزم الأمر ـ إلى مكان الإيواء المناسب لحين زوال الخطر.

الاستعانة بالأمن

وأفادت المادة التاسعة أنه إذا تبين للجهة المختصة أن التعامل مع حالة الإيذاء تستلزم التدخل العاجل أو الدخول إلى المكان الذي حدثت فيه واقعة الإيذاء، فلها الاستعانة بالجهات الأمنية المختصة، وعلى تلك الجهات الاستجابة الفورية للطلب، وتراعي ألا يترتب على اللجوء إلى أي من الوسائل المستخدمة لمعالجته ضرر أشد على الضحية، أو أن يؤثر ذلك بالضرر على وضعه الأسري أو المعيشي، مع إعطاء الأولوية للتعامل مع الحالة للإجراءات الإرشادية الوقائية، ما لم يقتض الحال خلاف ذلك.
وورد في المادة العاشرة أن الجهة المختصة ـ عند تعاملها مع أي من حالات الإيذاء ـ عليها مراعاة درجة العنف المستخدم ونوعه ومدى تكراره، وألا يترتب على اللجوء إلى أي من الوسائل المستخدمة لمعالجته ضرر أشد على الضحية.

إبلاغ جهة الضبط

وإذا رأت الجهة المختصة ـ حسب المادة 11 ـ أن واقعة الإيذاء تشكل جريمة، فعليها إبلاغ جهة الضبط المختصة نظاما، لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة.
وتتابع الجهة المختصة ـ حسب المادة 12 ـ قضايا الإيذاء التي تحيلها إلى جهة الضبط، وفقا لما ورد في المادة 11 من هذا النظام، وعلى الجهة رفع تقرير إلى الجهة المختصة بما انتهت إليه من إجراءات حيال تلك القضايا.

50 ألف ريال غرامة

وأفادت المادة 13 أنه بغير إخلال بأي عقوبة أشد وردت في الشريعة الإسلامية أو بأحد الأنظمة المرعية، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد عن 50 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلا من أفعال الإيذاء الواردة في المادة الأولى من هذا النظام، وفي حالة العود تضاعف العقوبة، وللمحكمة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.
وحسب ما جاء في المادة 14 أن الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام لا تؤثر على الالتزامات المترتبة على الجهات المعنية الأخرى، كل بحسب اختصاصه، ولا تخل تلك الأحكام والإجراءات بأي حق أفضل يتعلق بالحماية من الإيذاء ينص عليه نظام آخر أو اتفاقية دولية تكون المملكة طرفا فيها.
وبينت المادة 15 أن الجهة المختصة تتخذ ـ بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ـ جميع التدابير الوقائية المناسبة للحماية من الإيذاء، ولها في سبيل ذلك ـ دون حصر ـ القيام بما يأتي :
ـ نشر التوعية بمفهوم الإيذاء وخطورته وآثاره السيئة على بناء شخصية الفرد واستقرار المجتمع وتماسكه.
ـ اتخاذ ما يلزم لمعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع، التي تسهم في إيجاد بيئة مناسبة لحدوث حالات الإيذاء.
ـ توفير معلومات إحصائية موثقة عن حالات الإيذاء، للاستفادة منها في وضع آليات العلاج، وفي إجراء البحوث والدراسات العلمية المتخصصة.
ـ تعزيز برامج التوعية والتثقيف التي تهدف إلى الحد من الإيذاء من خلال وسائل الإعلام والأجهزة الأخرى.
ـ تنظيم برامج تدريبية متخصصة لجميع المعنيين بالتعامل مع حالات الإيذاء، بمن فيهم القضاة ورجال الضبط والتحقيق والأطباء والأخصائيون وغيرهم.
ـ توعية أفراد المجتمع ـ وبخاصة الفئات الأكثر تعرضا للإيذاء ـ بحقوقهم الشرعية والنظامية.

ـ تكثيف برامج الإرشاد الأسري.
ـ دعم وإجراء البحوث العلمية والدراسات المتخصصة ذات العلاقة بالإيذاء.
يذكر أن هذا النظام يسري بعد 90 يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نقل عزام وعوفان لزنزانة انفرادية بالعراق .. والد الحربي وشقيق الكربي لـ عكاظ»:

وزير الداخلية أكد لنا حرصه على عودة السجناء السعوديين وإغلاق الملف

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130828/Con20130828632356.htm

ثامر قمقوم (عرعر)
أكدت مصادر «عكاظ» من العراق أنه تم نقل السجينين عبدالله عزام القحطاني وبدر عوفان الشمري الى زنزانة انفرادية، وهو ما يسمى بالمحجر، بعد تردد أنباء عن قرب إعدام مجموعة من السجناء في العراق متهمين بقضايا تتعلق بالإرهاب وأمن الدولة، أغلبهم عراقيون، وبينهم عربي وحيد، ويخشى السجناء السعوديون أن يكون هذا العربي عبدالله عزام القحطاني أو بدر عوفان الشمري.
واكدت المصادر أن القحطاني يعاني من اعتلال في صحته العامة ويعاني من إرهاق بعد أن مر بظروف الإضراب عن الطعام لفترة طويلة.
وكانت أنباء ترددت خلال اليومين الماضيين عن نية العراق إعدام مجموعة كبيرة من السجناء في بغداد بينهم عربي واحد، والبقية عراقيون.
من جانبه أكد ثامر البليهد مسؤول ملف السجناء السعوديين في العراق لـ«عكاظ»، أنهم تلقوا وعدا من وزير العدل العراقي حسن الشمري أثناء زيارته للمملكة قبل شهر رمضان الماضي بإيقاف إعدام السجناء السعوديين الخمسة المحكومين بالإعدام، وهم عبدالله بن عزام القحطاني، بدر عوفان الشمري، شادي مسلم الصاعدي، عبدالله محمود سيدات وعلي حسن الشهري، وذلك حتى يتم الانتهاء من ملف تبادل السجناء بين المملكة والعراق.
الى ذلك قال والد السجين سعد بن ناهض بن عبدالله الحربي وشقيق السجين علي بن حمد الكربي في تصريح خاص لـ «عكاظ» أمس من الرياض، إنهما سعدوا باستقبال سمو وزير الداخلية لهما والاهتمام الذي لمساه من سموه لأنه ليس غريبا، وقالا إن سمو وزير الداخلية اكد لهما أن كافة ابنائنا في العراق هم محل اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين، وان هذا الملف محل اهتمام الجميع، وقالا إن سموه وعدنا خيرا بالعمل على انهاء هذا الملف في أسرع وقت ممكن.
وثمن الحربي والكربي بدورهما هذا الاهتمام غير المستغرب من سموه الكريم، وعبرا عن قلقهما من تطورات الوضع في العراق لما يشهده من اضطرابات، وبالتالي الخوف على حياة ابنائهم هناك.
يذكر أن العراق يعتبر ثالث بلد في العالم يحوي أكبر عدد من السجناء المحكومين بالإعدام والبالغ عددهم أكثر من 1800 سجين، وذلك بعد الصين وايران، وفق دراسات عالمية بهذا الشأن.

الشرطة باشرت في الموقع.. وتعليم جدة ومكتب العمل يحققان

طرد 7 معلمات مواطنات بدون عباءاتهن

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130828/Con20130828632112.htm

حسين هزازي (جدة)

طردت مديرة مدرسة عالمية (أوروبية) في جدة سبع معلمات سعوديات من المدرسة أثناء الدوام الرسمي، وأخرجتهن بالقوة بدون عباءات ولم تسمح لهن بالدخول مرة أخرى، ما اضطرهن للاستعانة بالشرطة والعمل لضبط الواقعة.

وقالت المعلمات لـ«عكاظ»: نحن سعوديات، ونعمل في المدرسة منذ أكثر من عامين، في الإدارة والتدريس، بل وإحدانا رئيسة قسم، وعند حضورنا اليوم مع بدء الدوام بعد الإجازة السنوية، فوجئنا بأن مديرة المدرسة تم تغييرها، وحضرت أخرى تحمل الجنسية الألمانية، أخبرتنا بأن المدرسة استغنت عن خدماتنا وعلينا المغادرة فورا، وعند مجادلتها بأن هناك نظاما لوزارة العمل يحمي الموظف يجب اتباعه، ولا يحق لها التعامل معنا بهذه الطريقة، خصوصا أننا مسجلات في التأمينات الاجتماعية، استعانت بحارسات الأمن وموظفات إداريات أجنبيات، وتم طردنا بالقوة إلى الشارع على مرأى من الجميع، وحاولنا الدخول إلى المدرسة للحصول على عباءاتنا، إلا أنهن لم يسمحن لنا بذلك نهائيا، فاستعنا بالشرطة التي حضرت إلى الموقع وسجلت محضرا بالحادثة، كما حضر أولياء أمورنا».

وأوضحت المعلمات، أنهن تقدمن بشكوى رسمية إلى مكتب العمل والعمال، وأحضرن عقودهن التي لم تنته وماتزال سارية المفعول، وطالبن بحقهن في العمل ومحاسبة مديرة المدرسة الجديدة، وأكدن أن هناك شكوى أخرى، سوف تقدم إلى المحكمة العامة ضد مديرة المدرسة التي طردتهن إلى الشارع «بدون عباءات تسترنا أمام أعين المارة، ولن نتنازل عن حقنا أبدا».

إلى ذلك، أكد مدير فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة عبدالله العليان، أن قضية المعلمات سوف تدرس من قبل لجنة مختصة، وسيتم الوقوف على تفاصيل العقود، واذا ثبت وجود حقوق لهن، سوف يتم إنصافهن من المدرسة.

بدوره، قال المتحدث باسم تعليم جدة عبدالمجيد الغامدي إن التعليم قام بتوجيه مشرف للتحقيق في الحادثة وتزويده بالتفاصيل، مشيرا إلى أن ما يخص العقود يرجع إلى مكتب العمل وبإمكان المعلمات الرجوع له لإنصافهن.

شكاوى من الإهمال في طوارئ صبيا وصحة جازان لا ترد

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130828/Con20130828632216.htm

طه أبوعلة (صبيا)

يعاني المرضى بالمستشفى العام بصبيا من كثرة التجاوزات في قسم الطوارئ، مطالبين بضرورة تشديد الرقابة على قسم الطوارئ للحد من الإهمال والتجاوزات المتكررة.

وأوضحوا أن أطباء الطوارئ يتعاملون بإهمال ولا مبالاة مع المرضى على الرغم من حالتهم الحرجة، ما يدل على عدم وجود رقابة على أطباء الطوارئ. مؤكدين أنها لا تعرف من الطب الطارئ سوى لوحة ترفعها على مدخل المستشفى كما اتضح نقص في عدد الأطباء والممرضين بقسم الطوارئ مما زاد من معاناة الحالات الطارئة وللأسف الشؤون الصحية بجازان إلى الآن لم تهتم بهذا المجال فالشكاوى أغلبها على أقسام الطوارئ إذ إن المريض عند حضوره إلى قسم الطوارئ يحتاج إلى سرعة في التعامل مع حالته فهي شيء طارئ ومتغير سريع على حالة المريض وخصوصا في حالات الحوادث فكل دقيقة قد تسوء حالة المريض وتتغير بشكل مفاجئ إذا لم يكن هناك تدارك لحالته فمبنى الطوارئ بمستشفى صبيا الذي يعاني من كثرة المراجعين، لا توجد فيه غرف لفرز المرضى أو لانتظارهم كما لا توجد صيدلية مستقلة بقسم الطوارئ ويعاني قسم الطوارئ من نقص في عدد الأسرة، حيث لا تتجاوز (11) سريرا.

وطالب أهالي صبيا من مدير الشؤون الصحية بجازان أن يكون قسم الطوارئ بصبيا من أولوياته حيث تعد محافظة صبيا أكبر محافظات المنطقة ويستقبل طوارئ مستشفى صبيا جميع الحالات الطارئة من جميع المحافظات الشمالية. من جانبها، تواصلت «عكاظ» مع الناطق الإعلامي بصحة بجازان ولم يرد على استفساراتها.

بأمر الملك: 500 شقة لإسكان لاجئين سوريين من ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130828/Con20130828632357.htm

نادر العنزي (تبوك)

بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وبإشراف مباشر من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية المشرف العام على الحملات الإغاثية السعودية وبمتابعة مستمرة من مستشار سمو وزير الداخلية رئيس الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء السوريين الدكتور ساعد العرابي الحارثي قام مكتب الحملة في الأردن بتوقيع (131) عقدا لاستئجار شقق سكنية لإسكان أسر سورية نازحة في الأردن من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك بحضور مدير المكتب ومدير المشاريع سعد بن مهنا السويد. يذكر أن مشروع إسكان اللاجئين السوريين

لذوي الاحتياجات الخاصه يأتي ضمن المشروع المشترك بين الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا ومبادرة (نلبي النداء) والذي يهتم بتأمين السكن المناسب للأسر السورية التي لديها ظروف خاصة، مثل الأرامل والأيتام والمعوقين، وذلك بتأمين المسكن المناسب لحالاتهم وتأمينه بكافة المستلزمات الضرورية للسكن. وأوضح السويد أن الشقق السكنية التي تم استئجارها ستساهم في إسكان (131) أسرة سورية نازحة في الأردن تنطبق عليهم الشروط الخاصة بإسكان اللاجئين وتشمل (الأرملة مع أطفالها، المصابين، المعوقين، النساء، الأطفال بدون عائل، زوجات المعتقلين والمصابين، والحالات المستعصية)، مشيرا إلى أنه يجري العمل لتأمين السكن للحالات الأخرى المماثلة، حيث إن هذا المشروع يستهدف 500 أسرة سورية من ذوي الاحتياجات الخاصة.

أمير نجران يوجه بالكشف عن ملابسات القضية

قاتل أسرته ليس سعوديا وتصديق اعترافه بقاضيين تحسبا لأي طارئ

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130828/Con20130828632443.htm

عبدالله آل هتيلة، قايد آل جعرة (نجران، شرورة)
أصدر صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز، أمير منطقة نجران، باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكشف ملابسات قيام أحد الأشخاص بمحافظة شرورة بقتل أفراد أسرته بدءا من زوجته وثلاثة أبناء وبنت أكبرهم 11 عاما، وأصغرهم عامان موجها بالبدء في التحقيقات لمعرفة الأسباب والدوافع التي أدت إلى ارتكاب هذه الجريمة البشعة. وسأل سموه الله أن يتغمد ضحايا هذه الجريمة بواسع رحمته، وتقوم الجهات الأمنية باتخاذ كافة الإجراءات للوقوف على ملابسات القضية من جميع جوانبها سعيا للوصول إلى معرفة دوافعها.
وأكدت مصادر خاصة لـ «عكاظ» بأن تصديق أقوال القاتل في محكمة شرورة أمس رغم عدم وجود ثلاثة قضاة، يأتي تحسبا لأي طارئ أو حادث مروري قد يؤدي إلى وفاته وهو في الطريق إلى نجران لتصديق أقواله شرعا من قبل ثلاثة قضاة في المحكمة الشرعية بمنطقة نجران، وأشارت المصادر إلى أنه لا يوجد حاليا على رأس العمل في محكمة شرورة سوى قاضيين، وأن القاضي الثالث يتمتع بإجازة.
وعلمت «عكاظ» بأن القاتل أكد في محكمة شرورة بأنه غير نادم على قتل زوجته وأبنائه، الأمر الذي أثار حفيظة واشمئزاز مجتمع المحافظة جراء هذا السلوك الإجرامي.
وأكد الناطق الإعلامي لشرطة منطقة نجران النقيب عبدالله العشوي، أنه في تمام الساعة العاشرة من مساء أمس الأول حضر لمركز شرطة شرورة شخص من حملة المشاهد في شرورة في العقد الثالث من العمر، مبلغا عن إقدامه على قتل زوجته وأولاده عند الساعة 12 ظهرا، وبالانتقال إلى منزله اتضح فعلا قيامه بقتل زوجته وأولاده الأربعة نحرا بآلة حادة (سكين)، مبينا أن أكبر أولاده يبلغ من العمر 11 عاما وأصغرهم طفلة عمرها عامان، وقال إنه تم التعامل مع الحالة وأودعت الجثامين ثلاجة الموتى في مستشفى شرورة العام لحين الانتهاء من إجراءات التحقيق.
وكان الأب الذي صدقت أقواله شرعا أمس في المحكمة الشرعية بمحافظة شرورة، وشاهده عدد من المراجعين أثناء دخوله وخروجه من مقر المحكمة، قد أقدم على قتل زوجته وأطفاله الأربعة بحي صوعان في محافظة شرورة شرقي منطقة نجران أمس الأول، حيث بدأ جريمته بطعن زوجته وفصل رأسها عن جسدها، ثم اتبعها بذبح أطفاله الأربعة، بينهم (عبدالله) من زوجته المطلقة بعد أن أخذه عصر أمس الأول من بيت أهل طليقته، وذهب به إلى منزله ليلحقه بإخوانه الثلاثة، حيث أكد الناطق الإعلامي لصحة نجران محسن الربيعان بأن مستشفى شرورة العام استقبل خمس حالات متوفاة

في تمام الساعة 11.30 مساء أمس الأول وهي لامرأة تبلغ من العمر 26 عاما وأربعة أبناء؛ ثلاثة أولاد تتراوح أعمارهم بين 5 و11 عاما، وطفلة تبلغ من العمر عامين، مبينا أن الجهات الأمنية تولت القضية برمتها.
وتشير المعلومات، إلى أن الأب القاتل والذي يحمل مشهدا بطلب الجنسية السعودية، كان مخططا للإجهاز على جميع أفراد أسرته، حيث ذهب إلى أهل زوجته، وأقنعهم بضرورة اصطحاب ابنه عبدالله معه إلى منزله بحجة أن لديه ضيوفا في منزله، ويرغب في أن يشاركه هذه المناسبة فما كان منهم إلا الموافقة، ووعدهم بأنه سيشتري له كامل احتياجاته المدرسية، إلا أنه ضمه إلى ضحايا جريمته النكراء، وأوضح عدد من المقربين أن الطفل عبدالله يعيش مع أهل زوجته وقضى أيام العيد في كنفهم.
من جهته نفى مدير عام فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في منطقة نجران الشيخ الدكتور صالح بن إبراهيم الدسيماني، بأن يكون قاتل أسرته في محافظة شرورة من منسوبي الوزارة، مشيرا إلى أن القاتل ليس سعوديا، ولا يزال يحمل تصريحا لطلب الجنسية، وأوضح في رد على سؤال لـ «عكاظ» أن القاتل اعتلى منبر جامع أحمد بن حنبل في حي العزيزية بشرورة قبل ست سنوات وبيده مصحف، إلا أنه تم إنزاله من على المنبر قبل خطبة الجمعة ولم يتلفظ بكلمة واحدة، وسلم حينها للجهات المختصة.
ولم تفق محافظة شرورة من هول فاجعة جريمة القتل التي ارتكبها أب ضد زوجته وأبنائه (3 أولاد وبنت)، حيث سيطرة هذه الجريمة على أحاديث الأهالي، الذين استنكروها وشجبوها ووصفوها بالنكراء، مشيرين إلى أنها حالة شاذة لا تمثل أخلاقيات وطيبة جميع القبائل التي تسكن المحافظة والمراكز التابعة لها، وطالبوا بسرعة القصاص من القاتل ليكون عبرة لغيره.
وأكد الشيخ عبدالله بن مزروع أحد مشايخ محافظة شرورة، بأن الجريمة النكراء التي أقدم عليها قاتل زوجته وأبنائه (3 أولاد وبنت)، لا تمثل بأي حال من الأحوال مجتمع شرورة بشكل خاص والمجتمع السعودي بشكل عام، وقال والعبرة تخنقه: «أقسم بالله أنني وأفراد أسرتي لم ننم ليلة الحادثة، ودخلنا في موجة من البكاء، شفقة ورحمة على المتوفين الذين لا ذنب لهم»، واستنكر بن مزروع هذه الجريمة مهما كانت المبررات والدوافع وراء ارتكابها، محملا أهالي القاتل المسؤولية، وقال «كان يجب عليهم إشعار الجهات الأمنية بأي تغيرات على تصرفاته إن كان ذلك صحيحا، وأن يؤمنوا حياة زوجته وأولاده الذين قتلوا دون ذنب اقترفوه إلا أنهم كانوا تحت سيطرة أب تخلى عن قيمه الإسلامية»، مشيرا بن مزروع إلى أن مثل هذه التصرفات دخيلة على مجتمعنا، الأمر الذي يدعونا إلى حماية الأبرياء من الأطفال والنساء من أمثال هذا القاتل، وأوضح بأن مجتمع شرورة مصدوم من هول الفاجعة التي هزت المجتمع بأكمله والذي لم يجد غير الاستنكار والشجب بعد أن ذهبت الأرواح البريئة نتيجة إهمال في التعامل مع أب لا يخاف الله.
وفي ذات السياق استبعد استشاري الطب النفسي الدكتور عبدالحميد بن عبدالله الحبيب، أن قاتل أسرته مصاب بأي مرض نفسي، مؤكدا بأن مثل هذه الجرائم تقع تحت تأثير المخدرات، وقال الدكتور الحبيب: «غالبا ما تكون الجرائم التي يصاحبها عنف مرتبطة بالمخدرات أكثر من المرض النفسي»، مشيرا إلى أن المريض النفسي لا يتصرف بعنف مستندا على دراسات علمية وبعض الحالات التي اطلع عليها في المملكة وحتى التي تنشر عالميا.
وأضاف الدكتور الحبيب، بأن المشكلة الكبرى تكمن في غياب الآلية التي تلزم المريض النفسي بعدم الانقطاع عن مراجعة المستشفى، وتناول الأدوية التي تصرف له من قبل الأطباء، معتبرا ذلك تراخيا في معالجة الاشياء في بدايتها مما يؤدي إلى حدوث إنتكاسة خطيرة للحالات المراد علاجها.
وقال الدكتور الحبيب إنه يفترض عند اكتشاف تغيير في سلوكيات الشخص من قبل زوجته أو أبنائه أو أي من عائلته بأن لا يتأخروا في طلب الاستشارة والمساعدة، أو حتى التبليغ عنه لدى الجهات المختصة إذا كان يشكل خطورة على نفسه أو الآخرين. ويعتبر حي صوعان بمحافظة شرورة واحدا من الأحياء التي لا زالت تعاني من العشوائية، حيث يقع في الجهة الشمالية من محافظة شرورة وهو من الأحياء القديمة جدا، ويبدو عليه الإهمال الذي يتضح من خلال كثرة المنازل المهجورة والمتهالكة الآيلة للسقوط داخل الحي والتي تشكل خطراً على مجاوريها، كون بعضها قد يتحول إلى ملجأ لضعاف النفوس ومرتع لارتكاب الجرائم وإخفاء المسروقات في ظل عدم وجود رقابة عليها من مالكيها، وطالب أهالي الحي بضرورة معالجة الاختلالات التي يعاني منها، والوقوف على طلبات الأهالي المتمثلة في إعادة ترتيب الحي وإزالة المباني العشوائية، وتوفير الخدمات الضرورية المتمثلة في شبكة المياه والصرف الصحي وغيرها.

مخالفات ساهر" لا تعطّل عقود الأنكحة وتسجيل المواليد والوفيات

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/28/928544

الرياض – خالد الصالح
أكد مدير إدارة الأنظمة واللوائح بالإدارة العامة للمرور العقيد سعيد آل سلطان أن تسديد المخالفات المرورية ليس شرطاً لإنهاء إجراءات تسجيل المواليد، وعقود الزواج، والطلاق، والوفاة، واستخراج وتجديد واستبدال الوثائق الرسمية الصادرة عن مكاتب الأحوال المدنية، وذلك تفادياً لتعطيل الأوراق الخاصة بهم.
وقال لـ «الشرق» إن الذين تسجل عليهم المخالفات هم من يتحملون مسؤولياتها وليس أبناؤهم، وذلك بعدم تسجيلهم في بطاقة العائلة مما يعني بالتالي تعسر شؤون الأبناء لدى الدوائر الحكومية والتسجيل في المدارس، مشيراً إلى أن نظام ساهر من شأنه أن يحد من المخالفات على المواطنين وليس التعقيد على حياتهم.
ولفت آل سلطان إلى أن تسديد المخالفات المرورية شرط فقط عند تجديد رخصة سير المركبة ورخصة القيادة أو نقل ملكيتها، وعند طلب إصدار أوراق إصلاح للمركبة.
وعن التعديلات المقترحة التي تقدمت بها إحدى لجان مجلس الشورى على نظام المرور بحجز المركبة المخالفة في حال تسجيل أربع مخالفات متتالية على قائدها دون سداد ذكر أن الدراسة بيد المجلس ولم تتدخل بها الإدارة العامة للمرور، كما لم يصلهم أي تفاصيل أو معلومات حول الدراسة.

البحث عن سعودية هجَرت رضيعها منذ 12 عاماً في الأردن

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/28/928306

عرعر – عبدالله الخدير
في حالة هي الأولى من نوعها، أسفر خلاف على توزيع تركة سيدة أردنية عن مفاجأة لطفل في الثانية عشرة من عمره، شكلت صدمة له، حيث اكتشف بمجرد وفاتها أنه ليس ابنها وأن أمه سعودية. إزاء هذه المفاجأة تدخلت السفارة السعودية في العاصمة الأردنية عمان للبحث في حالة الطفل، حيث حضر مندوب من السفارة اجتماعاً عقدته جمعية حماية الأسرة والطفولة الأردنية لبحث حالة الطفل السعودي «خالد» لتنكشف حقيقة تبني أسرة أردنية له قبل 12 عاماً.
وتبيّن خلال المداولة التي تمت بشأنه، أن الجمعية لا تعرف عنه سوى اسم والدته التي أنجبته في أحد مستشفيات عمان عام 2001م وعثر على أن جنسيتها سعودية وفق سجل الولادة وصورة جواز سفرها الذي قدمته للمستشفى لدى دخولها إليه. وغابت الحقيقة عن الطفل الذي نشأ في كنف الأسرة الأردنية التي احتضنته وتولّت ربّة الأسرة تربيته ورعايته بين أبنائها على مدار 12 عاماً، ليتوقف فجأة أمام صدمة عنيفة حين أخبره ورثة السيدة المتوفاة، أنه ليس من أبنائها وأنه لا

يحق له أن يقتسم معهم إرثها. وعلى الفور باشرت جمعية حماية الأسرة الأردنية وأطلعت السفارة السعودية على الموضوع طلباً لعونها في التوصل إلى أسرة الطفل خالد.
فيما بقي الطفل في كنف الأسرة وتحت رعاية الجمعية إلى حين ثبوت حقيقة وضعه الأسري. وعلمت «الشرق» أنه تم التوصل إلى خيوط مبدئية دلّت على امرأة يشتبه في أن تكون شقيقة والدة الطفل «خالد»، التي أقامت في الأردن منذ 20 عاماً وتزوجت من أردني، وأمكن التوصل لذلك بعد اسم الأب والأم في شهادة ميلاد «خالد». وما زال البحث جارياً للتأكد من ذلك، حيث تسعى السفارة في الأيام المقبلة إلى استدعاء خالة الطفل للتثبت من صلة القرابة المحتملة به.

العدل" تستجيب لـ الشرق وتطلب إفادة عن تعطل» مكيفات محكمة تربة

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/28/928515

تربة – مضحي البقمي
طلبت وزارة العدل من رئيس محكمة تربة إفادة عاجلة عن سبب تعطل مكيفات محكمة تربة، كما طلبت إفادة أخرى عن كيفية حصول «الشرق» على الصور التي نشرتها في صفحتها الأولى أمس الأول تحت عنوان «موظفون يشترون مكيفاً لمقر حكومي» في عددها رقم 631. وقالت مصادر لـ «الشرق» إن مسؤولاً رفيع المستوى من وزارة العدل هاتف مسؤولي المحكمة مستفسراً عن كيفية نشر الصحيفة للصور، وطلب إفادة عاجلة عن صحة ما ذكر في التقرير. وكانت «الشرق» قد نشرت في عدد الإثنين خبراً يكشف معاناة الموظفين والمراجعين مع تعطل المكيفات المركزية في المحكمة ولجوءهم لشراء مكيف للتغلب على حرارة الأجواء في مقر المحكمة.

ضمن مشروع البرنامج الوطني الوقائي للطلاب والطالبات هذا العام

لجان المخدرات" تنتشر في المدارس.. تحلل العينات وتكشف» المتعاطين

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/28/article862844.html

الرياض - سليمان السبيعي

انتشر مئات من المشرفين التربويين والصحيين ولجان خاصة من مكافحة المخدرات في مناطق المملكة، استعداداً لتطبيق مشروع البرنامج الوطني للوقاية من المخدرات على الطلاب والطالبات.

وكشفت مصادر "الرياض" أن البرنامج الذي سيطبق مطلع العام الدراسي الحالي سيعمد إلى أخذ عينات من الطلاب والطالبات المستهدفين فيه ومن ثم تحليلها وإعلان نتائجها خلال اسبوع، موضحة أن إشعار أولياء أمور الطالبات والطلاب سيجري عبر إرسال رسائل نصية إلى هواتفهم المحمولة.

وكانت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ووزارة التربية والتعليم عقدت في مدينة الرياض أخيراً، ورشة عمل لمناقشة تطبيق مشروع البرنامج الوقائي الوطني عن المخدرات للطلاب والطالبات، بحضور نائب وزير التربية والتعليم للبنين الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ والمدير العام لمكافحة المخدرات اللواء عثمان بن ناصر المحرج وعدد من الخبراء والمختصين.

وكشف مصدر من وزارة التربية ل"الرياض" أن الدكتور آل الشيخ أكد خلال الورشة أن البرنامج الذي يحظى باهتمام بالغ من حكومة خادم الحرمين الشريفين، لحماية أبناء الوطن من آفة المخدرات، ويأتي ضمن حرص وزارة التربية والتعليم على توعية ووقاية الطلاب والطالبات من المخدرات، ويستهدف نحو خمسة ملايين طالب وطالبة ويغطي 25
ألف مدرسة، مؤكداً أن برنامج "حماية" ليس برنامجاً جامداً بل هو "ديناميكي" يتغير بحسب المتطلبات والحاجات.

فيما استعرض اللواء المحرج لدى مشاركته في الورشة، قرار وزارة الداخلية الذي وجه بتنفيذ البرنامج الوقائي الوطني ودشنه الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم العام الماضي، مؤكداً أن البرنامج استغرق ثلاثة أعوام لدراسته بناء على أسس علمية دقيقة، مفيداً أن البرنامج يسعى إلى استخدام الأساليب العلمية والتقنية الحديثة لتسهيل إيصال المعلومة، ووضعت له استراتيجية محددة على ان يخضع إلى التطوير المستمر.

وبين المشرف العام على البرنامج الدكتور محمد بن عبدالمحسن التويجري أن البرنامج يأتي مكملاً للجهود المبذولة في وزارة التربية والتعليم، ويتميز باعتماده وسائل الاتصال الحديثة، بهدف إلى حماية الطلاب والطالبات في جميع مراحلهم العلمية من آفة المخدرات، مشيراً إلى أن استخدام الوسائل الحديثة سيتناسب مع كل مرحلة دراسية.

وأوضح الدكتور التويجري أن البرنامج يشمل المعلمين والمرشدين وأولياء الأمور وسيكون لهذه الفئة الوسائل والأساليب المختلفة عن ما يستخدم مع الطلاب والطالبات.

المدينة: القبض على عاملة منزلية طعنت مكفولتها المسنة غيلة

المصدر: صحيفة الحياة الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/545945

المدينة المنورة - مصلح مطر

قبضت الدوريات الأمنية في منطقة المدينة المنورة على خادمة إثيوبية أقدمت على طعن مكفولتها المسنة أول من أمس «غيلة»، ولاذت بالفرار، بينما تمت إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال التحقيق معها.

وأكد المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام القبض على الخادمة الإثيوبية من دوريات الأمن في منطقة المدينة المنورة بناء على بلاغ تقدم به أحد المواطنين، وتم تسليمها إلى مركز شرطة العزيزية والذي بدوره سلمها إلى مركز شرطة العقيق بعد التعرف عليها من أقرباء المرأة المسنة. وقال العقيد الغنام إنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة، وتمت إحالة الخادمة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لاستكمال التحقيق معها.

من جهته، أوضح ابن المسنة السعودية أحمد الأحمدي لـ«الحياة» أن والدته البالغة من العمر 80 عاماً فاقت من الغيبوبة وحالتها مستقرة، فيما لا تزال تعاني من آثار الاعتداء عليها، وهي منومة في مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة، مبيناً أنه لا يعرف حتى الآن الأسباب التي أدت الى اعتداء الخادمة عليها بالضرب، رغم المعاملة الحسنة والطيبة من والدتي لها.

بدوره، أوضح فواز الأحمدي ابن المسنة السعودية لـ«الحياة» أنه لم يلاحظ على الخادمة أي تصرفات أو بوادر توحي بنيتها لاستخدام العنف ضد والدته، وأنهم تفاجأوا بما أقدمت عليه الخادمة.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن جهات التحقيق ما زالت تحاول إقناع الخادمة الإثيوبية بالتحدث، إذ إنها ملتزمة بالصمت، وترفض الحديث.

وكانت الخادمة التي تعمل لدى المسنة السعودية سددت طعنات عدة لمكفولتها أول من أمس، ولاذت بالفرار، وتركت المسنة ملقاة على الأرض في منزلها الواقع في حي الحرة الغربية، وتم اكتشاف الحالة من أحد أبنائها، وتم نقلها من الهلال الأحمر إلى المستشفى لتلقي العلاج، وتقطن المرأة المسنة في منزل أبنائها في الحرة الغربية ولها من الأبناء فواز، أحمد، سعود، ومبارك يترددون عليها بشكل يومي.

وكان مدير مستشفى الصحة النفسية في محافظة جدة الدكتور سهيل خان كشف في 18 آب (أغسطس) الجاري لـ «الحياة» عن أن 90 في المئة من النساء المنومات في المستشفى هن من الجنسية الإثيوبية، اللائي يدخلن المستشفى بمعدل حالة واحدة يومياً.

وأوضح أن غالبية الحالات التي يتم استقبالها تكون عادة صعبة وحرجة، تتفاوت ما بين اضطرابات ذهنية نشطة وفصام تخشبي وفصام ذهني، وبعض الاضطرابات المستفحلة، مضيفاً أن «المستشفى يستقبل يومياً حالات نفسية لسيدات من الجنسية الإثيوبية.

التربية" لـ"الأهليات": رصدنا "تحايلكم" وإيقاف الدعم" "مصيركم"

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=157749&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر
أقرت وزارة التربية والتعليم، بأنها لاحظت "تحايل" بعض ملاك المدارس الأهلية في تقديم مستندات الصرف لرواتب المعلمين والمعلمات السعوديين المقدرة بـ 5600 ريال شهرياً العام الماضي، التي من خلالها يضمن صندوق تنمية الموارد البشرية التزام المدرسة الأهلية بتحويل حصة المدرسة من الراتب لمعلميها بشكل كامل دون "نقص"، مهددة بإيقاف "الصندوق" عن صرف دعمه الخاص بالرواتب، في حال عدم الإلتزام باحضار المدارس تلك المستندات الرسمية لرواتب معلميها السعوديين بشكل "شهري" هذا العام، التي تثبت المدرسة من خلالها صرفها حصتها من الراتب في الحساب المصرفي لمعلميها "بنين وبنات".
وعلمت "الوطن" أن وزارة التربية أبلغت مديريها في المناطق والمحافظات مع بدء العام الدراسي الجديد، بضرورة إبلاغ جميع ملاك المدارس الأهلية بالاحتفاظ بتلك المستندات المطلوبة وتقديمها في وقتها لصندوق "البشرية" في حال التقديم لصرف الدعم منه لتلك المدارس عبر النظام الآلي، مؤكدة أن تلك المدارس ملزمة بتقديم المتطلبات الرسمية "شهرياً" للصندوق لجميع المعلمين والمعلمات السعوديين، بناءً على ما ورد في اتفاق الدعم المبرم مع صندوق تنمية الموارد البشرية.
وأكدت "التربية" لمديريها، على أن المدارس الأهلية غير الملتزمة بإحضار المستندات هي مسؤولة مسؤولية كاملة عن أي "تأخر" أو "إيقاف" للدعم المصروف لهم من صندوق الموارد البشرية، معتبرة أن تلك المدارس في الأساس ألحقت الضرر بمعلميها في صرف الرواتب الشهرية.

تساءلوا: هل يصبر قاضٍ على زوج مراوغ لو أن طالبة الطلاق ابنته؟

قراء "سبق" يطالبون بمحاكم لقضايا الأسرة والأحوال الشخصية

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://sabq.org/8HBfde

أيمن حسن– سبق:
يطالب قراء "سبق" بإنشاء محاكم خاصة بقضايا الأسرة والأحوال الشخصية، تقضي بسرعة في قضايا، كالطلاق والخلع والنفقة والاعتداء على النساء والأطفال، ويشكو القراء من بطء التقاضي في محاكم المملكة، وتعليق الكثير من النساء ممن يطلبن الطلاق أو الخلع، مطالبين بنظام ينص على عقوبات أو نظم تلزم المتقاضين بالمثول أمام القضاة.. جاءت الشكاوى تعقيباً على خبر "فتاة سعودية تحكي مرارة تعليقها 7 سنوات وقصتها في المحاكم".
وبداية أكد العديد من القارئات تعرضهن لمواقف مشابهة، حين ظل بعضهن لمدد تصل إلى عشر سنوات في المحاكم، وهن معلقات يسعين إلى الطلاق أو الخلع.. تقول القارئة خلود: "أسأل الله أن يعينك ويفرج عنك كما فرَّج عني، فقصتي

قريبة من قصتك.. طليقي أقسم بألا يطلقني.. وأقسم بأن يحرمني الزواج والذرية.. ولكن الحمد لله رفع والدي قضية ضده وبعد سنتين من المعاناة طُلقت"، وتقول القارئة مشاعل من "بيشة": "بيفرجها الله، أنا كنت عشر سنوات معلقة، بس الحمد لله، فرجها الله"، ويقول القارئ هشام العمري: "أمي ١١ سنة وأنتِ ٧ سنين ويا محاكمنا وش جالسين تسوون"، وتقول القارئة مطلقة: "أعوذ بالله من قهر الرجال، أنا أحسن شي سواه طليقي إنه طلقني من البداية لكن قهرني وعذبني بحرماني من بنياتي".

ويبدي قراء "سبق" أسفهم الشديد لموقف بعض الأزواج وتعليقهم للنساء، يقول القارئ "العنزي": "لا أدري ما هي الرجولة في تعليق وظلم إنسانة فقيرة ويتيمة.. وبعدين ما هذه السنوات الطويلة في التقاضي والحق إذا لم يأت في الوقت المناسب فلا فائدة منه"، ويقول القارئ فيصل: "أعوذ بالله من هكذا ناس، ما يحملون أي معنى من معاني الإنسانية، خلاص إذا ما تبيها سرحها بإحسان، قال الله تعالى: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ) صدق الله العظيم"، ويكشف القارئ "أبو غيدان" أن بعض الأزواج يعلق المرأة فقط لـ"العناد"، ويقول: "بعض الناس الشغلة عنده عناد.. واحد من الجماعة انخلعت مرته منه، قال إني بقدم اعتراض ع الخلع، قلنا له ليش؟ قال: الشغلة عناد، أبغى أنكد عيشتها".

ويلقي القراء اللوم على المحاكم، يقول القارئ فهد الجويان عن تعليق النساء لسنوات: "وتستمر رحلة ضياع الحقوق من قبل أهل الحقوق وقصة المرأة من آلاف القصص في المحاكم، لأن القاضي ليس متضرراً وليست ابنته أو أخته متضررة، المحاكم أصبحت مملة لأنها تملل صاحب الحق بالمماطلة"، ثم يتوجه "الجويان" بالحديث إلى وزارة العدل قائلاً: "يجب على وزير العدل وضع حد ومتابعتهم ومتابعة جميع الإحالات المحالة لهم ووضع شبكة تلفزيونية في جميع مكاتب القضاة مرتبطة بالوزارة مباشرة، حقوق الناس ضاعت"، ويقول القارئ "فواز": "يفترض أن قضايا الحقوق الشخصية لا تتعدى ثلاثة أشهر وتنتهي، ولكن عدم الرقابة والمتابعة على الأجهزة الحكومية أضاعت حقوق الأغلبية، كم قضية لها عشرات السنين بداخل المكاتب القضائية لم تنته، وكم حكم لم ينفذ؟! وكم قضية توقفت بنصف الطريق"، وتقول القارئة "أم محمد": "لو أن بنت هالقاضي صاير معها اللي صار مع هالمسكينة كان بيوم خلعها".

ويطالب القارئ صالح علي صالح بإنشاء محاكم خاصة بقضايا الأسرة والأحوال الشخصية، ويقول: "حان الوقت لفصل القضايا الاجتماعية عن غيرها بإنشاء محاكم خاصة بالأمور الاجتماعية، كالطلاق والخلع والنفقة والاعتداء على النساء والأطفال، وما إلى ذلك من المشاكل الأسرية، تبت في أحكامها بشكل سريع، فالمماطلة والتسويف وتأجيل الأحكام يؤدي إلى تفاقم المشاكل التي قد تصل إلى القتل، لا كما يعتقد القاضي أن الزمن كفيل بحل المشكلة وصفاء النفوس، فليس كل القضايا ينفع معها مثل هذا الأمر".

الابن الأكبر في "سجون الترحيل" والأسرة لا تعرف وجهته المقبلة

قضية نسب تحرم عائلة "الصومالي" من الهوية الوطنية

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م

http://sabq.org/eHBfde

سليمان النفيسة- سبق- الرياض:

يشكو أفراد عائلة إسماعيل عمر الصومالي من "سلب حقوقهم كمواطنين" وحرمانهم من "الهوية الوطنية" بعد رحيله بسبب ملاحظة في سجله بالأحوال المدنية في مكة المكرمة تفيد أنه ليس ابناً لأبيه جراء دعوى قضائية "كيدية" منذ 35 عاماً لم يعلم الاثنان بها حتى توفيا.

ولفت أفراد العائلة إلى أن تأخير صدور هوياتهم الوطنية تسبب في وقف مستحقاتهم الشهرية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتجميد أرصدتهم في البنوك، وعدم قدرة أبناء العائلة على استكمال الدراسة وتحولوا من ورثة لتركة تقدر بمئات الآلاف، إلى أسرة تعيش وتعاني من الفقر المدقع وتعيش مهمشة بلا هوية.

وقالت "هدى" الابنة الكبرى للمتوفى إسماعيل عمر الصومالي لـ"سبق" في رسالة: "القصة بدأت قبل 15 عاماً مضت من الظلم والضرر، عندما سُحبت الجنسية السعودية من أفراد العائلة بعد وفاة الوالد بما يقارب العام والنصف".

وأوضحت: "تقدم محمد- الابن الأكبر للمتوفى- إلى مكتب أحوال مدينة الجبيل، كان يبلغ من العمر 14 عاماً آنذاك وتلقّى وعداً من موظف المكتب باستخراج بطاقة الهوية، ونزع صورة الوالد من بطاقة دفتر العائلة أسوة بالمتوفين السعوديين".

واستدركت: "لكن بعد تسليم جميع متعلقات العائلة من دفتر العائلة والبطاقة الوطنية للوالد أبلغ الموظف أخاها بعدم تمكنه من إصدار أي بطاقة وطنية لأيٍّ من أفراد العائلة".

وقالت الابنة: "اعتبرت العائلة تصرف موظف الأحوال حينها تصرفاً لا يمتّ للمسؤولية بصلة؛ حيث إنهم يعتبرون السحب غير نظامي، وتم عن طريق استغفال طفل لم يبلغ سن الرشد بعد، ولم يتم إبلاغه بأي عذر منطقي أو حجة قانونية لسحب الأوراق لتبدأ رحلة العائلة.. (مواطن بلا هوية) كما وصفتها العائلة".

وذكرت أن هذا التصرف أدخل العائلة لمرحلة جديدة من المعاناة؛ حيث إنها قضت عدة سنوات في مراجعات متكررة لمكاتب الأحوال المدنية بعدة مدن منها الجبيل وجدة ومكة المكرمة، بالإضافة إلى وكالة الأحوال المدنية بالعاصمة الرياض، ووصولاً إلى وزارة الداخلية، دون أي جدوى أو حل جذري للقضية.

وبعد الزيارات المتكررة وإلحاح العائلة على معرفة أسباب تأخر هوياتهم الوطنية؛ تلقت العائلة ردوداً من كافة هذه الجهات أن الأوراق الثبوتية المقدمة خالية من أي عائق، وقد استخرجت على النحو الصحيح، ولكن دون استخراج بطاقة وطنية لأفراد العائلة، أو إعادة لدفتر العائلة للمتوفى.

وقالت: إنه "بعد مرور سنوات طويلة من التكتم والمماطلة من قبل بعض الموظفين في الجهات المعنية عن أسباب عدم استخراج البطاقات الوطنية، أبلغنا أنه في شهر شوال من العام الماضي 1433هـ بوجود دعوى قضائية من أفراد، أو بما يعرف بملاحظة في سجل والدي في الأحوال المدنية في مكة المكرمة بأنه ليس ابناً لجديٍّ- رحمهما الله- وأن الدعوى أقيمت قبل 35 عاماً، وكانت حبيسة الأدراج طيلة هذه الأعوام من حياة كل من جديْ (والدي)، حيث توفيا قبل أعوام طويلة، دون أي استدعاء أو تحقيق أو إظهار للقضية، وقد فارقا الحياة دون أن يعلما بالموضوع".

وأضافت أن العائلة وصفت الدعوى بالكيدية، خصوصاً أنها مرفوعة منذ 35 عاماً في حياة والدها وجدها- ولم يعلما بها- ولا تحمل حجة صريحة أو بينة طعن في نسب أبيها.

وأوضحت أن الخسائر التي تكبّدتها العائلة جراء تأخير صدور هوياتهم الوطنية تمثلت في إيقاف مستحقاتهم الشهرية من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتجميد أرصدتهم في البنوك، حيث كان المتوفى موظفاً في شركة حديد للصلب، إحدى شركات "سابك"، بالإضافة إلى عدم قدره أبناء العائلة على استكمال الدراسة، أو البقاء في وظيفة ثابتة من بعد انقضاء شهر ليعرض عليهم وظائف، مع تأجيل استلام المعاشات لحين انتهاء القضية، والتمكن من إبراز بطاقة الهوية.

وتابعت الابنة في رسالتها: "بالتأكيد كل هذه التطورات ساعدت في تدني المستوى المعيشي لأسرة ميسورة الحال، وورثة لتركة تقدر بمئات الآلاف، وتمتلك فيلا سكنية في حي مرموق، إلى أسرة تعيش فقراً مدقعاً، وتدفع كل ريال تمتلكه في مراجعات طويلة تتطلب منا التنقل في عدة مناطق؛ لتعيش العائلة مهمشة بلا هوية تتعرض للمضايقات من (كل) اتجاه".

ولفتت إلى أن الأمر لم ينتهِ عند هذا الحد فقط، بل تم قطع كل من تياري الماء والكهرباء عن منزلهم الذي يملكونه؛ جراء خدمة والدهم في شركة حديد، الذي يعتبر تركة شرعية لأولاده على الرغم من أنهم ملتزمون بدفع الفواتير كل شهر، بل ولم تقف المعاناة عند هذا الحد فقط، ليتم في عام 1433هـ إلقاء القبض على "محمد"، الابن الأكبر والمعيل الوحيد للعائلة من قبل شرطة الجبيل؛ بحجة قرار ترحيل المجهولين على الرغم من أن قرار الترحيل ليس له وجهة أو بلد معين، "بحكم أننا سعوديون أصلاً، ولم يتم التحقق أو التحري قبل إصدار القرار ليتم بقاء أخي حتى هذه اللحظة خلف القضبان لحين استلامه من قبل جوازات الجبيل، وتحويله إلى جوازات الدمام لينقل أخيراً لإدارة الوافدين".

وختمت رسالتها قائلة: "تفاجأت أسرتي بطلب إحدى الجهات المسؤولة معلومات عن العائلة من سفارة الصومال، التي أفادتهم- حسب الخطاب المرسل من قبلهم- بأننا سعوديو الأصل والمنشأ، وأنه لم تكن بيننا والسفارة أي تعامل، خاصاً كان أو عاماً، بل وأوضح الخطاب أنه من غير الطبيعي أن تتعامل أسرة سعودية مع سفارة الصومال؛ كونها تحمل جنسية أخرى".

ديونها شارفت على الـ90 ألف ريال وقضية طلاقها معلقة في المحاكم سعودية هجرها زوجها 14 عاماً ومصاريف أبنائها تهددها بالسجن

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://sabq.org/AHBfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
وجهت مواطنة سعودية تسكن مدينة "عرعر" مناشدة للجهات المعنية وأهل الخير، للنظر في وضعها المأساوي مع أبنائها وبناتها، والذي توزع بين قضايا مع زوجها وظروف معيشية صعبة وديون أصبحت تهددها بالسجن.
المواطنة - حسب وثائق حصلت عليها "سبق" - هجرها زوجها منذ نحو 14 عاماً، تاركها وأبناءها تواجه ظروف الحياة الصعبة، وقد واجهت الحياة طوال سنين حتى تراكمت عليها الديون، وأصبحت قريبة من السجن، تسكن حالياً مع أبنائها وبناتها في منزل بالإيجار، كافحت حتى سجلت في الضمان الاجتماعي بمعاش شهري قدره 2200 ريال، يذهب منه 1800 للإيجار.
المواطنة قدمت دعاوى عدة للمحاكم تطلب فيها الطلاق لمواجهة ظروف الحياة مع أبنائها وبناتها بعيداً عن زوجها الهارب، الذي هجرها وتزوج أخرى خارج "عرعر".
تقول المواطنة: "لظروف الحياة الصعبة ولعدم توفر دخل يكفيني وأبنائي وبناتي اضطررت للاستدانة من شركات التقسيط وبعض أهل الخير، تراكمت الديون حتى وصلت إلى حوالي 90 ألف ريال، وحالياً أصبحت أهدد بالسجن حيث حلت مواعيد السداد ولا يوجد لدي ما أقدمه".
وتضيف قائلة: "حتى معاش الضمان توقف لحين تجديد صك إثبات هجران الزوج لي، وهذه الإجراءات تتطلب ثلاثة أشهر، نعاني فيها من عدم وجود أي دخل".
وتكمل: "أبنائي وبناتي ظروفهم صعبة، لا يوجد لدينا دخل، وأنا أصبحت مهددة بالسجن، لا أنام الليل خوفاً من المصير المجهول".
واختتمت شرح معاناتها قائلة: "أملنا في الله ثم في المسؤولين وأهل الخير للنظر في وضعنا المأساوي، وسداد الديون التي تراكمت علينا والبت في قضية الطلاق التي لاتزال معلقة في المحاكم، كما أرجو أن تسارع وزارة الشؤون الاجتماعية بإنهاء إجراءات صرف الضمان الاجتماعي لي وأبنائي وبناتي".

الدوسري: فاعل خير أنقذ ابنتي من الإعاقة الشديدة

بالصور.. "رفيف وسابر" بين براءة الطفولة وصراع المرض

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://sabq.org/OEBfde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
لا تمارس "رفيف" في منزلها بوادي الدواسر ألعابها كبقية الأطفال؛ لأنها فقدت أناملها التي تمسك بها إثر حادثة حريق، كما استبدل شقيقها "سابر" دراجته التي يمتطيها أقرانه بالأدوية والتنقل بحثاً عن علاج لتقوس الظهر الذي فتك بشقيقيه من قبل، وطالت رحلة ألم الشقيقين والديهما وهما يشاهدان فلذتي كبديهما يصارعان التشوهات والعجز ونظرات الناس والموت.

ويروي والد الطفلين عايض بن محمد الدوسري لـ "سبق" قصتهم قائلاً: "رزقني الله بأولاد، منهم من قضى نحبه بسبب مرض وراثي، ومنهم من يسألني كل صباح: أبي لماذا لا تعالجنا؟! البداية جاءت مع بندر عندما أصيب بمرض غامض أدى لتقوس الظهر، وخلع في الحوض، ونقص في النمو، وتضخم في الكلية والطحال، ولم تفلح الأسباب في إنقاذه ليفارق الحياة".

وأضاف بحسرة: "ثم رزقني الله ببدر ليصاب بنفس الأعراض، ونسارع إلى الكشف والعلاج، إلا أن التشخيص والعلاج لم يكونا بمستوى المرض، ليلحق بشقيقه الأكبر، تاركاً لوالديه الحسرة على ضيق ذات اليد".

وتابع: "رزقنا بطفلة صغيرة "رفرفت" في جنبات المنزل بعد وحشة الألم والمعاناة والموت، وأطلقنا عليها اسم "رفيف" لتمسح الأحزان والذكريات المؤلمة، وعندما بلغت الرابعة من عمرها تعرضت لحريق داخل المنزل من الدرجات المتقدمة في أنحاء متفرقة من جسدها النحيل، لنبدأ رحلة جديدة مع العلاج وتجميل التشوهات".

وأضاف: "بعد أن تنقلت بها بين المستشفيات المتخصصة في الداخل لم أجد العلاج السريع، ونصحني الأطباء بعلاجها في مستشفيات متقدمة في الجمهورية الألمانية، فبحثت عمن يتبنى علاجها، ليصل صوتي لفاعل خير تكفل بنقلنا إلى ألمانيا، ووصلنا هناك، وتم بتر أصابع "رفيف"، وعملوا لها جلداً صناعياً، وأقمنا عاماً كاملاً، وتحسنت حالتها كثيراً، وعدنا إلى السعودية، ولم نستطع استكمال ومتابعة مواعيدها وعلاجها في ألمانيا؛ لأن فاعل الخير -جزاه الله خيراً- توقف مشكوراً عن الالتزام بالمتابعة، وهي الآن بحاجة لمن يعيدها لألمانيا".

ولم تنته معاناة الدوسري وزوجته عند "رفيف"، فهناك "سابر"، في الثامنة من عمره، أصيب بمرض غامض في الحبل الشوكي جعل ظهره مقوساً، وتسبب في خلع الحوض، كما يعاني من نقص المناعة وتضخم في الطحال والكبد، ووزنه لا يتجاوز تسعة كيلوجرامات، طاف به والده مستشفيات الملك فيصل التخصصي، والشميسي، وفهد الطبية، وجرى عمل الفحوصات له، إلا أن العلاج تعذر، ليبقى في بيته بجانب والديه المكلومين، وحالته تزداد سوءاً".

وناشد والدا الطفلين "رفيف" و "سابر" إنقاذهما وعلاجهما من معاناتهما مع الإصابات التي حرمتهما لذة الحياة، وممارسة فرح الطفولة، خصوصاً أن نسبة شفائهما عالية بعد التواصل مع مستشفيات متخصصة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويرغب والد الطفلين ممن لديه القدرة على مساعدته، التواصل معه على هاتفه: 0504204042.

العمل يخصص مكتبا لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632794.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)
ثمن عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة تخصيص مكتب العمل في الطائف، موقعا لخدمتهم في الدور السفلي للمكتب، حيث رصدت «عكاظ» صباح امس قيام موظفين من المكتب بتقديم كافة الخدمات للمراجعين وعدد من السيدات في المكتب حيث قام الموظفون وبتوجيهات مدير المكتب خالد الوقداني بإنهاء اجراء السيدات واحد المراجعين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وطالب عدد من المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، بتطبيق ذات الخدمة لهم في الادارات الخدمية المختلفة، أسوة بالمرور ومكتب العمل حتى يتم الانتهاء من معاملاتهم بعيدا عن الازدحام والانتظار الذي يواجهونه.

عقب حرمان طبيب وتغريم طبيبة وممرضين

الشؤون الصحية تحذر الموظفين من تجاهل خدمة المرضى

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632803.htm

ماجد النفيعي (الطائف)
حذرت الشؤون الصحية في محافظة الطائف موظفيها من التراخي وإهمال العمل وتأخير تقديم الخدمات للمرضى حتى لا تصدر بحقهم عقوبات رادعة.يأتي ذلك بعد اعتماد وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة قرارا بمعاقبة اثنين من الممرضين العاملين في أحد المستشفيات التابعة لصحة محافظة الطائف بغرامة مالية على أحدهما «ممرض» وقدرها ثلاثة آلاف ريال، ومعاقبة الآخر «أخصائي اجتماعي» بغرامة مالية وقدرها ألفا ريال، وذلك لثبوت مخالفتهما لإجراءات تسليم أحد المرضى لذويه وعدم الاهتمام به وإهمال متابعة حالة المريض والقصور في التواصل مع ذوي المريض، مخالفين بذلك الأصول الشرعية والأنظمة المرعية المنصوص عليها في المادة (26) والمادة (9) الفقرة (أ) من نظام مزاولة المهن الصحية. وتأتي هذا القرارات في إطار الجهود المستمرة التي تقوم بها وزارة الصحة للارتقاء بمستوى مرافقها الصحية، ومتابعة أداء منسوبيها، وبما يكفل تجويد وتحسين الخدمات، وضمان سير العمل في هذه المرافق وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

إدارة المستشفى تطالب ذويها بالحضور

عاقون يتركون والدتهم تصارع الآلام وحدها

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632567.htm

نادر العنزي (تبوك)

تخلى عدد من الأبناء عن والدتهم تصارع آلامها داخل مستشفى الملك خالد في تبوك، وتركوها دون أن يسألوا عنها في تصرف يجسد العقوق بأبشع صوره، على الرغم من مطالبة إدارة المستشفى لهم بالحضور لاستكمال البيانات الخاصة بوالدتهم الطاعنة في السن التي تعاني من أمراض الشيخوخة.

وأوضح لـ«عكاظ» عدد من السيدات المنومات قرب المرأة المسنة، أن الأخيرة تعاني من أمراض الشيخوخة، وتجاهلها ذووها ولم يسألوا عنها على الرغم من أن إدارة المستشفى علقت لوحة جوار سريرها كتب عليها «على أقارب المريضة الحضور لإكمال بياناتها»، مشيرات إلى أن وضعها يتدهور يوما بعد آخر، ولم يسأل عنها أي أحد أو يأتي لزيارتها.

وذكرن أنها تتكلم بكلمات غير معروفة، إضافة إلى أنها تصرخ باستمرار في آخر الليل، متمنيات إنهاء معاناتها في أسرع وقت، وحضور ذويها للوقوف إلى جوارها، مؤكدات أن تركها بمفردها دون السؤال عنها من أقربائها ضاعف معاناتها.

في المقابل، أوضح المتحدث الإعلامي في صحة تبوك عودة العطوي أن المسنة دخلت يوم الـ14 من شوال الجاري، وتعاني من أمراض الشيخوخة، وتتلقى العناية الكاملة وعلى أكمل وجه.

وذكر العطوي أن المريضة تجاوز مكوثها في المستشفى أكثر من أسبوع دون أن يسأل عنها أحد، مطالبا الجهات ذويها بالحضور لمتابعة وضعها خصوصا وهي في هذا السن التي تحتاج إلى الرعاية والاهتمام.

الوزارة تعده بإبلاغه بتعيينه حال صدوره

المعلم العنزي: التربية أسقطت قرار تثبيتي سهوا

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632563.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

طالب المعلم مهنا نما قريطع العنزي، وزارة التربية والتعليم بتثبيته على وظيفة أسوة بزملائه الذين كانوا يعملون معه متعاقدين على بند محو الأمية، مشيرا إلى أن اسمه سقط سهوا من معاملات وزارة التربية والتعليم، في حين أكد الناطق الرسمي في الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية سطام شبيكان السلطاني أن المعلم المذكور ضمن الدفعة الثانية للمستحقين للتثبيت وسوف يتم إبلاغه في حال صدوره، حسب ما وصل للإدارة العامة من قبل مدير عام شؤون الموظفين في الوزارة.

وأوضح العنزي أنه من المشمولين بالأمر الملكي الكريم أ/91 بتاريخ 1432/5/18هـ القاضي بتثبيت جميع العاملين على بند الأجور ومحو الامية، لافتا إلى أنه كان يعمل معلما في برنامج محو الأمية بمنطقة الحدود الشمالية ورفعت بياناته إلى

إدارة تعليم الحدود الشمالية من أجل استكمال إجراءات التعيين، بيد أنه فوجئ أن اسمه ليس من ضمن المعلمين المثبتين - على حد قوله-.
وبين أنه راجع الإدارة فورا وأكدوا له أن اسمه سقط سهوا، ملمحا إلى أنه رفع بياناته من جديد بتاريخ 1432/8/20هـ، ولكن لم يصدر شيء حتى اللحظة منذ أكثر من عامين.
وأفاد العنزي أنه راجع وزارة التربية والتعليم في الرياض وقابل أحد الموظفين، أخبره بأن أوراقه رفعت إلى وزارة الخدمة المدنية وتحديدا إلى لجنة التثبيت، موضحا أنه حين راجعها في الخدمة المدنية أكدوا له أن وزارة التربية لم تصدر أي قرار بشأنه.
وتساءل بالقول:«هل يقف تثبيتي على تأخير بعض الإدارات، وأطالب وزارة التربية والتعليم بتثبيتي أسوة بزملائه الذين كانوا يعملون معي في نفس الإدارة ونفس المدرسة وتعويضي بأثر رجعي عن المبالغ الفائتة».
وقدم المعلم العنزي لـ«عكاظ» المستندات التي على ضوئها يؤكد أحقيته بالتعيين ومنها صورة من عقد محو الأمية معه من قبل تعليم الحدود الشمالية وخطاب التوجيه للمدرسة للعمل خلال الفترة الصباحية وصورة من المباشرة في مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية.

تركيب يد صناعية لضحية بلجرشي خلال أسبوعين

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632687.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
صرح لـ«عكاظ» مسؤول في مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية بأنه سيتم خلال الأسبوعين المقبلين تركيب يد صناعية لزوجة ضحية مطاردة بلجرشي سميرة الغامدي.
وأوضح المسؤول أن المدينة تلقت الخطاب الخاص بعلاج سميرة بتاريخ 1434/7/23هـ، وطلبت المدينة القطع الخاصة باليد الصناعية اللازمة من ألمانيا، ووصلت في تاريخ 1434/10/11هـ، وتم على الفور تحديد موعد لها لأخذ القياسات خلال 3 أيام وتركيب جهاز تتدرب عليه حتى يتم تجهيز اليد الصناعية خلال 3 أسابيع بعد القياسات، ومن ثم تطلب للتنويم وتركيب اليد الصناعية لها ومن ثم تدريبها عليها.
من جانبها قالت سميرة الغامدي لـ«عكاظ» إنها تتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله وزير الحرس الوطني وصاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة ومدينة سلطان للخدمات الإنسانية، على ما أبدوه من اهتمام ومتابعة وتوجيه للاعتناء بها وبأفراد عائلتها بالكامل، حيث شددوا على تقديم العلاج اللازم لها بما في ذلك تركيب يد صناعية لها وعلاج أطفالها «خالد ودرر وأمل» ووالدتها، وفتح ملفات لهم بالشؤون الصحية في الحرس الوطني بالدمام، وذلك بعد وفاة زوجها عبدالرحمن الغامدي في المطاردة.
يذكر أن تكلفة العملية لتركيب اليد الصناعية، التي ستتكفل بها المدينة تبلغ حوالى 200 ألف ريال. كما سيقوم فريق طبي متخصص في التجميل بعملية جراحية لابنتها (درر) في الوجه بسبب جروح أصيبت بها في الحادث، فيما تم فتح ملف طبي لمتابعة حالة ابنها خالد الذي يعاني من انحراف في عينه اليمنى ويشعر بآلام في الرأس عند تعرضه لأي ضربة ولو بسيطة، كذلك تم فتح ملف طبي لوالدة المصابة (خضرا) التي تعاني من ارتفاع في ضغط الدم وكانت مرافقة لابنتها طوال الفترة الماضية.

بعد سلسلة الحوادث المأساوية والمعاناة المتكررة

معلمات النائية يحملن لقب العاملات في مهنة المتاعب

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632805.htm

سهى العرابي (الطائف)

بعد أن ظل مصطلح «مهنة البحث عن المتاعب» ردحا من الزمن يطلق على الصحافة ومن يعمل فيها، تحول اليوم هذا المصطلح ليشمل معلمات المناطق النائية اللاتي أطلقن على مهنتهن نفس المصطلح بعد أن أصبحت معاناتهن تتجدد ويتكرر مشهدها المأساوي في كل عام دراسي، بعد أن راح ضحيتها الكثير من المعلمات لتنقلهن الدائم ذهابا وإيابا لأداء الرسالة التربوية في مدارس النائية، ولا تزال الحوادث المفجعة عالقة في أذهان الكثير من المعلمات اللاتي فقدن زميلاتهن نتيجة للحوادث المرورية التي تتكرر نتيجة لعوامل غياب وسائل السلامة، وعدم تأهيل السائقين من العاطلين وكبار السن.

عدد من المعلمات طالبن بضرورة تحرك التربية للتخفيف من معاناتهن من خلال إيجاد حلول جذرية تنهي ما يواجهن من صعوبات من خلال ضمان استقرارهن بالتعيين في مقر إقامتهن وتوفير مراكز حضانة في كل مدرسة لرعاية أبنائهن، ووضع منهجية لتقنين نقل المعلمات بحيث يقع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم على أن يشمل سلامة المركبات وإخضاع سائقيها للتدريب، وأكدن في حديث لـ«عكاظ» أن معاناة المعلمات اللاتي يعملن في المناطق النائية معاناة ليست بالجديدة والوزارة تدرك جيدا إبعاد هذه المشكلة التي لا تزال دون حلول، تقول المعلمة (م. الحربي) إن معاناة المعلمات في المناطق النائية ليست وليدة اللحظة بل إنها مشكلة قائمة منذ سنوات طويلة، ولم تستطع الجهات ذات العلاقة إيجاد حل يكفل سلامتهن، وأضافت: «قضيت أربعة أعوام أعمل في قرية تبعد عن محافظة الطائف 300 كيلومتر جنوبا ولم تحالفني الفرصة للانتقال إلى الطائف، فاضطررت إلى السكن في القرية التي أعمل فيها وزوجي وأطفالي يعيشون بعيدا عني وهو ما أصابني بالإرهاق وجعلني أعيش في معاناة مستمرة».

في حين اعتبرت مها الزهراني أن «معلمات النائية يعشن معاناة دائمة لن تنتهي إلا بوضع حلول عاجلة للنقل والسكن والحضانة، فلا وسائل وقائية ولا سائقين مؤهلين إذ إن جميع من يقومون بنقل المعلمات هم من كبار السن أو الشباب العاطلين عن العمل، حتى أصبح نقل المعلمات مهنة من لا مهنة له، وكثيرا ما نجد أنفسنا ضحايا الخوف والرعب الناتج عن تهور بعض السائقين، الأمر الذي قد يعرض حياتنا للخطر نتيجة السفر اليومي، كون أغلب المعلمات في المناطق النائية لا يستطعن البقاء في القرى لعدم توفر الاحتياجات الضرورية»، وأضافت: « تصل أسعار النقل إلى ألفي ريال، عطفا على أن المعلمات أصبحن يعانين من الغياب عن الأسرة لساعات طويلة، إذ تقضي المعلمة جل وقتها بين مقاعد السيارة التي تقلها ذهابا وإيابا أو العمل في المدرسة وتضطر في حال عودتها إلى المنزل للخلود للنوم والراحة من متاعب السفر».

في حين قالت المعلمة نجاة الحارثي: «عملت منذ عامين في إحدى مدارس محافظة بيشة واضطررت إلى السكن في إحدى القرى المجاورة لمقر عملي لصعوبة السفر اليومي بين مقر سكني ومقر عملي، ولكن معاناتي تكمن في أطفالي الذين يمكثون في المنزل لوحدهم إلى أن يأتي والدهم من عمله، كما أن معاناتنا في المناطق النائية لم تقف على أسرتي فقط، فوالدي ووالدتي كان لهما نصيب من ذلك لحضورهما المتكرر معي لوقت طويل لرعاية أبنائي في غيابي في ظل غياب دور الحضانة عن المدارس».

الكسل الإداري يُؤزِّم النزاعات العمالية

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/29/929220

الرياض – نايف الحمري

كشفت جولة لـ «الشرق» عن مظاهر غير إيجابية في آليات عمل الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية، فالتأخير الأشبه بالمماطلة يسيطر على المشهد، ويستمد التأخير روافده من محورين رئيسين، الأول مماطلة أطراف النزاع، والآخر عدم كفاية أو تخصص المعنيين بنظر تلك القضايا. من هنا تنشأ أزمة القضايا العمالية، فالفاعلية مفقودة والكفاءة مفقودة والنية السليمة لبعض الخصوم مفقودة أيضاً.. والنتيجة.. تباعد المسافات بين الأزمة والحل.. وتأخر البت في قضايا واضحة لا تتطلب كل هذا التراخي و«الكسل».

معاناة العمالة من المماطلة

وكانت «الشرق» رصدت تذمر عدد من العمالة التي تقوم بمراجعة شبه يومية للهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية التابعة لوزارة العمل في الرياض من طول الإجراءات الذي تنتهجها الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية في البت في حقوق العامل وصاحب العمل، التي يصل في بعض الأحيان إلى خمس سنوات، حسب ما ذكره مراجعون للهيئة. وكشفوا في أحاديث لـ «الشرق» عن معاناتهم من طول الإجراءات التي تبدأ من حجز المواعيد وتطول مدتها كلما تغيّب الطرف الآخر عن الحضور، فيما انتقد رجل قانون طول الإجراءات المتبعة في الهيئة، مطالباً بافتتاح فروع أخرى في كافة مناطق المملكة لإنهاء القضايا المتراكمة.

تأخُّر غير مبرر

جاء ذلك خلال جولة صباحية نفذتها «الشرق» في مقر الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية بشارع خالد بن الوليد في الرياض، لاحظت خلالها تأخر منسوبي الهيئة عن الدوام، فلا تكاد تجد موظفاً قبل الساعة 8:30 صباحاً. ويزداد الأمر سوءاً عندما تكون المكاتب خاوية على عروشها، ولا تجد سوى ملفات متكدسة فوقها تنتظر إنجازها من قبل الموظفين المتأخرين عن الدوام الرسمي. أما وضع الدعاوى، فحدِّث ولا حرج؛ فكثير منها يتأخر بلا مبرر، وتطول مدة تداوله بما يشكل عبئاً غير قابل للاحتمال يعاني منه الطرف الأضعف غالباً.

ثمانية أشهر

يحكي حسين إمام، عامل مصري، قصته فيقول: مازلت أراجع الهيئة منذ أكثر من 8 أشهر للحصول على مستحقاتي المالية عن فترة عمل انتهت قبل تلك الأشهر الثمانية، وبعد طول انتظار ومراجعة شبه يومية للهيئة، تم أخيراً تحديد موعد للنطق بالحكم، ويستطرد فيقول: في اليوم المحدد استدعاني المحقق ليبلغني أن القرار صدر وأنه سيحكم لصالحي، وحينما ذهبت للهيئة فوجئت بأن المحقق بدأ إجازته السنوية، مازلت حتى الآن أنتظر عودته، الأمر الذي أهلكني مادياً ونفسياً.

موظف: الحل السريع مستحيل

واستكملت «الشرق» جولتها الصباحية بلقاء أجرته مع موظف، نحتفظ باسمه، كان أول الموظفين حضوراً، الموظف بدا عليه السخط والاستياء، وحين بادرناه بسؤال عن الإجراءات المتبعة في الهيئة للبت في القضايا وأسباب تأخير إنهاء تلك القضايا المتراكمة، قال: أولاً يستحيل البت في القضايا أو الالتزام بموعدها، حتى وإن حضر الطرفان، وقال: إن ناظري القضايا لا يتجاوز عددهم ثلاثة أشخاص بما فيهم رئيس الهيئة، ومكاتبهم تعج بالمعاملات والقضايا على اليمين وعلى الشمال دون تنظيم، كما أنهم ليسوا بمتخصصين في مجال الادعاء، بل إن بعضهم كان في السابق مراسلاً أو ناسخاً وخبرته قديمة في مجاله، ولكن بين عشية وضحاها تمت ترقيته إلى محقق في تسوية الخلافات العمالية، ما يشكل مجالاً مختلفاً تماماً عن تخصصه، ومن ثم تتعطل الأمور.

تسعة أشهر لطباعة قرار

ويشير الموظف إلى سبب آخر من أسباب تأخر البت في القضايا؛ حيث يبين أن غياب خدمات الحكومة الإلكترونية في التعاطي مع المعاملات والاعتماد كلياً على الأوراق من العراقيل التي تؤخر العمل، علماً بأن بعض الأوراق قد تفقد في الأيام التي يشتد فيها الزحام. ويضيف قائلاً: إن بعض القضايا يطول انتظار البت فيها مهما كان صغر القضية من كبرها، وقد يستغرق الأمر تسعة أشهر قبل البت فيها، وقد يضاف إلى تلك المدة تسعة أشهر أخرى لطباعة القرار.
ويبين الموظف أن أغلب الخلافات التي تصل للهيئة تتعلق بخلافات بين العامل والكفيل، وأبرزها عدم تسلُّم العامل رواتبه، وتصل نسبتها إلى 95 % من إجمالي الخلافات التي تصل إلينا، فيما تأتي مشكلات المدارس الأهلية في المرتبة الثانية، ومن ذلك ما يحدث من مشكلات بين مالك المدرسة والعاملين فيها، أو حجز المدارس الأهلية شهادات الطلبة الذين لم يقوموا بسداد الرسوم الدراسية.
مسالك غامضة!
حول مقر الهيئة في الرياض.. لاحظنا افتراش عدد غير قليل من المعقِبين للأرصفة في الشوارع المحيطة بالمبنى في عشوائية، تتعالى أصواتهم كما لو كانوا في مزاد أو سوق شعبية، ينادون على المراجعين عارضين عليهم خدماتهم وقدرتهم على سرعة إنجاز المعاملات مقابل 1500 ريال للمعاملة الواحدة وخلال يومين فقط. ولم يتسنَ لنا معرفة مسالكهم في إنجاز قضايا تستغرق في الأحوال العادية شهوراً، في غضون أيام قليلة، ربما كانت لهم أساليبهم في إنهاء القضايا العالقة، وربما هم يخادعون من أرهقهم تأخير البت في القضايا.
برنامج لتسريع الأداء
في السياق ذاته، يشير رئيس الهيئات العليا لتسوية الخلافات العمالية في المملكة الدكتور عبدالله العبداللطيف، إلى أن وزارة العمل تقوم حالياً بتنفيذ برنامج لتطوير الهيئات الابتدائية والعليا على مستوى المملكة، ويفنِّد ذلك بالإشارة إلى التخطيط لافتتاح ثلاثة فروع جديدة للهيئة العليا سيتم تنفيذها في حال انتهاء الدراسة المعدة لتطوير الهيئات، ويلفت إلى أن الهيئات الجديدة ستكون من نصيب الدمام وأبها والمنطقة الشمالية. ويضيف العبداللطيف قائلاً: إن الهيئات تدرس الاستغناء عن الفروع واستبدالها بغرف اتصال مرئي عن بعد تربط جميع مناطق المملكة.
182 موظفاً إضافياً
وحول تأخر القضايا العمالية في الهيئات إلى حد يتجاوز 5 سنوات، يقول العبداللطيف: نحن في الهيئة العليا نفّذنا منذ ستة أشهر برنامج مكاتب سريعة لمحاولة التعجيل في القضايا، ولهذا لا يوجد لدينا قضايا تطول أكثر من ستة أشهر، أما بالنسبة لطول الإجراءات فهي مسألة تعود للأطراف المتنازعة في القضايا ولا علاقة للهيئة فيها بأي تأخير. ويضيف أن وزارة العمل تقوم حالياً بدعم الهيئة بعدد من الموظفين والمستشارين القانونيين بسبب النقص الحاصل في الهيئات، لافتاً إلى وجود نقص في الكوادر المساندة للعمل القضائي في الهيئة، ما جعل الوزارة تدعم الهيئة بـ 182 موظفاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويشير العبداللطيف إلى أن الوزارة تقوم حالياً على برنامج لابتعاث أعضاء الهيئة إلى خارج المملكة للحصول على دورات قضائية متخصصة في ماليزيا، وسيلتحق بهم آخرون خلال الأسبوعين المقبلين.
تطوير.. عكسي!
من جانبه، ينتقد المحامي عبيد العبيد وزارة العمل قائلاً: مع الأسف، إن وزارة العمل حينما أرادت تطوير بيئة الهيئات العليا قامت بإلغاء إحالة ملفات العمال إلى المحاكم العامة، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة القضايا العمالية وكثرة مشكلاتهم، وهذا الأمر أدى إلى ضغط كبير على الهيئات العليا. ويعبر العبيد عن أسفه لضعف كفاءة 50 % من أعضاء الهيئات، وعدم تمتعهم بملكة القضاء أو سعة الاطلاع، بالإضافة إلى بطء الإجراءات نتيجة لضعف التكييف القانوني فيها، لكنه بيّن أن هناك موظفين جيدين في الهيئات الابتدائية ينهون الإجراءات بسرعة من خلال النطق بالحكم، ولكنها مع الأسف تتأخر في الهيئات العليا وأحياناً يصل الموعد إلى ستة أشهر وأكثر.
التوسع في الفروع
ويقترح العبيد إنشاء هيئات عمالية عليا في الدمام وجدة وباقي مناطق المملكة لتخفيف العبء على الرياض، مبيناً أن الشرقية توجد فيها هيئة ابتدائية في الدمام والخبر والأحساء وحفر الباطن، وجميع هذه الهيئات الابتدائية تراجع الهيئة العليا في الرياض. وطالب العبيد بوجود مستشارين في الهيئات من غير العاملين فيها للقيام بتكييف القضايا، مبيناً أنه إذا كانت هناك دعوى بين العامل وصاحب العمل فإن الخطوة الأولى تبدأ برفع القضية لمكتب العمل ومع الأسف لم تُحَل كثير من قضايا التنازع، لهذا يجب اختصار الوقت في نطق الحكم لصالح المدعي.
بلغ عدد قضايا النزاع والإصابات المنتهية ودياً في عام 1433/ 1434هـ نحو 26319 قضية.
بلغت نسبة قضايا النزاع 91% من إجمالي القضايا المنتهية ودياً بواقع 24047 قضية.
بلغت نسبة قضايا إصابات العمل 9% من إجمالي القضايا المنتهية ودياً بواقع 2272 قضية.
بلغ عدد القضايا التي فصلت فيها الهيئات الابتدائية في العام نفسه 10523 قضية بزيادة 22% عن العام الماضي.

بلغ عدد القضايا التي فصلت فيها كل من الهيئة العليا في الرياض وجدة في العام نفسه 2823 قضية بزيادة 18% عن العام الماضي.
بلغ عدد جنسيات المراجعين للهيئات 150 جنسية.

كورونا" يُطِلُّ مُجدَّداً برأسين.. المدينة وحفر الباطن

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/29/929426

حفر الباطن – سلمان الشمري
أطلَّ فيروس كورونا مجدداً أمس بحالتين، الأولى وفاة شاب في حفر الباطن يبلغ من العمر 38 عاماً كان يعاني من التهاب رئوي حاد بحسب بيان وزارة الصحة الذي أعلنته أمس، ليرتفع عدد الذين لقوا حتفهم جراء المرض في المملكة إلى 42 حالة، والثانية تسجيل حالة إصابة في المدينة المنورة لمقيم يبلغ من العمر 55 عاماً يعاني فشلاً مزمناً في الكلى ويتلقّى العلاج حالياً في العناية المركزة.
وكشف بداح السهلي شقيق فهد (الشاب المتوفى بكورونا في حفر الباطن) عن وجود ثلاث حالات بين أفراد عائلته تحت الاشتباه، وهي «والدة المتوفى المنومة في مستشفى الملك خالد العام بحفر الباطن منذ أيام، وابنة المتوفى التي تقيم معهم في نفس البيت، وابن عم المتوفى المنوم في مستشفى القوات المسلحة بالشمالية».
وقال لـ«الشرق»، إن المعاناة بدأت منذ منتصف شهر رمضان تقريباً، حيث بدأت الأعراض تظهر على شقيقه، وفي مجملها ارتفاع في درجة الحرارة وآلام في الجهاز التنفسي، مبيناً أن شقيقه كان يتردد كثيراً على سوق الإبل، وكان يمكث طويلاً بين الإبل، حيث إنه امتهن بيع وشراء الإبل حديثاً، وأضاف «ذكر لنا المتوفى أن لديه جملاً صغير السن (حاشي) مريضاً ويظهر من أنفه سائل أشبه بالماء، وأنه يعالجه قبل أن تظهر عليه أعراض المرض».
وتابع بداح «شقيقي لم يهتم بالأمر، وكان يراجع مستوصفاً خاصاً ويأخذ العلاج والحقن حتى اشتد عليه المرض في التاسع من شوال، وهو اليوم الذي راجع فيه مستشفى الملك خالد العام في حفر الباطن ليتم تنويمه، ليُتوفى في اليوم الذي يليه في العاشر من شوال». وأوضح السهلي أن مستشفى الملك خالد أصدر تقرير الوفاة، ولم يذكر أن الوفاة بسبب فيروس كورونا، بل عزاها لوجود جرثومة في الدم، وأضاف «بعد أربعة أيام فوجئنا باستدعائنا من قِبل مستشفى الملك خالد لعمل تحاليل لأفراد العائلة جميعاً، وانتظرنا أكثر من خمسة أيام لظهور نتائج التحليل بعد إرسال العينات لمختبر في جدة، ليتم إبلاغنا بوجود اشتباه في والدة المتوفى التي ساءت حالتها وتم تنويمها في مستشفى الملك خالد وإبقاؤها في عزل خاص، كما تم الاشتباه في ابنة المتوفى وابن عمه الذي أدخل مستشفى القوات المسلحة في الشمالية ليبقى في العزل بعد إعادة التحاليل من ابنة المتوفى ووالدته وشقيقه وابن عمه مرة أخرى».
وحاولت «الشرق» وعلى مدى ثلاثة أيام الحصول على تعليق من الشؤون الصحية في محافظة حفر الباطن حول أسباب وفاة الشاب فهد السهلي، إلا أن الناطق الإعلامي عبدالعزيز العنزي، أحال الرد للمتحدث الرسمي للوزارة الدكتور خالد مرغلاني، وأن الوزارة هي من تملك حق الإجابة عن حالات كورونا.
وسعت «الشرق» جاهدة طوال الأيام الماضية للحصول على إجابة من الدكتور مرغلاني جراء تحدُّث الأهالي عن حالات الاشتباه والوفاة، وذلك بمراسلته عن طريق الجوال والبريد الإلكتروني، إلا أنه لم يتجاوب، وقال مدير مكتبه إن الإعلان سيكون على الموقع الرسمي للوزارة.
كما تعذّر التواصل مع عضو اللجنة العلمية لمرض كورونا في الوزارة الدكتور عبدالله عسيري، الذي لم يرد على الاتصالات ورسائل الاستفسار.

وزارة التعليم تعقب :

خبر لجان المخدرات تنتشر في المدارس غير صحيح ويفتقر إلى الدقة

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/29/article863226.html

الرياض - «الرياض»

عقب مدير عام الإعلام التربوي المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد بن سعد الدخيني، على ما نشرته «الرياض» في عددها رقم 16501 الصادر يوم الأربعاء ال 21 من شهر شوال 1434 تحت عنوان «ضمن مشروع البرنامج الوطني الوقائي للطلاب والطالبات هذا العام .. «لجان المخدرات» تنتشر في المدارس.. تحلل العينات وتكشف المتعاطين» بقلم المحرر سليمان السبيعي.

وقال الدخيني: «سعادة رئيس تحرير صحيفة «الرياض» سلمه الله.. إن الخبر تضمن معلومات غريبة وغير صحيحة عن وجود مئات المشرفين التربويين والصحيين ولجان من مكافحة المخدرات، لتطبيق مشروع البرنامج الوطني للوقاية من المخدرات، والزعم أن تلك اللجان ستقوم بأخذ عينات من الطلاب والطالبات المستهدفين وتحليلها وإعلان نتائجها خلال أسبوع، وأنه سيتم إشعار أولياء الأمور عبر رسائل الجوال ، وغير ذلك من المعلومات التي لم تستند على مصدر واضح لوزارة التربية والتعليم».

وأضاف: «تود الوزارة التأكيد أن هذا الخبر غير صحيح جملة وتفصيلاً، وأن ما تم نشره يحتوى على مبالغات وتهويل لا ينسجم مع الواقع السعودي بشكل عام ولا الواقع التربوي بشكل خاص، وتؤكد الوزارة أن البرامج إنما تركز على العمل التوعوي والتوجيهي والتثقيفي الذي يقوم على استهداف الطلاب والطالبات في مدارسهم، وتحفيز ما لديهم من قيم وأفكار تربوا عليها للوقوف ضد آفة المخدرات. كما تؤكد الوزارة على أن ما تمت الإشارة إليه في سياق ذات الخبر حول لقاء بين وزارة التربية والتعليم والمديرية العامة لمكافحة المخدرات لم يتطرق أبدا لهذه الفكرة التي تتضمن الكشف عن التعاطي وأخذ العينات من الطلاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر».

وتابع متحدث الوزارة: «في هذا السياق فإننا نأمل باستمرار الحرص على تحري الدقة حول ما يتم نشره خاصة هذه الأخبار التي قد لا تمس الوزارة أو غيرها من الجهات فقط، بل تمس القيم العليا للمجتمع السعودي، ولا تقوم على حقيقة واضحة، آملاً نشر تعقيبنا في صفحتكم وفي ذات المساحة التي نشر فيها الخبر المغلوط المشار إليه».

وزير العمل: ملتزمون بتنويع القوى العاملة وتوفير فرص متكافئة للجنسين

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/29/article863163.html

الرياض-الرياض

قال وزير العمل عادل بن محمد فقيه: حكومة المملكة ملتزمة بدعم التنويع في القوى العاملة المحلية، فالمملكة تستثمر في المواهب المتواجدة لديها من خلال التعليم والتشريعات وفرص التوظيف.

وأضاف بمناسبة قرب عقد منتدى الريادة والكفاءة والتنويع، أن الوزارة ترعى المنتدى لدعمه المتواصل لهذه المنطقة والمساعدة في بناء مستقبل يتيح توفير فرص متكافئة لكافة العاملين. تصدرت البطالة ومشاركة المرأة في سوق العمل ودمج الشباب في القوى العاملة قائمة التحديات التي تواجهها الحكومة السعودية، وفقا لما أظهرته الإحصائيات التي أجريت مؤخرا.

ويجمع المنتدى نحو 250 من كبار المسؤولين التنفيذيين لمناقشة استراتيجيات تطوير المواهب وخطط التنويع، كما يتضمن حفل تكريم أصحاب العمل من الرواد. من جهتها، عبرت الرئيس التنفيذي في شركة نسيبا صوفي لو راي عن تقديرها للدعم الذي تقدمه الوزارة، مؤكدة أن المنتدى يشكل منصة هامة تجمع أصحاب العمل وصناع القرار وقادة الأعمال وكبار مديري الموارد البشرية في المملكة، ويسلط الضوء على أهم المواضيع التي تواجه أصحاب العمل في المملكة ويفتح الباب أمامهم للتعرف على فرص التعاون المتاحة. وتبقى معدلات البطالة المرتفعة في الصدارة بعد أن أظهرت المسوحات الرسمية وجود نحو 600 ألف شخص عاطلين عن العمل لتصل النسبة إلى 12.1% خلال عام 2012. ويتوقع أن تصل معدلات البطالة بين الرجال نحو 6.1% بينما تبلغ درجة غير مسبوقة بالنسبة للنساء تقارب 35.7%.

يذكر أن المنتدى يقام في الرياض خلال ديسمبر المقبل ويسلط الضوء على توفير فرص متكافئة للجنسين ومشاركة الشباب ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل.

السجن لمتهمين حرّما الابتعاث والوظائف الحكومية.. أحدهما كفّر نفسه

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/546283

الرياض – ناصر الحقباني

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس أحكاماً ابتدائية بالسجن والمنع من السفر لمدد تراوح بين 10 أشهر و6 أعوام على 12 سعودياً من خلية تضم 46 شخصاً تجري محاكمتهم. ودانت المحكمة أحد المحكومين بدعوته إلى التحذير من التحاق الطلاب بالمدارس الحكومية، وزعمه عدم جواز الابتعاث. ودانت آخر بـ«تحريم الوظائف الحكومية»، وتدرّجه في مسائل التكفير حتى كفّر نفسه.

ودانت المحكمة المتهم الـ43 وحكمت عليه بالسجن 10 أشهر مع المنع من السفر مدة عام واحد، بعدما ثبت أنه ألّف كتاباً بعنوان: «من ظلمات التيه إلى نور الهداية»، وفيه أفتى بعدم جواز الابتعاث، ونقد المناهج الدراسية والتحذير من الالتحاق بالمدارس الحكومية.

ودانت المحكمة المتهم الـ46 وحكمت عليه بالسجن 4 أعوام مع المنع من السفر لمدة مماثلة، لقناعته بأن «الدولة لا تحكم بما أنزل الله». كما حرّم العمل في الوظائف الحكومية، واشتبه في مسائل التكفير حتى وصل به الحال إلى تكفير نفسه، وتأييد العمليات الانتحارية التي قام بها عناصر «الفئة الضالة»، والذين اعتبرهم «مجاهدين أبطالاً». وثبت لدى المحكمة أن المتهم الـ24 الذي حكمت عليه بالسجن 6 أعوام مع المنع من السفر مدة مماثلة قام بتكفير ولاة الأمر، وتستر على أحد المطلوبين، وقام بتوصيله إلى أحد المساجد لإخفائه هناك بعيداً من أجهزة الأمن، وقام بتأمين مستلزماته خلال إخفائه في المسجد، والمساهمة في نقله إلى مقاهي الإنترنت حتى يتسنى له التواصل مع عناصر «الفئة الضالة». وسعى المتهم الـ28 الذي حكم عليه بالسجن 4 أعوام مع المنع من السفر مدة مماثلة إلى الحصول على معلومات من أحد الموقوفين في السجن عن رجل أعمال يدعم المقاتلين في العراق وأفغانستان، واشترك في مراجعة وتنقيح كتاب يحمل توجهات تكفيرية بهدف نشره على شبكة الإنترنت.

واشترك المتهم الـ30 الذي حكم عليه بالسجن 4 أعوام مع المنع من السفر مدة مماثلة في صناعة مواد متفجرة من نترات الأمونيوم داخل إحدى المزارع. ودين المتهم الـ39 الذي حكم عليه بالسجن 18 شهراً والمنع من السفر مدة عامين، بالسفر إلى العراق، والتواصل مع أخطر المطلوبين في قائمة الـ 85 عندما كان قيادياً في تنظيم «القاعدة» في إيران عبر البريد الإلكتروني. واتفق المتهم الـ 40 الذي حكم عليه بالسجن عامين والمنع من السفر مدة مماثلة مع المتهم الأول على تحديد نقطة محددة في لبنان لتسليم وتسلم مبالغ مالية لخدمة أعضاء التنظيم.

محاكمة معتقل سعودي في غوانتانامو" مطلع سبتمبر

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/546289

واشنطن - أ ف ب
حدّد القاضي في قاعدة غوانتانامو العسكرية في كوبا جيمس بول، الثاني من أيلول (سبتمبر) المقبل موعداً لبدء محاكمة السعودي عبدالرحيم الناشري بتهمة التآمر في الهجومين اللذين استهدفا سفينة «يو إس إس كول» الأميركية في اليمن عام 2000 حين قتل 17 جندياً أميركياً، وناقلة النفط «إم في ليمبورغ» الفرنسية في اليمن أيضاً عام 2002 حين قتل بحار بلغاري.
وستكون هذه المحاكمة الأولى لمتهم يواجه إمكان الحكم عليه بالإعدام في «غوانتانامو»، إذ دين 7 معتقلين فقط منذ فتح المعتقل عام 2002 من أصل 779 معتقلاً أودعوا فيه.
واشتكى محامو الناشري (48 عاماً) سابقاً من خضوع موكلهم لأسلوب «الإيهام بالإغراق» خلال احتجازه في سجن سري تابع لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إي).

شرطة نجران": ناحر عائلته" من البدون".. ولا أوراق رسمية تثبت طلبه الجنسية"

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/546130

جدة - خديجة المزروعي
كشف المتحدث الرسمي في شرطة نجران النقيب عبدالله العشوي لـ«الحياة» آخر تطورات الجريمة التي شهدتها محافظة شرورة ظهر أول من أمس، قيام رجل من فئة «بدون» على نحر عائلته كاملة المكونه من زوجته (سعودية الجنسية) والتي تبلغ من العمر 26 وأطفاله الأربعة أكبرهم عمره 11 عاماً وأصغرهم طفلة عمرها عامان، وذلك بآلة حادة «سكين».
وبيّن أن الجاني سيُنقل إلى السجن العام في نجران غداً بعد عرض أقواله اليوم، وقال: «تم تطبيق أقواله شرعاً على قاضيين، ولم يذكر الجاني أي سبب دفعه لنحرهم»، مضيفًا أن هيئة الجاني لا تدل على أنه مريض نفسياً، ولكن سيتم عرضه على الهيئة الطبية الشرعية لتقييم حالته النفسية، وأفاد: «فقط هنالك شواهد من الشيوخ يثبتون أنه من أهل شرورة»، مؤكدًا أنه ليس له مفر من حكم القصاص. يذكر أن الجاني هو من أبلغ عن جريمته حينها.

الشورى" يصدر 91 قرارا في 4 أشهر"

إقرار 19 توصية إضافية من أصل 69 تقدم بها الأعضاء

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=157868&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم
82 قراراً حول التقارير الحكومية والأنظمة واللوائح، والاتفاقيات حصيلة أعمال مجلس الشورى خلال الأربعة أشهر الأولى من دورته الحالية، رفعت لمقام خادم الحرمين الشريفين، فيما أصدر المجلس تسعة قرارات أخرى بتكوين لجان خاصة لدراسة عدد من الموضوعات، وأبقى 30 أخرى تحت الدراسة.
وأوضح "تقرير إحصائي" أصدره المجلس عن قراراته منذ افتتاح أعمال السنة الأولى من "الدورة السادسة" للمجلس أن "الشورى" أصدر 91 قراراً بواقع 48 قراراً خاصاً بالتقارير الحكومية و 23 قراراً خاصاً بالأنظمة واللوائح، و 11 قراراً خاصاً بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم، و 9 قرارات أخرى بشأن تكوين لجان خاصة لدراسة موضوعات ومقترحات مقدمة من الأعضاء.
وأوضح التقرير أن المجلس بعد أن أنهى دراسة 82 موضوعاً وأصدر قراراته بشأنها و لا يزال يدرس 30 موضوعاً عبر لجانه المتخصصة وسيتخذ فيها قراره خلال الفترة المقبلة، فيما ناقش في جلساته العامة خلال الفترة ذاتها 82 تقريراً رفعتها لجانه الثلاث عشرة المتخصصة تضمنت: أكثر من 207 توصيات منها 160 توصية على التقارير السنوية للجهات الحكومية، إضافة إلى 30 توصية على موضوعات "الأنظمة واللوائح"، و 17 توصية على موضوعات "الاتفاقيات ومذكرات التفاهم". وبين أن المجلس أقر خلال الفترة ذاتها 19 توصية، إضافية من أصل 69 توصية إضافية تقدم بها الأعضاء إلى المجلس عند مناقشته الموضوعات المدرجة على جدول أعماله.

حملة لـ"مساندة الطفل" في تعليم تبوك

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=157782&CategoryID=5

تبوك: الوطن
وجه المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة تبوك الدكتور محمد بن عبدالله اللحيدان أمس، بتنفيذ حملة توعية لطلاب وطالبات مراحل التعليم الحكومي والأهلي في مدارس المنطقة بعنوان "حملة خط مساندة الطفل 116111" مع انطلاقة العام الدراسي الجديد، وذلك بناء على اتفاقية التعاون المبرمة بين وزارة التربية ورئيسة المجلس الإشرافي لـ"خط مساندة الطفل ببرنامج الأمان الأسري الوطني لدعم الأطفال واليافعين دون سن الثامنة عشرة في المملكة" الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. وتهدف الحملة التي وجهتها الوزارة بتعميم على جميع الإدارات التعليمية بالمناطق، إلى تمكين الطلاب والطالبات دون سن الثامنة عشرة من الاتصال بالخط المجاني الموحد 116111، وطلب المشورة المناسبة من فريق اختصاصي مؤهل للاستماع للمشاكل التي يتعرضون لها، وتوفير المشورة الفورية والمتخصصة لهم ولأولياء أمورهم أو مقدمي الرعاية لهم، مع المتابعة مع الجهات المعنية للتأكد من توفير خدمات الرعاية والحماية عبر الجهات المسئولة عن تقديم الخدمة لهم، وشددت التربية على أن مراحل الحملة تبدأ على ثلاث مراحل، وتستمر حتى 5

/11 / 1434، وتنفذ بأساليب ورشة عمل، محاضرات، ندوات، لقاءات، اجتماعات، وتدرج ضمن برامج وأنشطة خطة التوجيه والإرشاد في المدرسة. إلى ذلك، أكملت إدارة تعليم تبوك كافة استعداداتها لاستقبال أكثر من 180 ألف طالب وطالبة بمختلف المراحل الدراسية الأحد القادم، مع بداية العام الدراسي الجديد 1434 – 1435. وأوضح مدير التعليم اللحيدان في تصريح صحفي أمس، أن لجنة الاستعداد للعام الدراسي بتعليم تبوك بدأت أعمالها باكراً، باجتماعات عدة منذ العام الدراسي المنصرم نحو بداية فاعلة للعام الدراسي الجديد، وأضاف أن اللجنة مستمرة في الاطلاع على معدلات النسب التي تحققت في الاستعداد للعام الدراسي الجديد، بإشراف من أمانة تعليم تبوك وبالتنسيق مع اللجنة المركزية للاستعدادات للعام الدراسي بوزارة التربية والتعليم.

"رجال الأمن منعوه وصُنفت الواقعة ضمن حالات "العنف الأسري

زوج يعتدي بالضرب على زوجته الحامل بمستشفى وادي الدواسر

المصدر: صحيفة سبق الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://sabq.org/sKBfde

عبير الرجباني- سبق- وادي الدواسر:
تعدى زوج يعمل بأحد القطاعات العسكرية بالخرج، على زوجته الحامل بالضرب بمستشفى وادي الدواسر.
وعند رؤية رجال الأمن بالمستشفى للموقف منعوا الزوج من الاستمرار في ضرب زوجته، وأبلغت الجهات المعنية بالمستشفى الجهات الأمنية.
وصُنّفت الواقعة ضمن حالات العنف الأسري التي تستدعي التبليغ؛ حفاظاً على حياة الزوجة وأبنائها.

العمل يخصص مكتبا لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632794.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)
ثمن عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة تخصيص مكتب العمل في الطائف، موقعا لخدمتهم في الدور السفلي للمكتب، حيث رصدت «عكاظ» صباح امس قيام موظفين من المكتب بتقديم كافة الخدمات للمراجعين وعدد من السيدات في المكتب حيث قام الموظفون وبتوجيهات مدير المكتب خالد الوقداني بإنهاء اجراء السيدات واحد المراجعين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وطالب عدد من المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، بتطبيق ذات الخدمة لهم في الادارات الخدمية المختلفة، أسوة بالمرور ومكتب العمل حتى يتم الانتهاء من معاملاتهم بعيدا عن الازدحام والانتظار الذي يواجهونه.

عقب حرمان طبيب وتغريم طبيبة وممرضين

الشؤون الصحية تحذر الموظفين من تجاهل خدمة المرضى

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632803.htm

ماجد النفيعي (الطائف)
حذرت الشؤون الصحية في محافظة الطائف موظفيها من التراخي وإهمال العمل وتأخير تقديم الخدمات للمرضى حتى لا تصدر بحقهم عقوبات رادعة.يأتي ذلك بعد اعتماد وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة قرارا بمعاقبة اثنين من الممرضين العاملين في أحد المستشفيات التابعة لصحة محافظة الطائف بغرامة مالية على أحدهما «ممرض» وقدرها ثلاثة آلاف ريال، ومعاقبة الآخر «أخصائي اجتماعي» بغرامة مالية وقدرها ألفا ريال، وذلك لثبوت مخالفتهما لإجراءات تسليم أحد المرضى لذويه وعدم الاهتمام به وإهمال متابعة حالة المريض والقصور في التواصل مع ذوي المريض، مخالفين بذلك الأصول الشرعية والأنظمة المرعية المنصوص عليها في المادة (26) والمادة (9) الفقرة (أ) من نظام مزاولة المهن الصحية. وتأتي هذا القرارات في إطار الجهود المستمرة التي تقوم بها وزارة الصحة للارتقاء بمستوى مرافقها الصحية، ومتابعة أداء منسوبيها، وبما يكفل تجويد وتحسين الخدمات، وضمان سير العمل في هذه المرافق وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

إدارة المستشفى تطالب ذويها بالحضور

عاقون يتركون والدتهم تصارع الآلام وحدها

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632567.htm

نادر العنزي (تبوك)
تخلى عدد من الأبناء عن والدتهم تصارع آلامها داخل مستشفى الملك خالد في تبوك، وتركوها دون أن يسألوا عنها في تصرف يجسد العقوق بأبشع صوره، على الرغم من مطالبة إدارة المستشفى لهم بالحضور لاستكمال البيانات الخاصة بوالدتهم الطاعنة في السن التي تعاني من أمراض الشيخوخة.
وأوضح لـ«عكاظ» عدد من السيدات المنومات قرب المرأة المسنة، أن الأخيرة تعاني من أمراض الشيخوخة، وتجاهلها ذووها ولم يسألوا عنها على الرغم من أن إدارة المستشفى علقت لوحة جوار سريرها كتب عليها «على أقارب المريضة الحضور لإكمال بياناتها»، مشيرات إلى أن وضعها يتدهور يوما بعد آخر، ولم يسأل عنها أي أحد أو يأتي لزيارتها.
وذكرن أنها تتكلم بكلمات غير معروفة، إضافة إلى أنها تصرخ باستمرار في آخر الليل، متمنيات إنهاء معاناتها في أسرع وقت، وحضور ذويها للوقوف إلى جوارها، مؤكدات أن تركها بمفردها دون السؤال عنها من أقربائها ضاعف معاناتها.
في المقابل، أوضح المتحدث الإعلامي في صحة تبوك عودة العطوي أن المسنة دخلت يوم الـ14 من شوال الجاري، وتعاني من أمراض الشيخوخة، وتتلقى العناية الكاملة وعلى أكمل وجه.

وذكر العطوي أن المريضة تجاوز مكوثها في المستشفى أكثر من أسبوع دون أن يسأل عنها أحد، مطالبا الجهات ذويها بالحضور لمتابعة وضعها خصوصا وهي في هذا السن التي تحتاج إلى الرعاية والاهتمام.

الوزارة تعده بإبلاغه بتعيينه حال صدوره

المعلم العنزي: "التربية" أسقطت قرار تثبيتي سهوا

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632563.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

طالب المعلم مهنا نما قريطع العنزي، وزارة التربية والتعليم بتثبيته على وظيفة أسوة بزملائه الذين كانوا يعملون معه متعاقدين على بند محو الأمية، مشيرا إلى أن اسمه سقط سهوا من معاملات وزارة التربية والتعليم، في حين أكد الناطق الرسمي في الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية سطام شبيكان السلطاني أن المعلم المذكور ضمن الدفعة الثانية للمستحقين للتثبيت وسوف يتم إبلاغه في حال صدوره، حسب ما وصل للإدارة العامة من قبل مدير عام شؤون الموظفين في الوزارة.

وأوضح العنزي أنه من المشمولين بالأمر الملكي الكريم أ/91 بتاريخ 1432/5/18هـ القاضي بتثبيت جميع العاملين على بند الأجور ومحو الامية، لافتا إلى أنه كان يعمل معلما في برنامج محو الأمية بمنطقة الحدود الشمالية ورفعت بياناته إلى إدارة تعليم الحدود الشمالية من أجل استكمال إجراءات التعيين، بيد أنه فوجئ أن اسمه ليس من ضمن المعلمين المثبتين - على حد قوله-.

وبين أنه راجع الإدارة فورا وأكدوا له أن اسمه سقط سهوا، ملمحا إلى أنه رفع بياناته من جديد بتاريخ 1432/8/20هـ، ولكن لم يصدر شيء حتى اللحظة منذ أكثر من عامين.

وأفاد العنزي أنه راجع وزارة التربية والتعليم في الرياض وقابل أحد الموظفين، أخبره بأن أوراقه رفعت إلى وزارة الخدمة المدنية وتحديدا إلى لجنة التثبيت، موضحا أنه حين راجعها في الخدمة المدنية أكدوا له أن وزارة التربية لم تصدر أي قرار بشأنه.

وتساءل بالقول:«هل يقف تثبيتي على تأخير بعض الإدارات، وأطالب وزارة التربية والتعليم بتثبيتي أسوة بزملائه الذين كانوا يعملون معي في نفس الإدارة ونفس المدرسة وتعويضي بأثر رجعي عن المبالغ الفائتة».

وقدم المعلم العنزي لـ«عكاظ» المستندات التي على ضوئها يؤكد أحقيته بالتعيين ومنها صورة من عقد محو الأمية معه من قبل تعليم الحدود الشمالية وخطاب التوجيه للمدرسة للعمل خلال الفترة الصباحية وصورة من المباشرة في مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية.

تركيب يد صناعية لضحية بلجرشي خلال أسبوعين

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632687.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

صرح لـ«عكاظ» مسؤول في مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية بأنه سيتم خلال الأسبوعين المقبلين تركيب يد صناعية لزوجة ضحية مطاردة بلجرشي سميرة الغامدي.

وأوضح المسؤول أن المدينة تلقت الخطاب الخاص بعلاج سميرة بتاريخ 1434/7/23هـ، وطلبت المدينة القطع الخاصة باليد الصناعية اللازمة من ألمانيا، ووصلت في تاريخ 1434/10/11هـ، وتم على الفور تحديد موعد لها لأخذ القياسات خلال 3 أيام وتركيب جهاز تتدرب عليه حتى يتم تجهيز اليد الصناعية خلال 3 أسابيع بعد القياسات، ومن ثم تطلب للتنويم وتركيب اليد الصناعية لها ومن ثم تدريبها عليها.

من جانبها قالت سميرة الغامدي لـ«عكاظ» إنها تتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله وزير الحرس الوطني وصاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة ومدينة سلطان للخدمات الإنسانية، على ما أبدوه من اهتمام ومتابعة وتوجيه للاعتناء بها وبأفراد عائلتها بالكامل، حيث شددوا على تقديم العلاج اللازم لها بما في ذلك تركيب يد صناعية لها وعلاج أطفالها «خالد ودرر وأمل» ووالدتها، وفتح ملفات لهم بالشؤون الصحية في الحرس الوطني بالدمام، وذلك بعد وفاة زوجها عبدالرحمن الغامدي في المطاردة.

يذكر أن تكلفة العملية لتركيب اليد الصناعية، التي ستتكفل بها المدينة تبلغ حوالى 200 ألف ريال. كما سيقوم فريق طبي متخصص في التجميل بعملية جراحية لابنتها (درر) في الوجه بسبب جروح أصيبت بها في الحادث، فيما تم فتح ملف طبي لمتابعة حالة ابنها خالد الذي يعاني من انحراف في عينه اليمنى ويشعر بآلام في الرأس عند تعرضه لأي ضربة ولو بسيطة، كذلك تم فتح ملف طبي لوالدة المصابة (خضرا) التي تعاني من ارتفاع في ضغط الدم وكانت مرافقة لابنتها طوال الفترة الماضية.

بعد سلسلة الحوادث المأساوية والمعاناة المتكررة

معلمات النائية يحملن لقب العاملات في مهنة المتاعب

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130829/Con20130829632805.htm

سهى العرابي (الطائف)

بعد أن ظل مصطلح «مهنة البحث عن المتاعب» ردحا من الزمن يطلق على الصحافة ومن يعمل فيها، تحول اليوم هذا المصطلح ليشمل معلمات المناطق النائية اللاتي أطلقن على مهنتهن نفس المصطلح بعد أن أصبحت معاناتهن تتجدد ويتكرر مشهدها المأساوي في كل عام دراسي، بعد أن راح ضحيتها الكثير من المعلمات لتنقلهن الدائم ذهابا وإيابا لأداء الرسالة التربوية في مدارس النائية، ولا تزال الحوادث المفجعة عالقة في أذهان الكثير من المعلمات اللاتي فقدن

زميلاتهن نتيجة للحوادث المرورية التي تتكرر نتيجة لعوامل غياب وسائل السلامة، وعدم تأهيل السائقين من العاطلين وكبار السن.

عدد من المعلمات طالبن بضرورة تحرك التربية للتخفيف من معاناتهن من خلال إيجاد حلول جذرية تنهي ما يواجهن من صعوبات من خلال ضمان استقرارهن بالتعيين في مقر إقامتهن وتوفير مراكز حضانة في كل مدرسة لرعاية أبنائهن، ووضع منهجية لتقنين نقل المعلمات بحيث يقع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم على أن يشمل سلامة المركبات وإخضاع سائقيها للتدريب، وأكدن في حديث لـ«عكاظ» أن معاناة المعلمات اللاتي يعملن في المناطق النائية معاناة ليست بالجديدة والوزارة تدرك جيدا إبعاد هذه المشكلة التي لا تزال دون حلول، تقول المعلمة (م. الحربي) إن معاناة المعلمات في المناطق النائية ليست وليدة اللحظة بل إنها مشكلة قائمة منذ سنوات طويلة، ولم تستطع الجهات ذات العلاقة إيجاد حل يكفل سلامتهن، وأضافت: «قضيت أربعة أعوام أعمل في قرية تبعد عن محافظة الطائف 300 كيلومتر جنوبا ولم تحالفني الفرصة للانتقال إلى الطائف، فاضطررت إلى السكن في القرية التي أعمل فيها وزوجي وأطفالي يعيشون بعيدا عني وهو ما أصابني بالإرهاق وجعلني أعيش في معاناة مستمرة».

في حين اعتبرت مها الزهراني أن «معلمات النائية يعشن معاناة دائمة لن تنتهي إلا بوضع حلول عاجلة للنقل والسكن والحضانة، فلا وسائل وقائية ولا سائقين مؤهلين إذ إن جميع من يقومون بنقل المعلمات هم من كبار السن أو الشباب العاطلين عن العمل، حتى أصبح نقل المعلمات مهنة من لا مهنة له، وكثيرا ما نجد أنفسنا ضحايا الخوف والرعب الناتج عن تهور بعض السائقين، الأمر الذي قد يعرض حياتنا للخطر نتيجة السفر اليومي، كون أغلب المعلمات في المناطق النائية لا يستطعن البقاء في القرى لعدم توفر الاحتياجات الضرورية»، وأضافت: « تصل أسعار النقل إلى ألفي ريال، عطفا على أن المعلمات أصبحن يعانين من الغياب عن الأسرة لساعات طويلة، إذ تقضي المعلمة جل وقتها بين مقاعد السيارة التي تقلها ذهابا وإيابا أو العمل في المدرسة وتضطر في حال عودتها إلى المنزل للخلود للنوم والراحة من متاعب السفر».

في حين قالت المعلمة نجاة الحارثي: «عملت منذ عامين في إحدى مدارس محافظة بيشة واضطررت إلى السكن في إحدى القرى المجاورة لمقر عملي لصعوبة السفر اليومي بين مقر سكني ومقر عملي، ولكن معاناتي تكمن في أطفالي الذين يمكثون في المنزل لوحدهم إلى أن يأتي والدهم من عمله، كما أن معاناتنا في المناطق النائية لم تقف على أسرتي فقط، فوالدي ووالدتي كان لهما نصيب من ذلك لحضورهما المتكرر معي لوقت طويل لرعاية أبنائي في غيابي في ظل غياب دور الحضانة عن المدارس».

الكسل الإداري يُؤزِّم النزاعات العمالية

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/29/929220

الرياض – نايف الحمري

كشفت جولة لـ «الشرق» عن مظاهر غير إيجابية في آليات عمل الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية، فالتأخير الأشبه بالمماطلة يسيطر على المشهد، ويستمد التأخير روافده من محورين رئيسين، الأول مماطلة أطراف النزاع، والآخر عدم كفاية أو تخصص المعنيين بنظر تلك القضايا. من هنا تنشأ أزمة القضايا العمالية، فالفاعلية مفقودة والكفاءة مفقودة والنية السليمة لبعض الخصوم مفقودة أيضاً.. والنتيجة.. تباعد المسافات بين الأزمة والحل.. وتأخر البت في قضايا واضحة لا تتطلب كل هذا التراخي و«الكسل».

معاناة العمالة من المماطلة

وكانت «الشرق» رصدت تذمر عدد من العمالة التي تقوم بمراجعة شبه يومية للهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية التابعة لوزارة العمل في الرياض من طول الإجراءات الذي تنتهجها الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية في البت في

حقوق العامل وصاحب العمل، التي يصل في بعض الأحيان إلى خمس سنوات، حسب ما ذكره مراجعون للهيئة. وكشفوا في أحاديث لـ «الشرق» عن معاناتهم من طول الإجراءات التي تبدأ من حجز المواعيد وتطول مدتها كلما تغيّب الطرف الآخر عن الحضور، فيما انتقد رجل قانون طول الإجراءات المتبعة في الهيئة، مطالباً بافتتاح فروع أخرى في كافة مناطق المملكة لإنهاء القضايا المتراكمة.

تأخُر غير مبرر

جاء ذلك خلال جولة صباحية نفذتها «الشرق» في مقر الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية بشارع خالد بن الوليد في الرياض، لاحظت خلالها تأخر منسوبي الهيئة عن الدوام، فلا تكاد تجد موظفاً قبل الساعة 8:30 صباحاً. ويزداد الأمر سوءاً عندما تكون المكاتب خاوية على عروشها، ولا تجد سوى ملفات متكدسة فوقها تنتظر إنجازها من قبل الموظفين المتأخرين عن الدوام الرسمي. أما وضع الدعاوى، فحدِّث ولا حرج؛ فكثير منها يتأخر بلا مبرر، وتطول مدة تداوله بما يشكل عبئاً غير قابل للاحتمال يعاني منه الطرف الأضعف غالباً.

ثمانية أشهر

يحكي حسين إمام، عامل مصري، قصته فيقول: مازلت أراجع الهيئة منذ أكثر من 8 أشهر للحصول على مستحقاتي المالية عن فترة عمل انتهت قبل تلك الأشهر الثمانية، وبعد طول انتظار ومراجعة شبه يومية للهيئة، تم أخيراً تحديد موعد للنطق بالحكم، ويستطرد فيقول: في اليوم المحدد استدعاني المحقق ليبلغني أن القرار صدر وأنه سيحكم لصالحي، وحينما ذهبت للهيئة فوجئت بأن المحقق بدأ إجازته السنوية، مازلت حتى الآن أنتظر عودته، الأمر الذي أهلكني مادياً ونفسياً.

موظف: الحل السريع مستحيل

واستكملت «الشرق» جولتها الصباحية بلقاء أجرته مع موظف، نحتفظ باسمه، كان أول الموظفين حضوراً، الموظف بدا عليه السخط والاستياء، وحين بادرناه بسؤال عن الإجراءات المتبعة في الهيئة للبت في القضايا وأسباب تأخير إنهاء تلك القضايا المتراكمة، قال: أولاً يستحيل البت في القضايا أو الالتزام بموعدها، حتى وإن حضر الطرفان، وقال: إن ناظري القضايا لا يتجاوز عددهم ثلاثة أشخاص بما فيهم رئيس الهيئة، ومكاتبهم تعج بالمعاملات والقضايا على اليمين وعلى الشمال دون تنظيم، كما أنهم ليسوا بمتخصصين في مجال الادعاء، بل إن بعضهم كان في السابق مراسلاً أو ناسخاً وخبرته قديمة في مجاله، ولكن بين عشية وضحاها تمت ترقيته إلى محقق في تسوية الخلافات العمالية، ما يشكل مجالاً مختلفاً تماماً عن تخصصه، ومن ثم تتعطل الأمور.

تسعة أشهر لطباعة قرار

ويشير الموظف إلى سبب آخر من أسباب تأخر البت في القضايا؛ حيث يبين أن غياب خدمات الحكومة الإلكترونية في التعاطي مع المعاملات والاعتماد كلياً على الأوراق من العراقيل التي تؤخر العمل، علماً بأن بعض الأوراق قد تفقد في الأيام التي يشتد فيها الزحام. ويضيف قائلاً: إن بعض القضايا يطول انتظار البت فيها مهما كان صغر القضية من كبرها، وقد يستغرق الأمر تسعة أشهر قبل البت فيها، وقد يضاف إلى تلك المدة تسعة أشهر أخرى لطباعة القرار.

ويبين الموظف أن أغلب الخلافات التي تصل للهيئة تتعلق بخلافات بين العامل والكفيل، وأبرزها عدم تسلُّم العامل رواتبه، وتصل نسبتها إلى 95 % من إجمالي الخلافات التي تصل إلينا، فيما تأتي مشكلات المدارس الأهلية في المرتبة الثانية، ومن ذلك ما يحدث من مشكلات بين مالك المدرسة والعاملين فيها، أو حجز المدارس الأهلية شهادات الطلبة الذين لم يقوموا بسداد الرسوم الدراسية.

مسالك غامضة!

حول مقر الهيئة في الرياض.. لاحظنا افتراش عدد غير قليل من المعقِّبين للأرصفة في الشوارع المحيطة بالمبنى في عشوائية، تتعالى أصواتهم كما لو كانوا في مزاد أو سوق شعبية، ينادون على المراجعين عارضين عليهم خدماتهم وقدرتهم على سرعة إنجاز المعاملات مقابل 1500 ريال للمعاملة الواحدة وخلال يومين فقط. ولم يتسنَ لنا معرفة مسالكهم في إنجاز قضايا تستغرق في الأحوال العادية شهوراً، في غضون أيام قليلة، ربما كانت لهم أساليبهم في إنهاء القضايا العالقة، وربما هم يخادعون من أرهقهم تأخير البت في القضايا.

برنامج لتسريع الأداء

في السياق ذاته، يشير رئيس الهيئات العليا لتسوية الخلافات العمالية في المملكة الدكتور عبدالله العبداللطيف، إلى أن وزارة العمل تقوم حالياً بتنفيذ برنامج لتطوير الهيئات الابتدائية والعليا على مستوى المملكة، ويفنِّد ذلك بالإشارة إلى التخطيط لافتتاح ثلاثة فروع جديدة للهيئة العليا سيتم تنفيذها في حال انتهاء الدراسة المعدة لتطوير الهيئات، ويلفت إلى أن الهيئات الجديدة ستكون من نصيب الدمام وأبها والمنطقة الشمالية. ويضيف العبداللطيف قائلاً: إن الهيئات تدرس الاستغناء عن الفروع واستبدالها بغرف اتصال مرئي عن بعد تربط جميع مناطق المملكة.

182 موظفاً إضافياً

وحول تأخر القضايا العمالية في الهيئات إلى حد يتجاوز 5 سنوات، يقول العبداللطيف: نحن في الهيئة العليا نفّذنا منذ ستة أشهر برنامج مكاتب سريعة لمحاولة التعجيل في القضايا، ولهذا لا يوجد لدينا قضايا تطول أكثر من ستة أشهر، أما بالنسبة لطول الإجراءات فهي مسألة تعود للأطراف المتنازعة في القضايا ولا علاقة للهيئة فيها بأي تأخير. ويضيف أن وزارة العمل تقوم حالياً بدعم الهيئة بعدد من الموظفين والمستشارين القانونيين بسبب النقص الحاصل في الهيئات، لافتاً إلى وجود نقص في الكوادر المساندة للعمل القضائي في الهيئة، ما جعل الوزارة تدعم الهيئة بـ 182 موظفاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويشير العبداللطيف إلى أن الوزارة تقوم حالياً على برنامج لابتعاث أعضاء الهيئة إلى خارج المملكة للحصول على دورات قضائية متخصصة في ماليزيا، وسيلتحق بهم آخرون خلال الأسبوعين المقبلين.

تطوير.. عكسي!

من جانبه، ينتقد المحامي عبيد العبيد وزارة العمل قائلاً: مع الأسف، إن وزارة العمل حينما أرادت تطوير بيئة الهيئات العليا قامت بإلغاء إحالة ملفات العمال إلى المحاكم العامة، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة القضايا العمالية وكثرة مشكلاتهم، وهذا الأمر أدى إلى ضغط كبير على الهيئات العليا. ويعبر العبيد عن أسفه لضعف كفاءة 50 % من أعضاء الهيئات، وعدم تمتعهم بملكة القضاء أو سعة الاطلاع، بالإضافة إلى بطء الإجراءات نتيجة لضعف التكييف القانوني فيها، لكنه بيّن أن هناك موظفين جيدين في الهيئات الابتدائية ينهون الإجراءات بسرعة من خلال النطق بالحكم، ولكنها مع الأسف تتأخر في الهيئات العليا وأحياناً يصل الموعد إلى ستة أشهر وأكثر.

التوسع في الفروع

ويقترح العبيد إنشاء هيئات عمالية عليا في الدمام وجدة وباقي مناطق المملكة لتخفيف العبء على الرياض، مبيناً أن الشرقية توجد فيها هيئة ابتدائية في الدمام والخبر والأحساء وحفر الباطن، وجميع هذه الهيئات الابتدائية تراجع الهيئة العليا في الرياض. وطالب العبيد بوجود مستشارين في الهيئات من غير العاملين فيها للقيام بتكييف القضايا، مبيناً أنه إذا كانت هناك دعوى بين العامل وصاحب العمل فإن الخطوة الأولى تبدأ برفع القضية لمكتب العمل ومع الأسف لم تُحَل كثير من قضايا التنازع، لهذا يجب اختصار الوقت في نطق الحكم لصالح المدعي.

بلغ عدد قضايا النزاع والإصابات المنتهية ودياً في عام 1433/ 1434هـ نحو 26319 قضية.

بلغت نسبة قضايا النزاع 91% من إجمالي القضايا المنتهية ودياً بواقع 24047 قضية.

بلغت نسبة قضايا إصابات العمل 9% من إجمالي القضايا المنتهية ودياً بواقع 2272 قضية.

بلغ عدد القضايا التي فصلت فيها الهيئات الابتدائية في العام نفسه 10523 قضية بزيادة 22% عن العام الماضي.

بلغ عدد القضايا التي فصلت فيها كل من الهيئة العليا في الرياض وجدة في العام نفسه 2823 قضية بزيادة 18% عن العام الماضي.

بلغ عدد جنسيات المراجعين للهيئات 150 جنسية.

كورونا" يُطِلُّ مُجدَّداً برأسين.. المدينة وحفر الباطن

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/08/29/929426

حفر الباطن – سلمان الشمري

أطلّ فيروس كورونا مجدداً أمس بحالتين، الأولى وفاة شاب في حفر الباطن يبلغ من العمر 38 عاماً كان يعاني من التهاب رئوي حاد بحسب بيان وزارة الصحة الذي أعلنته أمس، ليرتفع عدد الذين لقوا حتفهم جراء المرض في المملكة إلى 42 حالة، والثانية تسجيل حالة إصابة في المدينة المنورة لمقيم يبلغ من العمر 55 عاماً يعاني فشلاً مزمناً في الكلى ويتلقّى العلاج حالياً في العناية المركزة.

وكشف بداح السهلي شقيق فهد (الشاب المتوفى بكورونا في حفر الباطن) عن وجود ثلاث حالات بين أفراد عائلته تحت الاشتباه، وهي «والدة المتوفى المنومة في مستشفى الملك خالد العام بحفر الباطن منذ أيام، وابنة المتوفى التي تقيم معهم في نفس البيت، وابن عم المتوفى المنوم في مستشفى القوات المسلحة بالشمالية».

وقال لـ«الشرق»، إن المعاناة بدأت منذ منتصف شهر رمضان تقريباً، حيث بدأت الأعراض تظهر على شقيقه، وفي مجملها ارتفاع في درجة الحرارة وآلام في الجهاز التنفسي، مبيناً أن شقيقه كان يتردد كثيراً على سوق الإبل، وكان يمكث طويلاً بين الإبل، حيث إنه امتهن بيع وشراء الإبل حديثاً، وأضاف «ذكر لنا المتوفى أن لديه جملاً صغير السن (حاشي) مريضاً ويظهر من أنفه سائل أشبه بالماء، وأنه يعالجه قبل أن تظهر عليه أعراض المرض».

وتابع بداح «شقيقي لم يهتم بالأمر، وكان يراجع مستوصفاً خاصاً ويأخذ العلاج والحقن حتى اشتد عليه المرض في التاسع من شوال، وهو اليوم الذي راجع فيه مستشفى الملك خالد العام في حفر الباطن ليتم تنويمه، ليُتوفى في اليوم الذي يليه في العاشر من شوال». وأوضح السهلي أن مستشفى الملك خالد أصدر تقرير الوفاة، ولم يذكر أن الوفاة بسبب فيروس كورونا، بل عزاها لوجود جرثومة في الدم، وأضاف «بعد أربعة أيام فوجئنا باستدعائنا من قِبل مستشفى الملك خالد لعمل تحاليل لأفراد العائلة جميعاً، وانتظرنا أكثر من خمسة أيام لظهور نتائج التحليل بعد إرسال العينات لمختبر في جدة، ليتم إبلاغنا بوجود اشتباه في والدة المتوفى التي ساءت حالتها وتم تنويمها في مستشفى الملك خالد وإبقاؤها في عزل خاص، كما تم الاشتباه في ابنة المتوفى وابن عمه الذي أدخل مستشفى القوات المسلحة في الشمالية ليبقى في العزل بعد إعادة التحاليل من ابنة المتوفى ووالدته وشقيقه وابن عمه مرة أخرى».

وحاولت «الشرق» وعلى مدى ثلاثة أيام الحصول على تعليق من الشؤون الصحية في محافظة حفر الباطن حول أسباب وفاة الشاب فهد السهلي، إلا أن الناطق الإعلامي عبدالعزيز العنزي، أحال الرد للمتحدث الرسمي للوزارة الدكتور خالد مرغلاني، وأن الوزارة هي من تملك حق الإجابة عن حالات كورونا.

وسعت «الشرق» جاهدة طوال الأيام الماضية للحصول على إجابة من الدكتور مرغلاني جراء تحدُّث الأهالي عن حالات الاشتباه والوفاة، وذلك بمراسلته عن طريق الجوال والبريد الإلكتروني، إلا أنه لم يتجاوب، وقال مدير مكتبه إن الإعلان سيكون على الموقع الرسمي للوزارة.

كما تعذّر التواصل مع عضو اللجنة العلمية لمرض كورونا في الوزارة الدكتور عبدالله عسيري، الذي لم يرد على الاتصالات ورسائل الاستفسار.

وزارة التعليم تعقب :

خبر لجان المخدرات تنتشر في المدارس غير صحيح ويفتقر إلى الدقة

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/29/article863226.html

الرياض - «الرياض»

عقب مدير عام الإعلام التربوي المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد بن سعد الدخيني، على ما نشرته «الرياض» في عددها رقم 16501 الصادر يوم الأربعاء ال 21 من شهر شوال 1434 تحت عنوان «ضمن مشروع البرنامج الوطني الوقائي للطلاب والطالبات هذا العام .. «لجان المخدرات» تنتشر في المدارس.. تحلل العينات وتكشف المتعاطين» بقلم المحرر سليمان السبيعي.

وقال الدخيني: «سعادة رئيس تحرير صحيفة «الرياض» سلمه الله.. إن الخبر تضمن معلومات غريبة وغير صحيحة عن وجود مئات المشرفين التربويين والصحيين ولجان من مكافحة المخدرات، لتطبيق مشروع البرنامج الوطني للوقاية من المخدرات، والزعم أن تلك اللجان ستقوم بأخذ عينات من الطلاب والطالبات المستهدفين وتحليلها وإعلان نتائجها خلال

أسبوع، وأنه سيتم إشعار أولياء الأمور عبر رسائل الجوال ، وغير ذلك من المعلومات التي لم تستند على مصدر واضح لوزارة التربية والتعليم».
وأضاف: «تود الوزارة التأكيد أن هذا الخبر غير صحيح جملة وتفصيلاً، وأن ما تم نشره يحتوى على مبالغات وتهويل لا ينسجم مع الواقع السعودي بشكل عام ولا الواقع التربوي بشكل خاص، وتؤكد الوزارة أن البرامج إنما تركز على العمل التوعوي والتوجيهي والتثقيفي الذي يقوم على استهداف الطلاب والطالبات في مدارسهم، وتحفيز ما لديهم من قيم وأفكار تربوا عليها للوقوف ضد آفة المخدرات. كما تؤكد الوزارة على أن ما تمت الإشارة إليه في سياق ذات الخبر حول لقاء بين وزارة التربية والتعليم والمديرية العامة لمكافحة المخدرات لم يتطرق أبدا لهذه الفكرة التي تتضمن الكشف عن التعاطي وأخذ العينات من الطلاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر».
وتابع متحدث الوزارة: «في هذا السياق فإننا نأمل باستمرار الحرص على تحري الدقة حول ما يتم نشره خاصة هذه الأخبار التي قد لا تمس الوزارة أو غيرها من الجهات فقط، بل تمس القيم العليا للمجتمع السعودي، ولا تقوم على حقيقة واضحة، آملاً نشر تعقيبنا في صفحتكم وفي ذات المساحة التي نشر فيها الخبر المغلوط المشار إليه».

وزير العمل: ملتزمون بتنويع القوى العاملة وتوفير فرص متكافئة للجنسين

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/29/article863163.html

الرياض-الرياض
قال وزير العمل عادل بن محمد فقيه: حكومة المملكة ملتزمة بدعم التنويع في القوى العاملة المحلية، فالمملكة تستثمر في المواهب المتواجدة لديها من خلال التعليم والتشريعات وفرص التوظيف.
وأضاف بمناسبة قرب عقد منتدى الريادة والكفاءة والتنويع، أن الوزارة ترعى المنتدى لدعمه المتواصل لهذه المنطقة والمساعدة في بناء مستقبل يتيح توفير فرص متكافئة لكافة العاملين. تصدرت البطالة ومشاركة المرأة في سوق العمل ودمج الشباب في القوى العاملة قائمة التحديات التي تواجهها الحكومة السعودية، وفقا لما أظهرته الإحصائيات التي أجريت مؤخرا.
ويجمع المنتدى نحو 250 من كبار المسؤولين التنفيذيين لمناقشة استراتيجيات تطوير المواهب وخطط التنويع، كما يتضمن حفل تكريم أصحاب العمل من الرواد. من جهتها، عبرت الرئيس التنفيذي في شركة نسيبا صوفي لو راي عن تقديرها للدعم الذي تقدمه الوزارة، مؤكدة أن المنتدى يشكل منصة هامة تجمع أصحاب العمل وصناع القرار وقادة الأعمال وكبار مديري الموارد البشرية في المملكة، ويسلط الضوء على أهم المواضيع التي تواجه أصحاب العمل في المملكة ويفتح الباب أمامهم للتعرف على فرص التعاون المتاحة. وتبقى معدلات البطالة المرتفعة في الصدارة بعد أن أظهرت المسوحات الرسمية وجود نحو 600 ألف شخص عاطلين عن العمل لتصل النسبة إلى 12.1% خلال عام 2012. ويتوقع أن تصل معدلات البطالة بين الرجال نحو 6.1% بينما تبلغ درجة غير مسبوقة بالنسبة للنساء تقارب 35.7%.
يذكر أن المنتدى يقام في الرياض خلال ديسمبر المقبل ويسلط الضوء على توفير فرص متكافئة للجنسين ومشاركة الشباب ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل.

السجن لمتهمين حرّما الابتعاث والوظائف الحكومية.. أحدهما كفّر نفسه

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/546283

الرياض – ناصر الحقباني

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس أحكاماً ابتدائية بالسجن والمنع من السفر لمدد تراوح بين 10 أشهر و6 أعوام على 12 سعودياً من خلية تضم 46 شخصاً تجري محاكمتهم. ودانت المحكمة أحد المحكومين بدعوته إلى التحذير من التحاق الطلاب بالمدارس الحكومية، وزعمه عدم جواز الابتعاث. ودانت آخر بـ«تحريم الوظائف الحكومية»، وتدرّجه في مسائل التكفير حتى كفّر نفسه.

ودانت المحكمة المتهم الـ43 وحكمت عليه بالسجن 10 أشهر مع المنع من السفر مدة عام واحد، بعدما ثبت أنه ألّف كتاباً بعنوان: «من ظلمات التيه إلى نور الهداية»، وفيه أفتى بعدم جواز الابتعاث، ونقد المناهج الدراسية والتحذير من الالتحاق بالمدارس الحكومية.

ودانت المحكمة المتهم الـ46 وحكمت عليه بالسجن 4 أعوام مع المنع من السفر لمدة مماثلة، لقناعته بأن «الدولة لا تحكم بما أنزل الله». كما حرّم العمل في الوظائف الحكومية، واشتبه في مسائل التكفير حتى وصل به الحال إلى تكفير نفسه، وتأييد العمليات الانتحارية التي قام بها عناصر «الفئة الضالة»، والذين اعتبرهم «مجاهدين أبطالاً». وثبت لدى المحكمة أن المتهم الـ24 الذي حكمت عليه بالسجن 6 أعوام مع المنع من السفر مدة مماثلة قام بتكفير ولاة الأمر، وتستر على أحد المطلوبين، وقام بتوصيله إلى أحد المساجد لإخفائه هناك بعيداً من أجهزة الأمن، وقام بتأمين مستلزماته خلال إخفائه في المسجد، والمساهمة في نقله إلى مقاهي الإنترنت حتى يتسنى له التواصل مع عناصر «الفئة الضالة». وسعى المتهم الـ28 الذي حكم عليه بالسجن 4 أعوام مع المنع من السفر مدة مماثلة إلى الحصول على معلومات من أحد الموقوفين في السجن عن رجل أعمال يدعم المقاتلين في العراق وأفغانستان، واشترك في مراجعة وتنقيح كتاب يحمل توجهات تكفيرية بهدف نشره على شبكة الإنترنت.

واشترك المتهم الـ30 الذي حكم عليه بالسجن 4 أعوام مع المنع من السفر مدة مماثلة في صناعة مواد متفجرة من نترات الأمونيوم داخل إحدى المزارع. ودين المتهم الـ39 الذي حكم عليه بالسجن 18 شهراً والمنع من السفر مدة عامين، بالسفر إلى العراق، والتواصل مع أخطر المطلوبين في قائمة الـ 85 عندما كان قيادياً في تنظيم «القاعدة» في إيران عبر البريد الإلكتروني. واتفق المتهم الـ 40 الذي حكم عليه بالسجن عامين والمنع من السفر مدة مماثلة مع المتهم الأول على تحديد نقطة محددة في لبنان لتسليم وتسلم مبالغ مالية لخدمة أعضاء التنظيم.

محاكمة معتقل سعودي في غوانتانامو" مطلع سبتمبر

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/546289

واشنطن - أ ف ب
حدّد القاضي في قاعدة غوانتانامو العسكرية في كوبا جيمس بول، الثاني من أيلول (سبتمبر) المقبل موعداً لبدء محاكمة السعودي عبدالرحيم الناشري بتهمة التآمر في الهجومين اللذين استهدفا سفينة «يو إس إس كول» الأميركية في اليمن عام 2000 حين قتل 17 جندياً أميركياً، وناقلة النفط «إم في ليمبورغ» الفرنسية في اليمن أيضاً عام 2002 حين قتل بحار بلغاري.
وستكون هذه المحاكمة الأولى لمتهم يواجه إمكان الحكم عليه بالإعدام في «غوانتانامو»، إذ دين 7 معتقلين فقط منذ فتح المعتقل عام 2002 من أصل 779 معتقلاً أودعوا فيه.
واشتكى محامو الناشري (48 عاماً) سابقاً من خضوع موكلهم لأسلوب «الإيهام بالإغراق» خلال احتجازه في سجن سري تابع لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إي).

شرطة نجران": ناحر عائلته" من البدون".. ولا أوراق رسمية تثبت طلبه الجنسية"

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://alhayat.com/Details/546130

جدة - خديجة المزروعي
كشف المتحدث الرسمي في شرطة نجران النقيب عبدالله العشوي لـ«الحياة» آخر تطورات الجريمة التي شهدتها محافظة شرورة ظهر أول من أمس، قيام رجل من فئة «بدون» على نحر عائلته كاملة المكونه من زوجته (سعودية الجنسية) والتي تبلغ من العمر 26 وأطفاله الأربعة أكبرهم عمره 11 عاماً وأصغرهم طفلة عمرها عامان، وذلك بآلة حادة «سكين».
وبيّن أن الجاني سيُنقل إلى السجن العام في نجران غداً بعد عرض أقواله اليوم، وقال: «تم تطبيق أقواله شرعاً على قاضيين، ولم يذكر الجاني أي سبب دفعه لنحرهم»، مضيفًا أن هيئة الجاني لا تدل على أنه مريض نفسياً، ولكن سيتم عرضه على الهيئة الطبية الشرعية لتقييم حالته النفسية، وأفاد: «فقط هنالك شواهد من الشيوخ يثبتون أنه من أهل شرورة»، مؤكدًا أنه ليس له مفر من حكم القصاص. يذكر أن الجاني هو من أبلغ عن جريمته حينها.

الشورى" يصدر 91 قرارا في 4 أشهر"

إقرار 19 توصية إضافية من أصل 69 تقدم بها الأعضاء

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=157868&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

82 قراراً حول التقارير الحكومية والأنظمة واللوائح، والاتفاقيات حصيلة أعمال مجلس الشورى خلال الأربعة أشهر الأولى من دورته الحالية، رفعت لمقام خادم الحرمين الشريفين، فيما أصدر المجلس تسعة قرارات أخرى بتكوين لجان خاصة لدراسة عدد من الموضوعات، وأبقى 30 أخرى تحت الدراسة.

وأوضح "تقرير إحصائي" أصدره المجلس عن قراراته منذ افتتاح أعمال السنة الأولى من "الدورة السادسة" للمجلس أن "الشورى" أصدر 91 قراراً بواقع 48 قراراً خاصاً بالتقارير الحكومية و 23 قراراً خاصاً بالأنظمة واللوائح، و 11 قراراً خاصاً بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم، و 9 قرارات أخرى بشأن تكوين لجان خاصة لدراسة موضوعات ومقترحات مقدمة من الأعضاء.

وأوضح التقرير أن المجلس بعد أن أنهى دراسة 82 موضوعاً وأصدر قراراته بشأنها و لا يزال يدرس 30 موضوعاً عبر لجانه المتخصصة وسيتخذ فيها قراره خلال الفترة المقبلة، فيما ناقش في جلساته العامة خلال الفترة ذاتها 82 تقريراً رفعتها لجانه الثلاث عشرة المتخصصة تضمنت: أكثر من 207 توصيات منها 160 توصية على التقارير السنوية للجهات الحكومية، إضافة إلى 30 توصية على موضوعات "الأنظمة واللوائح"، و 17 توصية على موضوعات "الاتفاقيات ومذكرات التفاهم". وبين أن المجلس أقر خلال الفترة ذاتها 19 توصية، إضافية من أصل 69 توصية إضافية تقدم بها الأعضاء إلى المجلس عند مناقشته الموضوعات المدرجة على جدول أعماله.

حملة لـ"مساندة الطفل" في تعليم تبوك

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=157782&CategoryID=5

تبوك: الوطن

وجه المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة تبوك الدكتور محمد بن عبدالله اللحيدان أمس، بتنفيذ حملة توعية لطلاب وطالبات مراحل التعليم الحكومي والأهلي في مدارس المنطقة بعنوان "حملة خط مساندة الطفل 116111" مع انطلاقة العام الدراسي الجديد، وذلك بناء على اتفاقية التعاون المبرمة بين وزارة التربية ورئيسة المجلس الإشرافي لـ"خط مساندة الطفل ببرنامج الأمان الأسري الوطني لدعم الأطفال واليافعين دون سن الثامنة عشرة في المملكة" الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. وتهدف الحملة التي وجهتها الوزارة بتعميم على جميع الإدارات التعليمية بالمناطق، إلى تمكين الطلاب والطالبات دون سن الثامنة عشرة من الاتصال بالخط المجاني الموحد 116111، وطلب المشورة المناسبة من فريق اختصاصي مؤهل للاستماع للمشاكل التي يتعرضون لها، وتوفير المشورة الفورية والمتخصصة لهم ولأولياء أمورهم أو مقدمي الرعاية لهم، مع المتابعة مع الجهات المعنية للتأكد من توفير خدمات الرعاية والحماية عبر الجهات المسئولة عن تقديم الخدمة لهم، وشددت التربية على أن مراحل الحملة تبدأ على ثلاث مراحل، وتستمر حتى 5

/11 / 1434، وتنفذ بأساليب ورشة عمل، محاضرات، ندوات، لقاءات، اجتماعات، وتدرج ضمن برامج وأنشطة خطة التوجيه والإرشاد في المدرسة. إلى ذلك، أكملت إدارة تعليم تبوك كافة استعداداتها لاستقبال أكثر من 180 ألف طالب وطالبة بمختلف المراحل الدراسية الأحد القادم، مع بداية العام الدراسي الجديد 1434 – 1435. وأوضح مدير التعليم اللحيدان في تصريح صحفي أمس، أن لجنة الاستعداد للعام الدراسي بتعليم تبوك بدأت أعمالها باكراً، باجتماعات عدة منذ العام الدراسي المنصرم نحو بداية فاعلة للعام الدراسي الجديد، وأضاف أن اللجنة مستمرة في الاطلاع على معدلات النسب التي تحققت في الاستعداد للعام الدراسي الجديد، بإشراف من أمانة تعليم تبوك وبالتنسيق مع اللجنة المركزية للاستعدادات للعام الدراسي بوزارة التربية والتعليم.

"رجال الأمن منعوه وصُنفت الواقعة ضمن حالات "العنف الأسري

زوج يعتدي بالضرب على زوجته الحامل بمستشفى وادي الدواسر

المصدر: صحيفة سبق الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://sabq.org/sKBfde

عبير الرجباني- سبق- وادي الدواسر:
تعدى زوج يعمل بأحد القطاعات العسكرية بالخرج، على زوجته الحامل بالضرب بمستشفى وادي الدواسر.
وعند رؤية رجال الأمن بالمستشفى للموقف منعوا الزوج من الاستمرار في ضرب زوجته، وأبلغت الجهات المعنية بالمستشفى الجهات الأمنية.
وصُنّفت الواقعة ضمن حالات العنف الأسري التي تستدعي التبليغ؛ حفاظاً على حياة الزوجة وأبنائها.

قرار عدم الإيذاء.. لا يكتمل إلا بالتنفيذ الصارم له

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/29/article863104.html

شريفة الشملان

الحمد لله رب العالمين، يسر الله خروج نظام (الحد من الإيذاء ضد المرأة والطفل) وتكللت جهود الخيرين بالتوفيق..
لقد حدثت وقائع تشيب لها الرؤوس، كل حادثة هي جريمة كبرى بذاتها، تفتقد أي أسلوب للرحمة والإنسانية.. طرق تعذيب ما عرفتها محاكم التفتيش في القرون الوسطى..
مسلسل جرائم لايمكن أن تحدث في بلاد الإنسانية، بلاد أنعم الله عليها بالخير الوفير، وعادة مع استقرار الأمور تستقر الأحوال النفسية، كما جرت العادة على أن يرعى الأهل بناتهم وينقذونهن من براثن الرعب.. لكن شاهدنا جرائم يشارك

الأهل فيها، بل يساندون، وليس ذلك فقط إنما قد تشارك دوائر حكومية رسمية بالإبقاء على الضحية عند المجرم.. خاصة دوائر الأمن عندما تلجأ الضحية لهم فلا تستقبل إلا بوَلي، وإذا كان الحامي هو المجرم فبمن تلوذ الضحية؟
شيء آخر هناك أمور لابد للقضاة من سرعة البت فيها فلا يعقل أن تعود الضحية لكنف المجرم، والذي بذلت الجهد المضني لتهرب منه، رغم وجود الأسباب الكبيرة للتفريق كالسكر والمخدرات، وما يحويه جسدها من ضرب وتعذيب، قد تطالب بالصبر والاحتساب.. الرحمة كتبها الله على ذاته جل جلاله، وبعث الرسل ليكونوا رحماء بين الناس..لذا ساندوها لتعيش خيراً في الدنيا ومن ثم تعمل خيراً للآخرة..فارحموها في الدنيا يرحمكم الله في الآخرة..
نعم سعداء بإقرار هذا القرار، وسنكون أسعد عندما نراه في حيز التطبيق وبصرامه كصرامة نظام المرور، ونكون أكثر أمناً عندما نشعر أن نظام الأحوال الشخصية أقر وألزم القضاة به. بحيث يعتبر الخروج عنه خروجاً عن النص.

سعداء بنظام الحد من الإيذاء وكل ما يتعلق به، وسنكون أكثر سعادة عندما نرى تقلص الإيذاء حتى اضمحلاله بعون الله.
لنرى ذلك رؤية مباشرة هناك أمور كبيرة وكثيرة لابد من تنظيمها حتى يتقلص الإيذاء، وهذه الأمور يتعلق بعضها ببعض، سواء ممارسة أشخاص أم مهنيين، وسواء كان الإيذاء مادياً أم معنوياً.. كالمنع من التعليم أو من الحصول على العناية الصحية، أو الاستيلاء على الحقوق المادية للنساء والأيتام.
لابد أيضاً من الإشارة أن هناك أموراً تتعلق بالدولة ذاتها، ومنها هناك بعض الشروط التي قد تسبب الإيذاء غير المقصود للمرأة:
عدم قبول دعوة المرأة إلا بوجود محرم..رغم رفع شرط الوكيل إلا أنه لازال هناك من يطالب به.. هناك أيضا عدم تفعيل بعض الأنظمة التي أقرت للمساعدة على تنظيم الحياة الأسرية ولعل أهم نظام هو النظام الأساسي للحكم. ومنه :
(تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم)..
كما حفظت الأنظمة المساندة حقوق الطفل وساهم مركز الأمان الأسري ببعض الجهد للحد من الإيذاء ضد الأطفال، ولكن لابد من تفعيل نظام يجعل الإبلاغ واجباً، سواء من المجورة أو التعليم أو أي شخص يقدر له الاطلاع على ذلك..
على كل لابد من تعريف واضح للإيذاء خاصة عندما تختلف المعايير من منطقة لأخرى ومن المجتمع البدوي إلى الحضري.. فالتعريف الواضح يسد المنافذ على السكوت عنه والمضي فيه..
أخيرا أركز أن أي قرار لا يكون قيد التنفيذ الصارم له.. فلا فائدة منه، ولابد من التعامل مع الإيذاء على أنه جريمة ضد الغير، حتى ولو كان من قرابة الدرجة الأولى.. ولكم السلامة..

قرار عدم الإيذاء.. لا يكتمل إلا بالتنفيذ الصارم له

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/29/article863104.html

شريفة الشملان

الحمد لله رب العالمين، يسر الله خروج نظام (الحد من الإيذاء ضد المرأة والطفل) وتكللت جهود الخيرين بالتوفيق..
لقد حدثت وقائع تشيب لها الرؤوس، كل حادثة هي جريمة كبرى بذاتها، تفتقد أي أسلوب للرحمة والإنسانية.. طرق تعذيب ما عرفتها محاكم التفتيش في القرون الوسطى..
مسلسل جرائم لايمكن أن تحدث في بلاد الإنسانية، بلاد أنعم الله عليها بالخير الوفير، وعادة مع استقرار الأمور تستقر الأحوال النفسية، كما جرت العادة على أن يرعى الأهل بناتهم وينقذونهن من براثن الرعب.. لكن شاهدنا جرائم يشارك الأهل فيها، بل يساندون، وليس ذلك فقط إنما قد تشارك دوائر حكومية رسمية بالإبقاء على الضحية عند المجرم.. خاصة دوائر الأمن عندما تلجأ الضحية لهم فلا تستقبل إلا بوَلي، وإذا كان الحامي هو المجرم فبمن تلوذ الضحية؟

شيء آخر هناك أمور لابد للقضاة من سرعة البت فيها فلا يعقل أن تعود الضحية لكنف المجرم، والذي بذلت الجهد المضني لتهرب منه، رغم وجود الأسباب الكبيرة للتفريق كالسكر والمخدرات، وما يحويه جسدها من ضرب وتعذيب، قد تطالب بالصبر والاحتساب.. الرحمة كتبها الله على ذاته جل جلاله، وبعث الرسل ليكونوا رحماء بين الناس..لذا ساندوها لتعيش خيراً في الدنيا ومن ثم تعمل خيراً للآخرة..فارحموها في الدنيا يرحمكم الله في الآخرة..
نعم سعداء بإقرار هذا القرار، وسنكون أسعد عندما نراه في حيز التطبيق وبصرامه كصرامة نظام المرور، ونكون أكثر أمناً عندما نشعر أن نظام الأحوال الشخصية أقر وألزم القضاة به. بحيث يعتبر الخروج عنه خروجاً عن النص.

سعداء بنظام الحد من الإيذاء وكل ما يتعلق به، وسنكون أكثر سعادة عندما نرى تقلص الإيذاء حتى اضمحلاله بعون الله.
لنرى ذلك رؤية مباشرة هناك أمور كبيرة وكثيرة لابد من تنظيمها حتى يتقلص الإيذاء، وهذه الأمور يتعلق بعضها ببعض، سواء ممارسة أشخاص أم مهنيين، وسواء كان الإيذاء مادياً أم معنوياً.. كالمنع من التعليم أو من الحصول على العناية الصحية، أو الاستيلاء على الحقوق المادية للنساء والأيتام.
لابد أيضاً من الإشارة أن هناك أموراً تتعلق بالدولة ذاتها، ومنها هناك بعض الشروط التي قد تسبب الإيذاء غير المقصود للمرأة:
عدم قبول دعوة المرأة إلا بوجود محرم..رغم رفع شرط الوكيل إلا أنه لازال هناك من يطالب به.. هناك أيضا عدم تفعيل بعض الأنظمة التي أقرت للمساعدة على تنظيم الحياة الأسرية ولعل أهم نظام هو النظام الأساسي للحكم. ومنه :
(تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم)..
كما حفظت الأنظمة المساندة حقوق الطفل وساهم مركز الأمان الأسري ببعض الجهد للحد من الإيذاء ضد الأطفال، ولكن لابد من تفعيل نظام يجعل الإبلاغ واجباً، سواء من المجورة أو التعليم أو أي شخص يقدر له الاطلاع على ذلك..
على كل لابد من تعريف واضح للإيذاء خاصة عندما تختلف المعايير من منطقة لأخرى ومن المجتمع البدوي إلى الحضري.. فالتعريف الواضح يسد المنافذ على السكوت عنه والمضي فيه..
أخيرا أركز أن أي قرار لا يكون قيد التنفيذ الصارم له.. فلا فائدة منه، ولابد من التعامل مع الإيذاء على أنه جريمة ضد الغير، حتى ولو كان من قرابة الدرجة الأولى.. ولكم السلامة..

الحماية من الإيذاء".. حتى لا يعلوه الغبار"

ملامح النظام التي تم الإعلان عنها تتمحور حول المواطن

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17960

نورة العمرو

أقر مجلس الوزراء مطلع الأسبوع نظام الحماية من الإيذاء، الذي طال انتظاره، وهو ما يعد خطوة مهمة في مكافحة داء التعنيف الذي تساقطت لإقراره أرواح عدة يرحمها الله. ومع ذلك فإن فرحتنا به منقوصة لحين صدور لائحته التنفيذية التي نأمل أن تكون المحفز لإقرار نظام المؤسسات والجمعيات الأهلية، حيث إن استدامة تنفيذ نظام الحماية من الإيذاء تعد شبه مستحيلة من دونه.

ملامح النظام التي تم الإعلان عنها تتمحور حول المواطن وتفعيل دوره المدني بغض النظر عن صفته الوظيفية ومكان وزمان وجوده، فكل ما تحتاجه للإبلاغ هو أن تكون مواطنا وشاهدا على حالة تعنيف. ومع أملنا بأن تحوي اللائحة التنفيذية على ما يضمن تطبيق بنودها بشكل فاعل إلا أن واجب المواطنة المطلوب في ملامح النظام المنشور يستوجب إقرار جمعيات أهلية لحماية المبلغين وإقرار جمعيات أهلية لرصد تفاعل وزارة الشؤون الاجتماعية والشرطة وغيرها من القطاعات مع بلاغاتهم، وإقرار نقابات مهنية ترصد أداء مختصيها في الإبلاغ عن حالات التعنيف داخل مؤسساتهم كالمدارس والمستشفيات.

نحن لا نريد نظاما آخر يعلوه الغبار. ما نريده هو أن تكون مواطنتنا تحت نظام الحماية من الإيذاء أكبر من مجرد فزعة فردية أو إعلامية، وأن تسلك هذه المرة طريق المدنية التي دعا لها النظام بكل وضوح. ما نريده هو ألا تضيع الأرواح التي أزهقت بسبب تأخر النظام وأن نبقي ذكراها بجمعيات أهلية متخصصة تحمل أسماء لمى وحنان وفيصل -يرحمهم الله.

إقرار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتفعيله هو الضامن الوحيد لنجاح تطبيق نظام الحماية من الإيذاء بل والضامن الوحيد لاستدامته، فبدونه لا يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية والقطاعات المعنية الأخرى مراقبة فاعلية النظام ولا يمكنهم رصد ثغراته لتحسين أدائه.

ملامح النظام المنشورة تبين استحالة تطبيق نظام الحماية من الإيذاء بالشكل المطلوب من دون وجود جمعيات أهلية تقوم برصد جودة الخدمات المقدمة للمعنفين والمعنفات، ونقابات مهنية تقوم برصد سير القضايا والدعاوى، وجمعيات تطوعية للتوعية بإجراءات التبليغ وغيرها الكثير. هذه الأنشطة هي المؤشرات الرئيسة لقياس تأثير النظام على معدلات التعنيف والإيذاء، وما سواها مجرد مؤشرات تطبيقية لا قيمة لها إن لم يتم تقييمها مع مؤشرات التأثير والفاعلية التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

من المؤسف حقا أن يقتل نظام الحماية من الإيذاء في مهده لغياب نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وحيث إن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ما زال متعسرا، فلم لا يتم السماح بإنشاء الجمعيات الأهلية ذات الصلة بنظام الحماية من الإيذاء بشكل استثنائي؟ لماذا لا يتم السماح استثنائيا بإنشاء النقابات المهنية الصحية والتعليمية والقانونية والأمنية ذات الصلة بالتعنيف والإيذاء؟

كل ما ذكر أعلاه مبني على فرضية أن النظام لم يتم إقراره إلا بعد تقديم وزارة الشوون الاجتماعية تقريرا تحليليا عن واقع الإيذاء والتعنيف في المملكة، وهو الذي طالما كان وما زال مجهولا، فكل ما ينشر مجرد أرقام وإحصاءات تفتقر لأساسيات تحليل الواقع والمواقف. هذا التقرير المرجعي لا بد من نشره حتى يتسنى للمواطنين والمواطنات الشركاء في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء الاطلاع عليه، ومن ثم المشاركة في قياس المؤشرات التي استخدمت بإصدار التقرير المرجعي.

أما في حال انعدام هذا التقرير المرجعي، فإن أهمية إيجاد الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية ذات الصلة بالتعنيف والإيذاء تفوق أهمية إقرار اللائحة التنفيذية حتى يتسنى لهذه المؤسسات الأهلية تقدير واقع التعنيف والإيذاء في المملكة. التقرير المرجعي الذي ستصدره هذه المؤسسات الأهلية يعد مرجعا حيويا ولا غنى عنه كمرجع لقياس تأثير نظام الحماية من الإيذاء على معدلات التعنيف، ومن دونه فإن أي تغير وتأثير وإنجاز مستقبلي سيكون منحازا بشكل مضلل، لانعدام المرجعية القياسية المتمثلة بتقرير تحليل واقع التعنيف والإيذاء الحالي في المملكة. هذا الانحياز ضرره عظيم لأنه سيبنى على قياس مقطعي لواقع تعنيف لا يعلم ماضيه ولا توجهه المستقبلي، وبالتالي من الممكن تذييله بالنجاح لعدم اقترانه بمرجع ومن ثم يتم توزيع الخدمات وتقييم الاحتياجات على واقع مغلوط.

ما كان لهذا النظام أن يرى النور لولا الله ثم الأرواح التي قدمناها قربانا لإقراره، وكلنا أمل أن يسمح لنا بالقيام بواجب المواطنة مدنيا حتى نرد الجميل لتلك الأرواح التي طالما منعنا غياب النظام من نجدتها واكتفينا بالمشي في جنائزها.

كرامة المرأة

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/28/article862928.html

عبد الله بن بخيت

قرأتُ أن وزارة العمل بدأت برنامج توظيف المرأة في المطاعم السريعة وغيرها. مثل هذا القرار سيجد كالعادة الاعتراضات. أساس الاعتراضات هو رفض عمل المرأة من حيث المبدأ وبقاؤها في البيت تعيش على حساب زوجها لكي تكون حياتها معتمدة عليه بالكلية. لكن طالما أن هذا الرفض وبهذه الطريقة اصبح خارج العقل والمعقول انتقل الأمر إلى الاعتراضات التفصيلية. اسمي هذه المعارك خطوط انسحاب او خطوط الدفاع التالية. في حال خسارة الخط الأول ينسحب المقاتلون إلى الخط الثاني المحصن وهكذا.

خسر المحافظون فكرة أن المرأة تبقى في البيت. اقتنعوا أن الحياة الحديثة لا يمكن أن تسمح للإنسان البقاء حبيس البيت لا يبرحه إلا عند الضرورة. لم يعد يوجد حد فاصل بين الضرورة وغير الضرورة لأن كلمة الضرورة أصلا لا معنى لها. لكل إنسان تعريف خاص بالضرورة. الاعتراضات التفصيلية لا يمكن أن تحقق الهدف (عودة المرأة إلى حبس البيت) ولكن طالما ان المعركة اصبحت خاسرة لا يترك الطرف الآخر يتمتع بانتصاره بسهولة. هذه مبادئ الجيوش العريقة. لا بد من إثخانه بجروح لا تندمل وإحراق ما سوف يخلفه الجيش المنسحب حتى لا يستولي عليه العدو. من الخطوط المهمة التي يتمترس عندها الاخوة المحافظون مسألة توظيف المرأة في بيئة عمل آمنة وما يتناسب مع أنوثتها وما يتناسب مع فطرتها ومن الخطوط أيضا وهو ما سوف نسمعه هذه الأيام بخصوص توظيفها في المطاعم نادلة أو طباخة الخ. خط التخويف بالكرامة. سوف تسمع من يقول لا يليق بالمرأة السعودية أن تعمل في مثل هذه الوظائف. ألم يجدوا للمرأة السعودية غير هذه الوظائف. يمكن القول إن هذا الخط يقوم على استخدام سلاح هو في الواقع من الأسلحة المحرمة إسلاميا. فالإسلام بطبيعته يحارب الاستعلاء والكبر والخيلاء. لا يفرق بين الطباخ والوزير الا بالتقوى. التيار المحافظ هو أصلا محافظ يستمد معظم قوانينه من الموروث القبلي ويقدمها ويدافع عنها في اطار ديني.

إشغال الوظائف تقرره المؤهلات والحاجة ووفرة الأعمال.. الخ. المرأة السعودية ليست امرأة واحدة تملك نفس الموهبة ونفس التعليم الخ. فبقدر ما يتنوع الرجال تتنوع النساء. لا يوجد عمل يليق بالمرأة السعودية أو لا يليق بها. الحد الوحيد بين الأعمال هو الشرف وقانونية العمل. على المستوى العام لا يوجد عمل يليق بالمرأة ولا يليق بالرجل أو العكس. الذي يقرر العمل هو القدرة الفردية للإنسان والتراضي بين العامل وبين رب العمل. الدولة تضع القوانين والأنظمة التي توفر بيئة عمل آمنة للطرفين. المقصود ببيئة عمل آمنة هو حماية حقوق الطرفين ومنع التعدي والاستغلال.

لا تقرر الحكومة مسألة إذا كان هذا العمل يتفق مع انوثة المرأة أو ذكورة الرجل. العاقل خصيم نفسه. سيختار العمل الذي يستطيع القيام به. ورب العمل لن يقدم الوظيفة إلا لمن يلتمس فيه القدرة على اشغالها. الدولة او الكتاب أو رجال الدين لا علاقة لهم بهذا الموضوع.

بعدما أعيتهم الحيلة ودب في قلوبهم اليأس لمنع المرأة من العمل وحبسها في البيت اخترع الأخوة المحافظون خطوط الدفاع المتعاقبة (البيئة الآمنة فطرتها انوثتها كرامتها.. الخ).الهدف الجديد هو تضييق فرص العمل امام المرأة..

12 ألف سعودي يتوظفون مقابل مليون يستقدم!

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/27/article862690.html

عالية الشلهوب

في عام 2012م وحسب بيانات وزارة العمل الرسمية استقدمت المملكة مليون تأشيرة للعمالة الأجنبية وفي المقابل لم يستطع سوق العمل إلا من توظيف 12 ألفا فقط من السعوديين 94% منهم في القطاع الخاص وهذه معلومات موثوقة. من هذا المؤشر يتبين أن معدل توظيف السعوديين مقابل الأجانب حوالي 1.2% فقط وهذا مؤشر بالغ الخطورة وله محاذير كثيرة اجتماعية واقتصادية. إن كانت المشاريع التنموية التي تنفذها الدولة من خلال الإنفاق الكبير على التنمية تتطلب استقطاب عمالة أجنبية بهذه الكثافة فمن الواجب ألا تكون مفتوحة بهذا المعدل المفرط خاصة وأن ما يقابل ذلك منهم في توظيف السعوديين أمر متدن جداً ولا هناك توازن أبداً بين توطين الوظائف أو استيرادها من الخارج، إن البطالة في المملكة تعتبر مؤشرا مرتفعا وهناك أعداد كبيرة تتهيأ لدخول سوق العمل سواء من خريجي الجامعات في الداخل أو الكليات والمعاهد أو من برنامج الابتعاث الخارجي.

إذا كان مفهوم الاستقدام يركز في الغالب على تلك الوظائف المهنية والفنية والحرفية والتي لا تتوفر في المخرجات من المعاهد والكليات في المملكه فإن هذا يعتبر خللا هيكليا في السوق ولا يمكن لاقتصادنا أن يقوم ويستمر معتمداً على الأجانب طوال الزمن. لو دققنا في رقم 12 ألفا فقط الذين تم توظيفهم في السوق وكلهم عدا نسبة ضئيلة جداً في القطاع الخاص يعتبر هذا الرقم مخجلا جداً وغير منطقي مقارنة بالأرقام التي تتخرج سنوياً والتي زادت من 55 ألفا في عام 2000م إلى 115 ألفا عام 2010م. إن هذه النسبة تدل على أن معدل التوظيف أو توفير فرص العمل في المتوسط يعتبر أقل من 2.% وهو معدل متدن ونحن نعيش معدل نمو سكاني وتزايدا في عدد طالبي العمل وإن ظلت هذه المعدلات على حالها فإن هناك مشكلة كبيرة لابد من التصدي لها وذلك من خلال إعادة النظر في مخرجات الجامعات والكليات لكي تناسب سوق العمل وكذلك التركيز على تلك التخصصات الفنية والمهنية التي يحتاجها السوق حتى وإن تطلب الأمر إغلاق بعض التخصصات الإنسانية والاجتماعية التي لا تفيد وتمثل عائقا وعبئا في سوق العمل وكذلك تقنين الاستقدام فمليون عامل أجنبي في سنة يعتبر رقما كبيرا جداً وبطريقة غير مباشرة يقلل فرص السعوديين في السوق والأهم من كل هذا اختلال التركيبة الاجتماعية والتي لا بد أن نلتزم بعدم تجاوز نسبة الأجانب عن 20 إلى 25% من إجمالي السكان لكي نحافظ على اقتصادنا وأمننا ومجتمعنا.

زيادة السكان خطر داهم

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130827/Con20130827631834.htm

عبدالله ابو السمح

في مقالي السابق بعنوان «شروط للزواج الجماعي» قلت إن عدد السكان في المملكة يتزايد بكثرة وبما يفوق المعدلات الطبيعية، وواضح ذلك جدا في ازدحام المدن والضغط على الخدمات.. إلخ، وطالبت بضرورة تعليم العرسان الجدد ضوابط النسل وتنظيمه، إذ تنتشر هذه الأيام ظاهرة «الزواج الجماعي» الذي تنظمه جمعيات خيرية في حفل لمئات العرسان وبحضور تشجيعي لأمراء المناطق، وهذا أمر جيد وتعاون على الخير، الزواج حاجة ضرورية لإشباع الغريزة الجنسية بطريقة شرعية وتؤسس لأسر نرجو أن تكون سعيدة تعطي أطفالها كل العناية الضرورية لنشء سليم يكون متعلما بتربية راقية يرجى لمستقبل زاهر، وهذا لا يكون إلا بتنظيم النسل ليتمكن والداه من تربيته بعناية، وذلك في حدود طفلين أو ثلاثة على الأكثر، فزيادة العدد في الأولاد غير محمودة ومرهقة ومجلبة للجهل والتخلف.

الزيادة السكانية في المملكة الآن في حدها الأعلى ويجب تنظيمها وإعادتها إلى معدل صحي 1 % أو 1.5 % على الأكثر، في جريدة الاقتصادية (2013/8/21) دراسة صادمة عن النمو السكاني المتوقع في المملكة عام 2020م أي بعد سبع سنوات إلى 37.2 مليون نسمة، وذلك بناء على حسابات النمو السكاني السنوي لآخر تسعة أعوام (أي بمعدل 3.3 %) وفق بيانات مصلحة الإحصاءات العامة، هذا معناه أن عددنا في آخر عام 2013م سيبلغ 30 مليون نسمة، وهكذا يستمر النمو الذي «يشفط» كل خططنا التنموية والخدماتية ويشكل ضغطا على كل الموارد، وصدقوا توقعات الاقتصاديين الذين قالوا بأننا سوف نستورد الوقود البترولي لمعداتنا خلال أعوام قليلة.

لهذا الخطر الداهم نطالب بوضع خطط لتنظيم النسل.

خريجو حاسب آلي عاطلون

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/26/article862337.html

عابد خزندار

وفقا لإحدى الصحف، جدد خريجو كلية المعلمين تخصص حاسب آلي مطالبهم إلى وزارة التربية والتعليم، بتوظيفهم كمعلمين في المدارس، مشيرين إلى أنه لم يتم توظيف أي خريج حاسب آلي تربوي منذ أكثر من ثلاث سنوات بسبب عدم وجود احتياج في هذا التخصص، وأكد عدد منهم أنّ المدارس الأهلية رفضت أيضا تعيينهم، وهذا خبر لا يصدق خاصة وأنه يقرر أنّ التعيين توقف منذ ثلاث سنوات، مما يعني أن الحاسب الآلي كان يدرس ويستخدم ثمّ توقف الآن، فما الذي عدا عما بدا؟ هل كانت هناك محاولة لإدخال التقنية المعرفية في التعليم، كما تقرر في برنامج الملك عبدالله لتطوير التعليم ثمّ توقفت؟ لا أظن هذا قد حدث إذ ما زال التعليم في بلادنا يعتمد على التلقين وبالتالي على الكتاب المدرسي الأحادي

النظرة والذي يقتل روح الإبداع والنقد في الطالب، ويخرج جيلاً من العاطلين، ثمّ لماذا يوجد تخصص حاسب آلي في كلية المعلمين وسوق العمل لا يحتاج إليهم سواء كمدرسين أو عاملين في القطاع الخاص الذي يحتج بعدم تعيينهم لأن دراستهم تجارية وليست تربوية، إنّ المفروض أن ندخل التقنية المعرفية في عملية التعليم وأن يكون لدى كلّ طالب حاسب آلي مزود بانترنت، كما هو حادث في بعض المدارس الخاصة، وهذا هو التعليم الصحيح الذي يتوخاه مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم.

العمل تحت لهيب الشمس!!

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130826/Con20130826631479.htm

محمد الفايدي

•• كل القرارات التي صدرت بعدم تشغيل العمالة التابعة للشركات في المشاريع القائمة تحت لهيب الشمس الحارقة بعد الساعة الثانية عشرة إلى الساعة الثالثة بعد الظهر لم تطبق بحذافيرها، بل يعتبر بعضها حبرا على ورق، وأنا أشاهد في طريقي بعض تلك العمالة تعمل في تلك الساعات الحارقة دون كلل أو ملل، وبكل جد واجتهاد، وكأن حرارة الشمس لا تعنيها من أجل لقمة العيش التي تغربت من بلادها من أجلها.

•• والحق على تلك الشركات التي لم تطبق قرار فترة الراحة في ساعات الذروة، ولا بد من تشديد الجزاءات عليها عندما يحدث اختراق لقرار أوقات توقف العمل للعمالة التي يتطلب عملها في الميدان التابعة للشركات التي تشرف على مشاريع ميدانية ضمن المشاريع في مدننا شديدة الحرارة طوال اليوم، وبخاصة من الساعة الثانية عشرة ظهرا إلى الساعة الثالثة بعد الظهر.

إنني أعني ما أقول وأنا أرى بأم عيني بين فترة وأخرى في تلك الساعات الصعبة عمالة تتقافز من مكان إلى آخر في سبيل البحث عن ظل تتدارى فيه عن الشمس الحارقة، وفي يدها عبوة الماء تشرب منها لتروى عطشها وتصب البقية على رأسها أملا في التخفيف من حرارة الجو.

وقد سعدت أكثر من مرة عندما رأيت بعض قائدي السيارات يتقدمون لهم بعبوات المياه المثلجة مجانا، بعد أن رأوهم يعملون بجد وإخلاص تحت حرارة الشمس الحارقة.

كم دمعت عيني عندما رأيت مثل هذه العمالة تعمل في أجواء حارة غير مناسبة للعمل، وقد تكون مضرة أحيانا كأن تحصل لأحدهم ضربة شمس ينقل بسببها إلى المستشفى للعلاج.

وإنني أهيب بكل صاحب شركة له مشاريع تتطلب العمل تحت الشمس أن يحكم ضميره ويصدر أمره بعدم مواصلة عمل عمالته ما بين الساعة الثانية عشرة ظهرا والثالثة بعد الظهر إنسانيا أولا، وتنفيذا لقرارات صدرت في هذا الشأن من قبل، ولا يفتيك مثل خبير، على اعتبار الحرارة على الشوارع في مدينة جدة وفي تلك الساعات الحارقة يصعب أن يحتملها إنسان، فما بالك بعامل نسي مديره لغة الرحمة وتركه يعمل بهكذا درجة حرارة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التعاطف مع المتسولين يزيد من انتشار الظاهرة

المصدر: صحيفة الاقتصادية الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/08/25/article_780765.html

كلمة الاقتصادية

أشكال التسول وصوره تزداد في مواسم الحج والعمرة وتنتشر أكثر في المناطق التي يرتادها الزائرون للأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، كما أن هناك استغلالا لشهر رمضان الكريم وزيادة ملحوظة في هذا النشاط. ومن هنا نفهم سر ارتفاع عدد المقبوض عليهم من المتسولين في محافظة جدة وحدها إلى 7740 متسولا ومتسولة خلال تسعة أشهر فقط حتى نهاية رمضان في حملات ميدانية بالتنسيق مع عدة جهات حكومية منها الشرطة والجوازات والمجاهدون والمرور وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقوة المهمات والقوة الميدانية والبحث والتحري.

لقد تم إعداد بحث عن الحالة الاجتماعية للمقبوض عليهم من السعوديين لمعرفة حاجتهم للمساعدة وتحويلهم للضمان الاجتماعي أو للجمعيات الخيرية، وذلك لتوفير وسد حاجاتهم ومنعهم من التسول، حيث مثل السعوديون من نسبة المتسولين المقبوض عليهم في محافظة جدة أخيرا 2 في المائة فقط، وهي نسبة ضئيلة لا تكاد تذكر في مقابل 98 في المائة من غير السعوديين الذين يتخذون من التسول حرفة بسبب مخالفتهم لأنظمة الإقامة والعمل، مع أن معظمهم قدموا إلى المملكة بهدف الحج أو العمرة وتخلفوا عن العودة لبلدانهم، مما أوقعهم في ظرف الحاجة للتكسب دون عمل فقصدوا الأماكن العامة مثل المراكز التجارية والمستشفيات والميادين والمساجد والشوارع العامة وتقاطع الإشارات المرورية.

ولقد نوهت وزارة الشؤون الاجتماعية بأنها تملك الكثير من الخطط التي تقوم بتنفيذها من خلال مكاتبها المتخصصة في مكافحة التسول، كما أن الإحصائيات الرسمية من خلال موقع وزارة الشؤون الاجتماعية تشير إلى أن السعوديين في آخر ثماني سنوات يمثلون نسبة تراوح بين 13 و 21 في المائة، حيث كشفت دراسة علمية حديثة أن ظاهرة التسول في السعودية تشهد زيادة مستمرة وارتفاعاً مطرداً خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد المتسللين عبر الحدود، والتخلف بعد أداء الحج والعمرة، كما حذرت تلك الدراسة من آثار التسول السلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

إن التسول وسيلة ممقوتة وبغيضة من وسائل الكسب السهلة وغير المشروعة التي تفرز أفراداً من مختلف الفئات العمرية يكونون عالة على المجتمع ويسهمون في ضعفه وهوانه وتقديم صورة سيئة عنه، مع أن من أهم الثوابت التي تقوم عليها هذه البلاد النظر بعين العطف والرحمة للمحتاجين ومساعدتهم من خلال الجمعيات الخيرية والدعم الذي تحدده وزارة الشؤون الاجتماعية لهم، مع الدعوة إلى العمل والكسب المشروع ومقت التسول وتوجيه المتسولين من ذوي العاهات والعجزة إلى دور الرعاية الاجتماعية للاستفادة من خدماتها وإحالة المرضى إلى المستشفيات المتخصصة، حيث تقدم لهم الرعاية الصحية المناسبة دون مقابل، أما المحتاجون مادياً فتصرف لهم المساعدات المالية من الضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية، وأما المتسولون الأجانب الذين يشكلون نسبة عالية من المتسولين فإن مهمة متابعتهم وإنهاء إجراءات ترحيلهم تعنى بها الجهات الأمنية المختصة.

نعم هناك أسباب للتسول منها العوز الشديد والبطالة والظروف الأسرية وتعاطف أفراد المجتمع مع حالة المتسول وكثرة المتخلفين من العمالة الوافدة ووجود عصابات تشرف على التسول، كما أن أسوأ طرق التسول استغلال الأطفال في هذه العملية والخداع والتمثيل وادعاء العاهات والتخلف العقلي وعرض الصكوك والوثائق، كما أن من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للتسول انتشار النصب والاحتيال والسرقات وتزوير المستندات وانحراف صغار السن وتشجيع بعض الأسر أفرادها على التسول وانتشار ترويج المخدرات مع ارتفاع معدلات الجرائم الأخلاقية، وبالتالي إشغال الأجهزة الأمنية، وكذلك بروز ظاهرة خطف الأطفال وانتشار ظاهرة استئجار المنازل المهجورة في الأحياء القديمة، ولذا فإن التعاطف مع المتسولين يزيد هذه الظاهرة ولا يحقق المصلحة في مكافحتها.

العمالة والحقوق المستباحة

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130825/Con20130825631121.htm

سعيد السريحي

لا شيء يغري أصحاب الشركات والمؤسسات بالاستقدام مثل ما يغريهم جهل العمالة الوافدة بحقوقها التي كفلها لها النظام، وهذا الجهل هو ما يمنح الفرصة لمن يستقدمهم باستغلالهم أسوأ استغلال، يبدأ من تشغيلهم ساعات أطول من التي قررها النظام، وينتهي بحرمانهم من إجازاتهم الأسبوعية وكذلك السنوية مدفوعة الراتب.

وإذا كان جهل كثير من الوافدين بالنظام يغري أصحاب بعض الشركات والمؤسسات بمثل هذا الاستغلال البشع لجهود العمالة المستقدمة، فإن خوف بعض هؤلاء المستقدمين من كفلائهم واحتمال تعمدهم إلغاء عقود العمل معهم وترحيلهم هو ما يدفع بعض هذه العمالة إلى الصبر على ما يعرفون أنه غير نظامي في التعامل معهم، على نحو يجعل من العقد المبرم ما بين الطرفين مفرغا من معناه، بينما يتحكم في العلاقة بين الطرفين عقد إذعان غير مكتوب يسلب كل الحقوق من طرف ويمنح كل الحقوق للطرف الآخر.

وإذا كان ذلك كذلك، يتوجب أن تكون هناك آلية تمكن العمالة الوافدة من معرفة الحقوق التي كفلها لها النظام، خصوصا تلك العمالة البسيطة المتمثلة في السائقين وعمال النظافة والعاملات في المنازل، وكذلك العمل على توفير ما يكفل حمايتهم من تسلط كفلائهم عند مطالبتهم بتلك الحقوق.

تفعيل النظام الذي يكفل هذه الحقوق هو الكفيل بتصحيح العلاقة بين العمالة ومن يستقدمهم، وعلينا قبل أن نتساءل عن الأسباب التي تقف وراء هرب العمالة أو عنف الخادمات، أن نسأل أنفسنا عما إذا كان تجاهلنا لحقوق هذه العمالة ليس عنفا رمزيا نمارسه ضدهم ثم نستنكر بعد ذلك ما يكون منهم من ردة فعل على ما قمنا به تجاههم، وليس لنا أن نقارن بين العنف الرمزي الذي نمارسه بتجاهل حقوق العمالة، والعنف الحقيقي الذي تمارسه العمالة ضدنا كردة فعل، ذلك أن ردة الفعل تلك تخضع لعوامل عدة يوقد شرارتها تجاهلنا لحقوق تلك العمالة رغم أنها حقوق كفلها لهم النظام.

حق المتقاعد والمرأة وكبير السن أين؟

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/08/25/article862131.html

راشد بن محمد الفوزان

الحق هنا مباشرة اقصد به، الرعاية لهم، من كل جوانب الرعاية، الطبية، السكنية، الاهتمام، الدخل، وكل مايتعلق برفاهية هذه الفئة، ومن هم تفصيلا؟ هو المتقاعد الذي لايكفي دخله حياته اليومية أي بمعنى ادق من راتبه اقل من 5000 ريال له وزوجته، ومن لا يملك سكنا، ولا يملك حق الرعاية الطبية، اي حياة كريمة متكاملة له، أين هم من هذه الحقوق؟ ايضا الاهتمام بهم بعد التقاعد، واشغال وقتهم، فكثير منهم يظل له اقبال على الحياة وحاجة بها، ويستفاد منه في عمل خيري أو جهود اجتماعية أو مشاركة بأندية أو غيرها من الأنشطة التي تقضي وقته بما هو مفيد، المتقاعدين من الجنسين يجب ان يتم تصنيفهم، ودراسة احتياجهم والعمل على كفايتها، فهم جزء من المجتمع ويتزايد أعدادهم سنويا، فهي أعداد لا

تتراجع، وهنا لا احدد فقط بالمتقاعد، حتى كبار السن الذي لم يلتحقوا بعمل رسمي أو حكومي، ما هي الجهود الذي بذلت لهم من رعاية وكفاية دخل لهم؟ لا اجد "برامج ومشروع " يقدم لهذه الفئة من اي نوع، وهذا خلل كبير برأيي يخلق مشكلة لهؤلاء وايضا للمجتمع.
المرأة كذلك، فهناك كبيرة السن، ومن هجرها اهلها، أو وحيدة، او ارملة، اوبلا عائل ودخل ولديها اولاد او ليس لديها، والمطلقة بلا عائل او اسرة يدعمها ويقف بجانبها، وكبيرة السن غير الموظفة وبلا دخل، أين الرعاية لهؤلاء؟ وهم لهم الأولوية بالعمل والتعليم، والرعاية الطبية، والسكن وغيرها من الخدمات وتوفير الدخل لهم، كل هذا غير موجود " كبرنامج ومشروع ايضا " نحن نهمل هذه الفئة، وهذا يخلف فجوات اجتماعية كبيرة، لها اثارها السلبية، وهم فئة لهم حق تام بالرعاية، والدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، قدم وتقدم للمرأة رعاية اكبر ودوراً أعلى وأهمية اكبر، وهذا ما نتطلع له بأن تقوم بدور الدولة يلامس هذه الفئات من المجتمع، وتعالج وتلبي حاجاتهم الأساسية، ونحن نتحدث عن اساس لا رفاهية كاملة، وهذا ما يجب ان يقدم واهمها السكن والعلاج والدخل الكافي المقبول، وغيرها ايضا مهم ولكن هذه الثلاث احتياجات مهمة لا يمكن ان تكون ناقصة لهذه الفئة.
اركز على هذه الفئات في المجتمع لأنها في مرحلة، العجز أو الصعوبة لتوفير الحاجات لهم في حياتهم، وتقطعت بهم السبل وهو الغالب لهذه الفئة، وهذا يحتاج دورا مهما من الدولة، والجمعيات ورجال الأعمال، وكل جهد فلا تقف على الدولة فقط، وهذا يحتاج إلى جهاز خاص يتابع كل ذلك، وينسق ويضع برامج لها، ولا يجب ان يكون جهدا مبعثرا ومتشتتا، بل عمل مؤسسي مهم، ليخدم الحالي والمستقبل وبكل منطقة، فالكل سيحتاجة في النهاية، من غير العدل ان يكون هؤلاء بحاجة، بمرحلة سن أو عجز عن توفير حياة كريمة لهم، ونحن بمجتمع اسلامي متكاتف ومتعاون، والدولة ورجال الأعمال قادرون على خدمة هؤلاء متى نسقت الجهود جيدا.

حقوق الإنسان: أنياب الفقر تنهش 6.4 مليون عراقي

المصدر: صحيفة الزمان السبت 17 شوال 1434 هـ - 24 أغسطس 2013م
http://www.azzaman.com/?p=42132

بغداد – عادل كاظم
احصت وزارة حقوق الانسان 6,4 مليون فقير في العراق .
وقالت الوزارة في بيان امس ان (المركز الوطني لحقوق الانسان التابع للوزارة عدت تقرير تناول متوسط إنفاق الفرد الشهري وشدة الفقر في العراق حسب البيئة ومدى التفاوت بين المحافظات إضافة إلى الإبعاد الرئيسة ذات الصلة بالفقر كالبطالة والأمية.
واوضح التقرير إن (العراق يعد من البلدان الغنية بالموارد النفطية إلا إن مستوى إنفاق الفرد يعتبر متدنيا مقارنة بالبلدان المجاورة).
واشار التقرير إلى إن (18.9 بالمئة من سكان العراق هم دون مستوى خط الفقر ويبلغ عدد السكان الفقراء 6,4 مليون نسمة ولا سيما بين سكان الريف). وحدد التقرير (عددا من الأهداف والمقترحات التي تساعد على التخفيف من الفقر منها شمول المرحلة المتوسطة بإلزامية التعليم أسوة بالدول المتحضرة لرفع معدل الالتحاق للذكور والاناث)..
ودعا التقديم إلى (تعزيز دور الوزارة في الحد من ظاهرة الفقر في العراق من خلال المساهمة في رصد ومتابعة وتقييم الأداء الحكومي لمختلف المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان).
ولفت إلى (ضرورة تقديم الدعم لغير القادرين على العمل كالاشخاص المعاقين والايتام الصغار والارامل عن طريق شبكة الحماية الاجتماعية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمنظمات الانسانية بالتعاون مع وزارة حقوق الانسان).
ودعا التقرير الى (أعداد مشاريع قوانين تتضمن احترام حقوق الإنسان بما ينسجم مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي انضم اليها العراق لتطوير التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة لغرض دعم مسيرة حقوق الإنسان على الاصعدة كافة والاستفادة المادية والفنية والخبرة المتراكمة في هذا المجال).

عمل الآباء ساعات طويلة يصيب الأبناء باضطرابات سلوكية

المصدر: صحيفة الخليج الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م
http://www.alkhaleej.ae/portal/a4566028-5d50-4e1a-beae-5820b4f5a9e6.aspx

قال باحثون ألمان إن الآباء الذين يعملون لساعات طويلة للغاية طوال الأسبوع يخاطرون بالتسبب في إصابة أطفالهم من الذكور باضطرابات سلوكية والميل إلى العنف .
وذكرت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية أن دراسة شملت أكثر من ألف و 400 طفل وجدت أن الأطفال الذين يعمل آباؤهم أكثر من 55 ساعة أسبوعياً يكونون أكثر ميلاً للعدوانية بينما لم تسجل الظاهرة نفسها عند الفتيات .

وحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط أجرى البحث في مركز أبحاث العلوم الاجتماعية في برلين لكن عينة الأطفال التي شملها كانت في غرب أستراليا حيث يعمل واحد من كل خمسة آباء لمدة 55 ساعة على الأقل أسبوعياً عندما تتراوح أعمار أولادهم ما بين 5 و8 أعوام .
وقال الباحثون إنه ينبغي إجراء المزيد من الأبحاث للوقوف على أسباب تأثر الأطفال من الذكور بشكل خاص بساعات العمل الطويلة للآباء بينما لم يسجل أي تأثير في الإناث، كما أن طول ساعات عمل الأم أيضاً لا يؤدي فيما يبدو إلى إصابة أطفالها بهذا السلوك العدواني مثل الأب . وأوضح الباحثون أن عمل الآباء لساعات طويلة للغاية يجعل الأطفال أقل خضوعاً للمراقبة بعد المدرسة .

الباكستانية ملالا يوسف زاي تحصل على جائزة السلام الدولية للأطفال

خاطرت بحياتها من أجل تعليم البنات

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=54&article=741459&issueno=12692#.Uh2RmNK8A0E

أمستردام: «الشرق الأوسط»
حصلت الفتاة الباكستانية ملالا يوسف زاي، التي «خاطرت بحياتها من أجل الحصول على التعليم للبنات»، أمس، على جائزة السلام الدولية للأطفال لعام 2013.
وقالت منظمة «كيدز رايتس» الهولندية لحقوق الأطفال إن ملالا (16 عاما) «طفلة شجاعة وموهوبة أثبتت تفانيها الخاص من أجل حقوق الأطفال».
وبدأت ملالا وهي في الحادية عشرة من عمرها في كتابة مدونة تحت اسم مستعار لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) عن حبها للمدرسة ومنع مقاتلي طالبان في باكستان الفتيات في منطقتها من التوجه إلى المدرسة، وعن شعورها حيال ذلك.
وتسبب نشاطها في جعلها هدفا محتملا. وتعرضت ملالا إلى طلق ناري في الرأس برصاص عناصر حركة طالبان في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي نقلت على أثره إلى بريطانيا لتلقي العلاج، حيث تعيش حاليا.
وستسلم توكل كرمان اليمنية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام في عام 2011 خلال حفل سيقام في لاهاي في السادس من سبتمبر (أيلول) ملالا 100 ألف يورو (133 ألف دولار). ومن المقرر أن يتم استخدام الأموال لتحسين سبل حصول الفتيات على التعليم في باكستان.
ورشحت ملالا للحصول على جائزة نوبل للسلام لهذا العام. وكانت الشابة الباكستانية قد أكدت أمام الأمم المتحدة منتصف الشهر الماضي أن التهديدات الإرهابية لن تؤدي إلى إسكاتها، وذلك في أول خطاب علني تلقيه منذ أن أطلق عناصر من حركة طالبان النار عليها. وقالت ملالا أمام الجمعية العامة للشباب في الأمم المتحدة في عيد ميلادها السادس عشر: «لقد ظنوا أن الرصاص سيؤدي إلى إسكاتنا، لكنهم مخطئون». كما طالبت أمام الأمم المتحدة بإعلان «التعليم حق لكل طفل».
وقالت ملالا يوسف إنها «تفضل أن يتذكرها الناس كناشطة أطلقت حملات من أجل المساواة في حق التعليم للبنات، وليس كفتاة تعرضت لمحاولة اغتيال من قبل حركة طالبان».
وتقول لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان إن العنف ضد النساء يتزايد في البلاد، حيث يبدو أن حكومة كرزاي ترتد عن موقفها من حقوق المرأة.

مشروع قانون يضع معايير موحّدة لبرامج التطوير المهني والتعليم الطبي المستمر

التراخيص الطبية" يوحّد الرسوم بين المنشآت الصحية في الدولة

المصدر: الإمارات اليوم الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م
http://www.emaratalyoum.com/local-section/health/2013-08-29-1.601941

المصدر: مريم المرزوقي - الشارقة
مشروع القانون ينتظر موافقة مجلس الوزراء لتطبيقه. تصوير: أحمد عرديتي
كشف وكيل وزارة الصحة المساعد للممارسات الطبية والتراخيص، الدكتور أمين حسين الأميري، عن مشروع قانون اتحادي بشأن التراخيص الطبية على مستوى الدولة، موضحاً أن القانون سيوحد الرسوم بين الجهات الصحية الاتحادية والمحلية، من بين 29 مادة ستقدم لمجلس الوزراء، لاعتمادها وتطبيقها على مستوى الدولة.
وأضاف أن الهيئات الصحية المحلية في أبوظبي ودبي، ووزارة الصحة مسؤولة عن 4000 منشأة طبية خاصة، وعن مراقبتها وترخيصها، موضحاً أن القانون سيشمل توحيد ترخيص المنشآت الصحية من وزارة الصحة أو الهيئات المحلية، دون الحاجة إلى ترخيصها من جهات عدة.
جاء ذلك خلال الندوة المفتوحة، للتعريف بقانون التراخيص الطبية، التي نظمتها وزارة الصحة، أمس، بحضور ملاك وأصحاب ومديري المنشآت الطبية الخاصة في الدولة، لإبداء رأيهم في مشروع القانون، وإعطاء اقتراحاتهم، بما يتناسب مع مستقبل الصحة في الدولة.
وتفصيلاً، قال الأميري إن الوزارة نظمت اللقاء التعريفي مع أصحاب ومديري المنشآت الطبية الخاصة، التي تخص ترخيص المستشفيات العامة، ومستشفيات جراحة اليوم الواحد، والمراكز الصحية، والعيادات، ومراكز التأهيل التخصصية على مستوى الدولة، بهدف تعريفهم بمشروع قانون التراخيص الطبية، مفيداً أن مشروع القانون تم اعتماده من لجنة التشريعات، وتم رفعه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.
وأضاف أن القانون سيشمل توحيد الرسوم بين الجهات الصحية المرخصة من وزارة الصحة، أو الهيئات الصحية في كل من أبوظبي ودبي، بحيث لا يتعرض المريض لاختلاف في الرسوم بين مركز طبي وآخر في إمارات الدولة، وتسجيلها واعتمادها لدى الوزارة، وسينص على ترخيص المنشآت الطبية بحسب المعايير العالمية، وتوحيد المعايير على مستوى الدولة، إضافة إلى وضع معايير موحدة لترخيص وتوظيف الكوادر الطبية.
وتابع أن مشروع القانون ركز على توحيد الجزاءات التأديبية، المادية بين الجهات، وبحسب معايير أساسية لتأهيل المنشآت الطبية الخاصة بحسب الاعتماد الصحي العالمي، مضيفاً أن الدولة تعتبر الأولى في الشرق الأوسط، التي لديها 62 منشأة صحية حاصلة على الاعتماد العالمي في تقديم الخدمات.
وأوضح الأميري أن المشروع سيضع معايير موحدة لبرامج التطوير المهني والتعليم الطبي المستمر، بحيث يستمر العاملون في المجال الطبي بتدريب أنفسهم وتطوير مهاراتهم، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للمرضى والمراجعين في المنشآت الطبية الخاصة والحكومية، موضحاً أن العاملين في القطاع الصحي، من الذين خدموا لفترات تجاوزت الـ 40 عاماً ليست لديهم مؤهلات عالية، ولم يتغيروا خلال فترة عملهم، والقانون الجديد سيتطرق إلى هذه النقطة، لمساعدة أفراد المجتمع في الحصول على خدمات صحية ممتازة في الدولة، وتطوير الكوادر الطبية.

وأشار إلى أن النقاط التي سيركز عليها القانون في وضع معايير موحدة، لإعطاء الحق للمريض في الاستعلام عن أسعار الخدمات الطبية، وتيسير الخدمات على المريض، ونشر الثقافة عن الإبلاغ عن الأخطاء الطبية والتواصل السريع مع الجهات الحكومية، بالإضافة إلى بيان التخصصات الطبية وتحديدها في كل منشأة.

وقال وكيل وزارة الصحة المساعد للممارسات الطبية والتراخيص، إن القانون سيسهل على المنشآت الطبية التقديم للحصول على التراخيص لأكثر من عام واحد، بمعايير محددة ورقابة مستمرة، إذ تستطيع المراكز الحصول على ترخيص لمزاولة نشاطها لعامين، وفي بعض المراكز التي تقدم خدمات أفضل لأربعة أعوام دون الحاجة إلى التجديد سنوياً، ووضع قوانين لمعرفة الحالات التي يمكن فيها إصدار تراخيص لفترات أطول.

وأوضح أن الوزارة حددت أن المركز الطبي الذي يتم غلقه لأكثر من ستة أشهر دون علمها، سينتهي ترخيصه، وإعلامه إلكترونياً بإنهائه، والتطرق في الحالات التي يتوفى فيها صاحب المنشأة وماذا يحدث لأبنائه ومن سيدير المركز، وكيفية إعلام الأشخاص من بعده، مضيفاً أن تغيير موقع المركز يجب أن يتم من خلال الوزارة، أو الهيئات الصحية الأخرى في الدولة.

وأضاف أن القانون الجديد الذي جاء محصلة جهد ومثابرة من قبل وزارة الصحة وهيئتي الصحة بأبوظبي ودبي، وجاء انطلاقا من حرص الحكومة الرشيدة على دعم الخدمات الصحية بقطاعيها العام والخاص، واستنادا إلى التطورات الجديدة التي طرأت في الحقل الطبي، ورغبة من الحكومة في دعم الاستثمار في القطاع الطبي الخاص، وتشجيعا للسياحة العلاجية.

وبلغت المنشآت الصحية الخاصة بالدولة 4000 منشأة، منها المستشفيات، وعيادات الجراحة، والمراكز الصحية، ومراكز التأهيل والمراكز التشخيصية، كما وصل عدد الصيدليات إلى 2200 صيدلية، و 11 مصنعا للأدوية، منها سبعة مصانع تنتج نحو 700 صنف دوائي.

كاريكاتير

المصدر: صحيفة الحياة
السبت 17 شوال 1434 هـ - 24 أغسطس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/544592

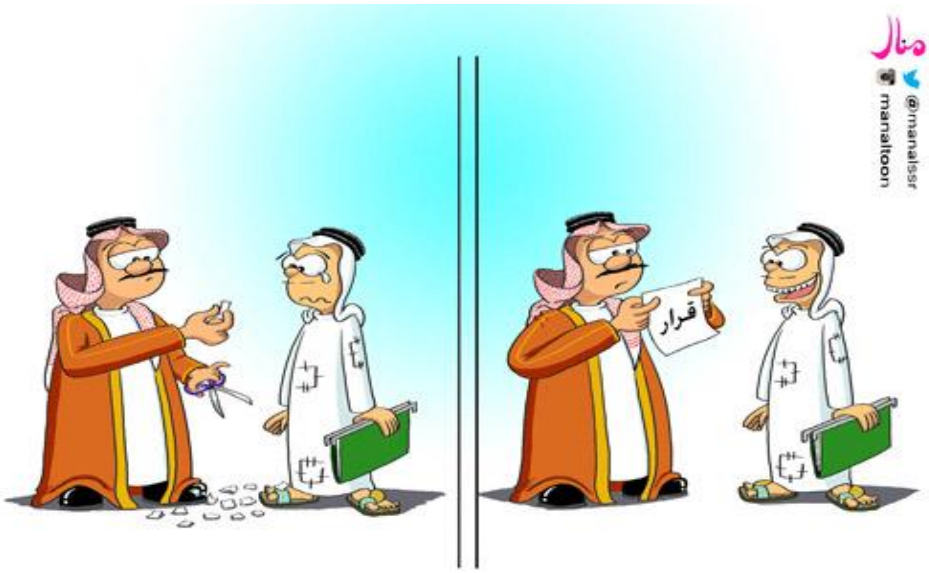

المصدر: صحيفة الجزيرة
الأحد 18 شوال 1434 هـ - 25 أغسطس 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130825/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%80%D8%AF&sms=6567

المصدر: صحيفة عكاظ
الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130823/Cartoon201308235062.htm?CFID=137484496&CFTOKEN=13c59cc9286e3b69-40BE31D0-DEA3-C1DC-65B7D28B0BC49FCB

المصدر: صحيفة الجزيرة
الاثنين 19 شوال 1434 هـ - 26 أغسطس 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130826/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%D9%81%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A&sms=

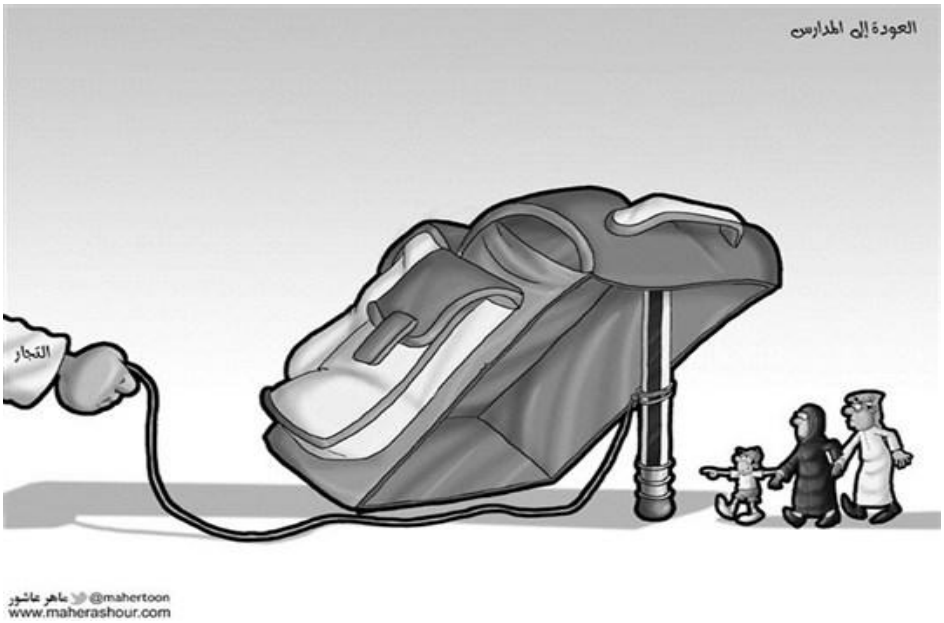

المصدر: صحيفة الحياة
الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/545511

المصدر: صحيفة الوطن
الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 أغسطس 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4821

المصدر: صحيفة الحياة
الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/545874

المصدر: صحيفة الجزيرة
الأربعاء 21 شوال 1434 هـ - 28 أغسطس 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130828/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=فهد%20الجبيري&sms=

المصدر: صحيفة الرياض
الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/08/29/article863247.html

المصدر: صحيفة الجزيرة
الخميس 22 شوال 1434 هـ - 29 أغسطس 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130829/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%D9%81%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A&sms=